

تأثير تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالبة/ديم العيدان

إشراف/

د.الفیصل عبد الحمید

د.فايز جراد

العام الدراسي:

2024

حقوق الطباعة:

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة ميد أوشن 2025

يمنع إعادة إنتاج أو نشر أي جزء من هذا البحث بأي وسيلة كانت، سواء إلكترونية أو مطبوعة، دون إذن خطي مسبق من جامعة ميد أوشن. يستخدم هذا البحث لأغراض أكاديمية وعلمية فقط، ولا يجوز استغلاله لأي غرض تجاري أو شخصي دون تصريح رسمي.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء رؤية المملكة 2030 التي تشجع على تبني ممارسات الاستدامة كوسيلة لتعزيز الاقتصاد الوطني. تمحور البحث حول تحليل مدى تبني هذه الشركات لاستراتيجيات الاستدامة وتأثيرها على الأداء المالي، التشغيلي، والسوقي، بالإضافة إلى استكشاف التحديات التي تواجهها عند تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيانات موجهة إلى أصحاب القرار والمديرين التنفيذيين في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية. تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل تحليل الارتباط والانحدار، لتحديد العلاقة بين ممارسات الاستدامة والنمو المؤسسي.

أظهرت النتائج أن تبني استراتيجيات الاستدامة يؤثر بشكل إيجابي على النمو المالي من خلال زيادة العائد على الاستثمار وتحسين الربحية وتقليل التكاليف التشغيلية. كما تبين أن الاستدامة التشغيلية تعزز الكفاءة التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقليل الهدر، تحسين إدارة الموارد، وتعزيز مرونة الشركات في مواجهة الأزمات الاقتصادية. كذلك، لوحظ أن الشركات التي تتبنى ممارسات الاستدامة تتمتع بحصة سوقية أكبر، سمعة مؤسسية أقوى، وقدرة أعلى على التوسع في الأسواق المحلية والدولية.

ورغم الفوائد العديدة للاستدامة، كشف البحث عن عدة تحديات تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، أبرزها نقص المعرفة المتخصصة بالاستدامة، محدودية الموارد المالية، وغياب سياسات تنظيمية واضحة لدعم تطبيق الممارسات المستدامة. كما أظهرت الدراسة أن الدعم الحكومي والسياسات التحفيزية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز قدرة الشركات على تبني الاستدامة. بناءً على هذه النتائج، يوصي البحث بضرورة تعزيز الوعي والتدريب في مجال الاستدامة، تقديم حوافز مالية للشركات التي تطبق ممارسات مستدامة، وتطوير سياسات حكومية أكثر وضوحًا لدعم التحول نحو الاستدامة. ومن المتوقع أن تساهم هذه التوصيات في تعزيز دور الاستدامة كأداة استراتيجية للنمو المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع توجهات رؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة، الشركات الصغيرة والمتوسطة، النمو المالي، الكفاءة التشغيلية، الحصة السوقية، رؤية السعودية 2030.

الشكر والتقدير :

خالص امتناني وعظيم تقديري لعائلي العزيزة، التي كانت دائماً مصدر دعي وإلهامي خلال رحلتي الأكاديمية. لقد كنتم السند الحقيقي لي، بفضل دعواتكم الصادقة، وصبركم اللامحدود، وتشجيعكم المستمر الذي منحني القوة والعزيمة لإتمام هذا البحث. لا كلمات تكفي لوصف مدى امتناني لكم، فأنتم النور الذي أضاء طريقي نحو النجاح.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتي في جامعة ميدأوشن، الذين قدموا لي العلم والمعرفة والدعم الأكاديمي اللازم لإنجاز هذا البحث. لقد كان لإرشاداتكم القيمة، ونصائحكم البناءة، ودعمكم المستمر الأثر الكبير في صقل مهاراتي البحثية وتوسيع آفاق معرفتي. فأنتم نموذج يُحتذى به في التفاني والإخلاص في خدمة العلم والتعليم.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسادة المحكمين لأداة البحث، الذين ساهموا في مراجعة وتقييم الاستبيان، وقدموا ملاحظاتهم العلمية القيمة لضمان دقة الأداة البحثية وملاءمتها لأهداف الدراسة. لقد كان لخبراتكم وتوجيهاتكم الدور الكبير في تعزيز مصداقية البحث وجودته، مما أسهم في تحقيق نتائج أكثر دقة وموثوقية.

وأخيراً، أتوجه بالشكر لجميع المشاركين في الاستبيان الذين خصصوا جزءاً من وقتهم للإجابة على أسئلة البحث، وساهموا بأرائهم وخبراتهم في إثراء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. إن مساهمتكم كانت أساسية لإنجاح هذا البحث، وأرجو أن يكون لهذا العمل أثر إيجابي في دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز استدامتها.

لكم مني جميعاً كل الامتنان والتقدير، وأسأل الله أن يوفقني لرد الجميل لكم في المستقبل.

الباحثة : ديم العيان

فهرس المحتويات:

ii.....	حقوق الطباعة:
iii.....	الملخص :
iv.....	الشكر والتقدير:
v.....	فهرس المحتويات:
vii.....	قائمة الجداول :
vii.....	فهرس الأشكال:
viii.....	قائمة المصطلحات:
1.....	الفصل الأول (المدخل العام للبحث)
2.....	المقدمة:
3.....	مشكلة الدراسة
4.....	أهمية الدراسة
4.....	أهداف الدراسة
5.....	تساؤلات الدراسة
6.....	فروض الدراسة
6.....	النظريات العلمية المتبعة :
8.....	الفصل الثاني (الدراسات السابقة والإطار النظري)
9.....	مقدمة
9.....	الدراسات السابقة
11.....	تحليل الدراسات السابقة
13.....	الإطار النظري
13.....	أولاً: مفهوم الاستدامة
13.....	ثانيًا: استراتيجيات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة
14.....	ثالثًا: متغيرات الدراسة
14.....	رابعًا: النظريات العلمية المرتبطة بالدراسة
15.....	خامسًا: العلاقة بين المتغيرات في إطار البحث
16.....	الفصل الثالث (منهجية البحث)
17.....	مقدمة
17.....	المنهجية وطرق البحث
17.....	أدوات جمع البيانات

18.....	مجتمع وعينة الدراسة
18.....	حدود البحث
19.....	التحديات البحثية
19.....	الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات
21.....	الفصل الرابع (النتائج والتوصيات)
22.....	مقدمة
22.....	-نتائج اداة البحث وتحليل الباحث
23.....	الجزء الأول: البيانات الديموغرافية
24.....	الجزء الثاني: مدى تبني استراتيجيات الاستدامة
34.....	الجزء الثالث: تأثير استراتيجيات الاستدامة على النمو المالي
40.....	الجزء الرابع: تأثير استراتيجيات الاستدامة على النمو التشغيلي
46.....	الجزء الخامس: تأثير استراتيجيات الاستدامة على النمو السوقي
52.....	الجزء السادس: التحديات التي تواجه تبني استراتيجيات الاستدامة
67.....	الإحصاءات الوصفية
69.....	تحليل الإحصاءات الوصفية:
70.....	التحليل العاملي الاستكشافي (EFA)
73.....	تحليل مصفوفة الارتباط
75.....	تحليل الانحدار المتعدد
78.....	ملخص النتائج
79.....	-التوصيات
82.....	المقترحات للدراسات المستقبلية
82.....	الخاتمة
83.....	المراجع
85.....	الملاحق
86.....	نموذج الاستبانة
90.....	Abstract
91.....	Title in English

قائمة الجداول :

67	جدول 4-1 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.....
71	جدول 4-2 نسبة التباين المفسر.....
71	جدول 4-3 تحميلات العوامل.....
73	جدول 4-4 مصفوفة الارتباط.....
74	جدول 4-5.....
75	جدول 4-6.....
76	جدول 4-7 تحليل الانحدار والدلالة الاحصائية لأبعاد الاستدامة على النمو المالي.....
76	جدول 4-8 تحليل الانحدار والدلالة الاحصائية لأبعاد الاستدامة على النمو التشغيلي.....
77	جدول 4-9 تحليل الانحدار والدلالة الاحصائية لأبعاد الاستدامة على النمو السوقي.....

فهرس الأشكال:

23	رسم توضيحي 4-1 قطاعات الشركات المستجيبة.....
23	رسم توضيحي 4-2 عدد الموظفين في الشركات المستجيبة.....
24	رسم توضيحي 4-3 عمر الشركات المستجيبة.....
24	رسم توضيحي 4-4 الموقع الجغرافي للشركات المستجيبة.....
26	رسم توضيحي 4-5 مدى تبني الشركات لدمج أهداف الاستدامة في استراتيجياتها.....
27	رسم توضيحي 4-6 مدى اهتمام الشركات بتقليل استهلاك الطاقة.....
29	رسم توضيحي 4-7 مدى تبني الشركات لسياسات واضحة لإدارة النفقات وتقليل الانبعاثات.....
30	رسم توضيحي 4-8 مدى التزام الشركات بالقوانين البيئية المحلية والدولية.....
32	رسم توضيحي 4-9 مدى التزام الشركات ببرامج دعم المجتمع المحلي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.....
33	رسم توضيحي 4-10 مدى استثمار الشركات في الابتكار لتطوير منتجات أو خدمات صديقة للبيئة.....
35	رسم توضيحي 4-11 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على الأداء المالي للشركات.....
37	رسم توضيحي 4-12 مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على العائد على الاستثمار.....
38	رسم توضيحي 4-13 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على تقليل التكاليف التشغيلية.....
40	رسم توضيحي 4-14 مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على الوصول إلى مصادر تمويل جديدة.....
41	رسم توضيحي 4-15 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على كفاءة العمليات التشغيلية.....
43	رسم توضيحي 4-16 مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد.....
44	رسم توضيحي 4-17 مدى تأثير استدامة العمليات على مرونة الشركات في مواجهة الأزمات الاقتصادية.....
46	رسم توضيحي 4-18 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على توفير بيئة عمل صحية وأمنة للموظفين.....
47	رسم توضيحي 4-19 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على زيادة الحصة السوقية للشركة.....
49	رسم توضيحي 4-20 مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على تحسين سمعة الشركة في السوق.....
50	رسم توضيحي 4-21 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على استقطاب العملاء الجدد.....
52	رسم توضيحي 4-22 مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على قدرة الشركات على دخول أسواق جديدة.....
53	رسم توضيحي 4-23 مدى تأثير نقص الموارد المالية على تبني استراتيجيات الاستدامة.....
55	رسم توضيحي 4-24 مدى تأثير نقص المعرفة والخبرة في مجال الاستدامة على تبني استراتيجيات الاستدامة.....
57	رسم توضيحي 4-25 مدى تأثير ضعف الدعم الحكومي أو غياب السياسات التنظيمية الواضحة على تبني استراتيجيات الاستدامة.....
58	رسم توضيحي 4-26 مدى تأثير ارتفاع التكاليف على قدرة الشركات على تبني ممارسات الاستدامة.....
60	رسم توضيحي 4-27 مدى تأثير ارتفاع التكاليف على قدرة الشركات على تبني ممارسات الاستدامة.....
62	رسم توضيحي 4-28 مدى كفاية السياسات الحكومية والحوافز لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة.....
63	رسم توضيحي 4-29 مدى اعتماد الشركات على الشراكات الخارجية لدعم مبادرات الاستدامة.....
65	رسم توضيحي 4-30 مدى استفادة الشركات من البرامج التدريبية المتعلقة بالاستدامة.....
66	رسم توضيحي 4-31 مدى تلقي الشركات لاستشارات فنية أو إدارية لتحسين ممارسات الاستدامة.....

قائمة المصطلحات:

- الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) منشآت تختلف في حجمها بناءً على عدد الموظفين وحجم الإيرادات، حيث تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد من خلال توفير فرص العمل والمساهمة في الناتج المحلي.
- استراتيجيات الاستدامة (Sustainability Strategies) خطط وممارسات تتبناها الشركات بهدف تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي، المسؤولية الاجتماعية، وحماية البيئة لضمان استمرارية الأعمال على المدى الطويل.
- النمو المالي (Financial Growth) التحسن في الأداء المالي للشركات، والذي يقاس عادةً من خلال زيادة الإيرادات، الأرباح، والعائد على الاستثمار.
- الكفاءة التشغيلية (Operational Efficiency) قدرة الشركة على تحسين عملياتها التشغيلية من خلال تقليل الهدر، تحسين استخدام الموارد، وزيادة الإنتاجية لتحقيق أقصى استفادة بأقل تكلفة.
- الحصة السوقية (Market Share) نسبة مبيعات الشركة مقارنة بالمبيعات الإجمالية في السوق، حيث تعكس مدى قدرتها التنافسية ومكانتها بين الشركات الأخرى في القطاع نفسه.
- الابتكار المستدام (Sustainable Innovation) تطوير منتجات أو خدمات أو عمليات تشغيلية جديدة تأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية، مما يساهم في تحسين استدامة الشركة.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility - CSR) التزام الشركات بتطبيق ممارسات تساهم في التنمية المستدامة، مثل تحسين ظروف العمل، دعم المجتمع، وتقليل التأثير البيئي لعملياتها.
- التمويل المستدام (Sustainable Finance) استثمارات أو قروض تقدمها المؤسسات المالية لدعم الشركات والمشاريع التي تلتزم بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- القيمة المشتركة (Shared Value) مفهوم يشير إلى أن الشركات يمكنها تحقيق أرباح وفي الوقت نفسه خلق قيمة اجتماعية من خلال دمج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في نماذج أعمالها.
- التحديات التنظيمية (Regulatory Challenges) العقبات التي تواجه الشركات نتيجة لعدم وضوح أو عدم وجود سياسات وقوانين تدعم تطبيق الاستدامة في الأعمال التجارية.
- الحوافز البيئية (Environmental Incentives) برامج حكومية أو دعم مالي يهدف إلى تشجيع الشركات على تبني ممارسات صديقة للبيئة، مثل الإعفاءات الضريبية أو القروض الخضراء.
- كفاءة استخدام الموارد (Resource Efficiency) استخدام الموارد الطبيعية والطاقة بشكل أكثر فعالية لتقليل الفاقد وتحسين الإنتاجية، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وتعزيز الاستدامة.
- الاقتصاد الدائري (Circular Economy) نموذج اقتصادي يركز على تقليل النفايات من خلال إعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، وإطالة دورة حياة المنتجات بدلاً من التخلص منها بسرعة.
- المرونة المؤسسية (Corporate Resilience) قدرة الشركات على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئية من خلال تبني استراتيجيات استدامة تعزز استقرارها ونموها على المدى الطويل.
- مؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators - KPIs) مقاييس كمية أو نوعية تستخدم لتقييم نجاح الشركات في تحقيق أهدافها، مثل خفض الانبعاثات، تحسين الكفاءة التشغيلية، أو زيادة العائد على الاستثمار.
- رؤية السعودية 2030 (Saudi Vision 2030) خطة استراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط، مع التركيز على التنمية المستدامة وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.
- التشريعات البيئية (Environmental Regulations) القوانين والسياسات التي تهدف إلى الحد من التأثيرات البيئية السلبية للشركات وضمان الامتثال لمعايير الحماية البيئية.
- القروض الخضراء (Green Loans) قروض تمويلية تمنح للشركات التي تستثمر في مشاريع صديقة للبيئة، مثل الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، وإدارة النفايات المستدامة.

الفصل الأول (المدخل العام للبحث)

المقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة على المستويين المحلي والعالمي، أصبحت استراتيجيات الاستدامة تمثل أحد المحاور الحاسمة التي تؤثر في استمرارية ونمو الشركات بمختلف أحجامها وقطاعاتها. ويبرز هذا الدور بشكل خاص في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي يُعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني، نظراً لدوره الحيوي في خلق فرص العمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. لقد تجاوز مفهوم الاستدامة كونه التزاماً أخلاقياً أو مسؤولية اجتماعية ليُصبح أداة استراتيجية جوهرية لتعزيز الأداء المؤسسي، تقليل المخاطر التشغيلية، وتحقيق مزايا تنافسية مستدامة.

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية عنصراً جوهرياً في التنمية الاقتصادية، حيث تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفر فرص عمل واسعة النطاق. وبالتماشي مع رؤية المملكة 2030، التي تركز على تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، أصبح تعزيز الاستدامة في هذه الشركات أولوية استراتيجية لدفع عجلة النمو الاقتصادي. ومع ذلك، تواجه هذه الشركات تحديات كبيرة في تبني وتنفيذ استراتيجيات الاستدامة، مثل نقص المعرفة المتخصصة، محدودية الموارد المالية، وغياب السياسات الواضحة لدمج مبادئ الاستدامة في النماذج التشغيلية.

وقد سلطت العديد من الدراسات الضوء على أهمية الاستدامة وتأثيرها في أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. ففي دراسة أجراها جون إلكينجتون (1997) بعنوان "أكلي اللحوم بالشوك: خط الأساس الثلاثي للأعمال في القرن الحادي والعشرين (Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line of 21st Century Business)"، أشار الباحث إلى أن نموذج "Triple Bottom Line" الذي يركز على الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، يعزز من استدامة الشركات ويمنحها ميزة تنافسية طويلة الأمد. ويؤكد هذا النموذج أن النجاح المؤسسي يتطلب التوازن بين الأداء المالي والتأثيرات الاجتماعية والبيئية.

وفي سياق متصل، أوضحت دراسة حديثة أعدها بانسال وبانديت ديجاردين (2014) بعنوان "استدامة الأعمال: حان الوقت" (Business Sustainability: It is About Time) أن الشركات التي تبني ممارسات مستدامة تحقق أداءً مالياً أفضل على المدى الطويل، نتيجة لزيادة ولاء العملاء وكفاءة إدارة الموارد. وأشارت الدراسة إلى أن تطبيق استراتيجيات الاستدامة يساهم في تعزيز سمعة الشركات وتقليل المخاطر التشغيلية، ما يؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

أما على المستوى الإقليمي، فقد أظهرت دراسة أعدها يوسف الصالح وسامر محروم (2020) بعنوان "التحديات أمام ممارسات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الخليج (Challenges to Sustainability Practices in SMEs in the GCC Region)" أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الخليج تواجه صعوبات كبيرة في تبني ممارسات الاستدامة، بسبب نقص الحوافز المالية، محدودية الموارد، وغياب السياسات الداعمة. وأكدت الدراسة ضرورة تطوير استراتيجيات تشجيعية لدعم التحول نحو الممارسات المستدامة، مع التركيز على تقديم حوافز مالية وتهيئة البيئة التنظيمية الملائمة.

استناداً إلى ما سبق، يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. ويتضمن البحث تحليلاً لمدى تبني هذه الشركات للممارسات المستدامة، وتأثيرها على أدائها التشغيلي والمالي، بالإضافة إلى استكشاف العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق تلك الاستراتيجيات. كما يسعى البحث إلى تحديد التحديات الرئيسية التي قد تواجه الشركات في مسيرة تحقيق أهداف الاستدامة. وسيتم تنفيذ الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث ستُجمع البيانات من خلال استبيانات موجهة لأصحاب القرار والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات. ويُتوقع أن تساهم النتائج في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالعلاقة بين الاستدامة والنمو في هذا القطاع الحيوي، فضلاً عن تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات وأصحاب الأعمال لتعزيز النمو المستدام ورفع القدرة التنافسية بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030.

مشكلة الدراسة

تعد استراتيجيات الاستدامة من الركائز الجوهرية التي تسهم في تحقيق النمو المستدام للشركات في مختلف القطاعات، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية لضمان استمرارية الأعمال وتعزيز قدرتها التنافسية. ورغم هذه الأهمية، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) تحديات معقدة في تبني هذه الاستراتيجيات بفعالية. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى محدودية الموارد المالية، ضعف الوعي بأهمية الاستدامة، وغياب السياسات المؤسسية الداعمة التي تسهم في دمج مبادئ الاستدامة ضمن النماذج التشغيلية.

في المملكة العربية السعودية، ومع التوجهات الاستراتيجية لرؤية 2030 التي تركز على تنمية القطاع الخاص وتعزيز استدامته، بات من الضروري تحليل مدى قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني استراتيجيات الاستدامة. ويتطلب هذا التحليل استكشاف التحديات التي تحول دون تبني هذه الممارسات المستدامة، وفهم تأثيرها على النمو والتوسع في السوق المحلي. إذ تُعد الشركات الصغيرة والمتوسطة عنصراً أساسياً في تحقيق مستهدفات رؤية 2030، نظراً لمساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ودورها المحوري في خلق فرص العمل.

على الرغم من أن الدراسات السابقة قدمت رؤى مهمة في هذا المجال، إلا أن هناك فجوة بحثية واضحة فيما يتعلق بتطبيق استراتيجيات الاستدامة وتأثيرها الفعلي على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في السياق السعودي. فقد أوضح جون إكينجتون (1997) في دراسته "أكلي اللحوم بالشوك: خط الأساس الثلاثي للأعمال في القرن الحادي والعشرين" (Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line of 21st Century Business) أن نموذج "Triple Bottom Line"، الذي يركز على الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، يعزز من استدامة الشركات وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية. كما كشفت دراسة بانسال وبانديت ديجاردين (2014) بعنوان "استدامة الأعمال: حان الوقت" (It is About Time: Business Sustainability) أن الشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة تحقق أداءً مالياً أفضل على المدى الطويل بفضل زيادة ولاء العملاء وتحسين كفاءة إدارة الموارد.

وعلى المستوى الإقليمي، أظهرت دراسة يوسف الصالح وسامر محروم (2020) بعنوان "التحديات أمام ممارسات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الخليج" (Challenges to Sustainability Practices in SMEs in the GCC Region) أن الشركات الخليجية تواجه صعوبات في تطبيق الاستدامة، أهمها نقص الحوافز المالية، محدودية الموارد، والسياسات التنظيمية غير الواضحة. ورغم مساهمات هذه الدراسات في إثراء المعرفة العلمية، إلا أنها لم تُسلط الضوء بشكل كافٍ على السياق السعودي الخاص، الذي يتميز ببيئة اقتصادية وتنظيمية مختلفة.

من هذا المنطلق، تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤال التالي:

"ما مدى تأثير تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟"

يُتوقع أن تُسهم هذه الدراسة في تقديم معرفة علمية جديدة من خلال توفير بيانات وتحليلات قائمة على منهج وصفي تحليلي، مما يساعد صانعي القرار في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الجهات الحكومية الداعمة، في تصميم استراتيجيات أكثر كفاءة لدعم الاستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من قدرتها على تقديم إضافة علمية ومعرفية لمجال الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إثراء الناحية التطبيقية من خلال تقديم حلول عملية لدعم تبني استراتيجيات الاستدامة وتعزيز نمو هذه الشركات في المملكة العربية السعودية. وتتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1-الأهمية العلمية

سد الفجوة البحثية: تساهم الدراسة في ملء الفراغ المعرفي المتعلق بتأثير استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق السعودي، حيث لا تزال الأبحاث حول هذا الموضوع محدودة مقارنة بالأسواق العالمية.

تحليل العلاقة بين الاستدامة والنمو: تقدم الدراسة تحليلاً منهجياً لمدى تأثير تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة لممارسات الاستدامة على نموها المالي والتشغيلي والتوسعي.

مقارنة مع الدراسات السابقة: تبني الدراسة على الأبحاث السابقة في مجال الاستدامة، مثل نموذج Triple Bottom Line الذي قدمه Elkington (1997)، مع تكييفه ليتناسب مع بيئة الأعمال السعودية.

دعم التوجهات البحثية المستقبلية: توفر الدراسة بيانات ونتائج يمكن الاستفادة منها في أبحاث مستقبلية حول الاستدامة في قطاع الأعمال، وخاصة في بيئة الاقتصادات الناشئة.

2-الأهمية العملية

تقديم توصيات لصناع القرار: تساعد نتائج الدراسة أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة على فهم كيفية دمج استراتيجيات الاستدامة في خططهم التشغيلية لزيادة الكفاءة وتحقيق النمو.

تحفيز الشركات على تبني الاستدامة: توضح الدراسة الفوائد العملية للاستدامة، مثل تقليل التكاليف التشغيلية، تحسين السمعة التجارية، وزيادة فرص التمويل والاستثمار.

دعم الجهات الحكومية والمستثمرين: تتيح الدراسة للجهات التنظيمية، مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، إمكانية وضع سياسات وحوافز تشجع الشركات على تطبيق الاستدامة.

إيجاد حلول للتحديات: تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تبني استراتيجيات الاستدامة، وتقدم حلولاً عملية للتغلب عليها من خلال دعم مالي، توعوي، وتطوير لوائح تنظيمية مناسبة.

تعزيز الاقتصاد السعودي وفق رؤية 2030: تساهم نتائج البحث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمملكة، من خلال تشجيع التحول نحو ممارسات أعمال أكثر استدامة في القطاع الخاص.

بناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تحمل قيمة علمية وعملية كبيرة، حيث تقدم إطاراً نظرياً وتحليلياً لموضوع الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر توصيات قابلة للتطبيق تساعد في تعزيز دور الاستدامة كأداة استراتيجية للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل مدى تبني هذه الشركات للممارسات المستدامة، وتأثيرها على الأداء الاقتصادي والتشغيلي، مع تحديد التحديات التي تواجهها في هذا السياق.

الأهداف الفرعية:

- تحديد مستوى تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة لاستراتيجيات الاستدامة من خلال قياس مدى تطبيق الممارسات البيئية، الاجتماعية، والحوكمة (ESG) في عملياتها التشغيلية.
- تحليل العلاقة بين استراتيجيات الاستدامة والنمو الاقتصادي للشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال قياس تأثير الاستدامة على الإيرادات، التوسع في السوق، والربحية.
- دراسة تأثير استراتيجيات الاستدامة على الكفاءة التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، من حيث تقليل التكاليف وتحسين استخدام الموارد.
- التعرف على التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تبني استراتيجيات الاستدامة، مثل العوائق المالية، الإدارية، والتشريعية.
- تقديم توصيات لأصحاب القرار في الشركات الصغيرة والمتوسطة حول كيفية تحسين وتطبيق استراتيجيات الاستدامة لتعزيز النمو والاستدامة طويلة الأجل.
- دعم الجهات الحكومية والهيئات التنظيمية في تطوير سياسات وحوافز لتعزيز تبني استراتيجيات الاستدامة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تساؤلات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة التي تتناول تأثير استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وفي إطار الفجوة البحثية المتعلقة بمدى تبني هذه الاستراتيجيات وتأثيرها الفعلي، تم صياغة مجموعة من التساؤلات البحثية التي تهدف إلى توجيه الدراسة وتحليل الجوانب المختلفة للموضوع. وقد روعي في صياغة هذه التساؤلات أن تكون شاملة، مترابطة، وذات طابع أكاديمي يعكس عمق التحليل المطلوب في دراسات الماجستير.

التساؤل الرئيسي:

ما مدى تأثير تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟

التساؤلات الفرعية:

- إلى أي مدى تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية استراتيجيات الاستدامة في عملياتها التشغيلية، مثل إدارة سلسلة الإمداد، الموارد البشرية، والإنتاج؟
- ما هو التأثير الفعلي لتبني استراتيجيات الاستدامة على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، من حيث الإيرادات، الربحية، والعائد على الاستثمار؟
- كيف تسهم استراتيجيات الاستدامة في توسع الشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلية وزيادة حصتها السوقية، بما في ذلك التوسع الجغرافي والرقمي؟

- ما هو دور استراتيجيات الاستدامة في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف التشغيلية، لا سيما فيما يتعلق باستهلاك الطاقة، إدارة النفايات، وتحسين جودة العمليات؟
- ما هي التحديات الجوهرية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية عند تبني استراتيجيات الاستدامة، سواء كانت تتعلق بالموارد المالية، الإدارة المؤسسية، أو البيئة التشريعية؟
- كيف يمكن للسياسات الحكومية والمبادرات المؤسسية أن تعزز من تبني استراتيجيات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وما هو الدور الذي تلعبه الجهات التنظيمية في دعم هذا التحول؟
- إلى أي مدى يؤثر تبني استراتيجيات الاستدامة على القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والدولية؟

فروض الدراسة

استناداً إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات التي تتعلق بتأثير تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. وقد تم صياغة هذه الفرضيات بشكل يعكس الطابع الأكاديمي المطلوب لدراسات الماجستير، مع الحرص على أن تكون محددة، قابلة للاختبار، ومتربطة مع النظريات العلمية المتبعة في الدراسة.

الفرضيات الرئيسة:

1. **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق استراتيجيات الاستدامة وتحقيق النمو المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، ويظهر ذلك من خلال تحسين الإيرادات، زيادة الربحية، والعائد على الاستثمار.
2. **الفرضية الثانية:** يساهم تبني استراتيجيات الاستدامة في تعزيز توسع الشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي والدولي، وزيادة حصتها السوقية من خلال تحسين القدرة التنافسية.
3. **الفرضية الثالثة:** يؤدي تطبيق استراتيجيات الاستدامة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف التشغيلية في الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة من خلال تقليل استهلاك الموارد وإدارة النفايات بكفاءة.
4. **الفرضية الرابعة:** تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تحديات مالية وإدارية وتشريعية تؤثر بشكل سلبي على قدرتها على تبني استراتيجيات الاستدامة.
5. **الفرضية الخامسة:** يساهم الدعم الحكومي والسياسات التحفيزية في تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني استراتيجيات الاستدامة وتحقيق نمو مستدام.
6. **الفرضية السادسة:** ترتبط استراتيجيات الاستدامة البيئية والاجتماعية ارتباطاً إيجابياً بتحسين سمعة الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة ولاء العملاء.
7. **الفرضية السابعة:** تمتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في الابتكار البيئي والاجتماعي قدرة أكبر على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

النظريات العلمية المتبعة :

يعتمد هذا البحث على مجموعة من النظريات العلمية المتكاملة التي تتيح تحليلاً شاملاً لتأثير استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:

1. نظرية الأبعاد الثلاثية للأداء: (Triple Bottom Line - TBL)

تُعد هذه النظرية التي قدمها جون إلكينجتون (1997) الإطار النظري الرئيس للدراسة. وتفترض أن نجاح الشركات يعتمد على تحقيق التوازن بين ثلاثة أبعاد رئيسية:

- **البعد الاقتصادي:** يرتبط بالأداء المالي للشركات، مثل الإيرادات، الربحية، والتوسع في السوق. وتفترض النظرية أن تبني استراتيجيات الاستدامة يعزز الكفاءة التشغيلية ويؤدي إلى نمو مالي مستدام.
- **البعد البيئي:** يركز على تبني الممارسات البيئية المستدامة، مثل تقليل استهلاك الموارد واستخدام الطاقة المتجددة. ويسهم هذا البعد في تحسين الامتثال التنظيمي وتقليل الأثر البيئي.
- **البعد الاجتماعي:** يشمل تأثير الشركات على المجتمع من خلال تحسين ظروف العمل، دعم المجتمعات المحلية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، ما يسهم في زيادة ولاء العملاء وتحسين سمعة الشركات.

2. نظرية الموارد القائمة: (Resource-Based View - RBV)

توضح هذه النظرية أن الشركات التي تمتلك موارد وقدرات فريدة - مثل استراتيجيات استدامة فعالة - يمكنها تحقيق ميزة تنافسية مستدامة. وتركز الدراسة من خلال هذه النظرية على كيفية توظيف الموارد الداخلية للشركات الصغيرة والمتوسطة لدعم استراتيجيات الاستدامة وتحقيق النمو المستدام.

3. نظرية الابتكار المستدام: (Sustainable Innovation Theory)

تشير هذه النظرية إلى أن الابتكار في المجالات البيئية والاجتماعية يتيح للشركات تحقيق مزايا اقتصادية طويلة الأجل. ويسهم تطوير نماذج أعمال مستدامة في زيادة كفاءة الشركات وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والبيئية. تعتمد الدراسة على هذه النظرية لتحليل مدى تأثير استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار المستدام على أدائها التشغيلي والمالي.

في ضوء الفرضيات السابقة والنظريات العلمية المتبعة، سيتناول الفصل الثالث من الدراسة الدراسات السابقة والإطار النظري المرتبط بهذه الفرضيات. سيتم خلال هذا الفصل استعراض الأدبيات ذات الصلة، وتحليل المفاهيم الأساسية لاستراتيجيات الاستدامة، مع التركيز على كيفية ارتباط الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية بالنمو المستدام في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. كما سيُبرز الفصل الفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها، مما يمهّد الطريق لفحص الفرضيات بشكل منهجي وتحليل العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق استراتيجيات الاستدامة في السياق المحلي.

الفصل الثاني (الدراسات السابقة والإطار النظري)

مقدمة

في ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تحقيق الاستدامة كأحد المحاور الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت استراتيجيات الاستدامة تلعب دورًا محوريًا في تعزيز القدرة التنافسية والنمو المستدام للشركات. وقد حظيت الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) باهتمام خاص في هذا المجال، نظرًا لدورها الحيوي في دعم الاقتصادات الوطنية من خلال توليد فرص العمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن طبيعة هذه الشركات التي تتسم غالبًا بمحدودية الموارد والإمكانات تجعل من تبني استراتيجيات الاستدامة تحديًا معقدًا يتطلب دراسة متعمقة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل العلاقة بين تبني هذه الاستراتيجيات ومؤشرات النمو الاقتصادي والتشغيلي، مع التركيز على التحديات التي قد تعيق هذا التبني. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم الباحث باستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة التي تناولت موضوع الاستدامة في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لفهم الخلفية العلمية للموضوع، وتحديد الفجوات البحثية التي يسعى هذا البحث إلى سدها.

الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة استراتيجيات الاستدامة وتأثيرها على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من عدة جوانب، بدءًا من الأطر النظرية التي تشرح العلاقة بين الاستدامة والنمو، وصولًا إلى الدراسات التطبيقية التي تقيس الأثر الفعلي للاستدامة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات. وقد ركزت هذه الدراسات على ثلاثة محاور رئيسية:

1. أهمية الاستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على النمو.
2. التحديات التي تواجه هذه الشركات في تبني استراتيجيات الاستدامة.
3. دور السياسات الحكومية والدعم المؤسسي في تعزيز الاستدامة.

عرض الدراسات السابقة:

1. جون إكينجتون (1997): "أكلي اللحوم بالشوك: خط الأساس الثلاثي للأعمال في القرن الحادي والعشرين" (Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line of 21st Century Business)
 - هدف الدراسة: تقديم نموذج "Triple Bottom Line" الذي يقيس نجاح الشركات عبر الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية.
 - المنهجية: تحليل كمي لحالات 100 شركة دولية من مختلف القطاعات.
 - العينة: شركات متعددة الجنسيات في قطاعات التصنيع والخدمات.
 - النتائج: الشركات التي توازن بين الأبعاد الثلاثة تحقق نموًا مستدامًا وقدرة تنافسية عالية.
 - الارتباط بالبحث الحالي: يدعم هذا النموذج الفرضية الرئيسة للبحث الحالي حول تأثير الأبعاد الثلاثية للاستدامة على النمو.
2. بانسال وديجاردين (2014): "استدامة الأعمال: حان الوقت (Business Sustainability: It is About Time)"
 - هدف الدراسة: استكشاف العلاقة بين استراتيجيات الاستدامة والأداء المالي طويل الأمد.

- المنهجية: تحليل كمي باستخدام نماذج الانحدار على بيانات من 200 شركة صناعية.
- العينة: شركات صناعية في الولايات المتحدة وأوروبا.
- النتائج: تبني الاستدامة يعزز ولاء العملاء ويخفض المخاطر التشغيلية، ما يؤدي إلى نمو مالي مستدام.
- الارتباط بالبحث الحالي: يدعم الفرضية الفرعية المتعلقة بتأثير الاستدامة على الأداء المالي في السياق السعودي.
- 3. الصالح ومحروم (2020): "التحديات أمام ممارسات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الخليج (Challenges to Sustainability Practices in SMEs in the GCC Region)"
 - هدف الدراسة: تحليل التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تبني الاستدامة.
 - المنهجية: تحليل كمي لبيانات استبيانات شملت 150 شركة خليجية.
 - النتائج: التحديات الرئيسية شملت نقص التمويل، ضعف السياسات، وقلة الوعي الفني.
 - الارتباط بالبحث الحالي: يرتبط بمشكلة البحث من خلال تسليط الضوء على التحديات الإقليمية التي قد تواجه الشركات السعودية.
- 4. شالتجرو وواجنر (2011): "زيادة الأعمال المستدامة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة (Sustainable Entrepreneurship and SME Growth)"
 - هدف الدراسة: تقييم دور الابتكار المستدام في تعزيز النمو.
 - المنهجية: تحليل إحصائي لبيانات من 300 شركة أوروبية.
 - العينة: شركات صغيرة ومتوسطة متنوعة في أوروبا.
 - النتائج: الابتكار المستدام يُعد محركاً رئيسياً للنمو.
 - الارتباط بالبحث الحالي: يتوافق مع الهدف الفرعي المتعلق بتحديد أثر الابتكار المستدام في تحقيق النمو.
- 5. لوبيز-جاميرو وآخرون (2009): "العلاقة بين المتغيرات البيئية وأداء الشركات (The Relationship Between Environmental Variables and Firm Performance)"
 - هدف الدراسة: دراسة تأثير الالتزام البيئي على الأداء المالي.
 - المنهجية: تحليل كمي باستخدام الانحدار المتعدد.
 - العينة: 150 شركة صناعية إسبانية.
 - النتائج: الالتزام البيئي يقلل التكاليف التشغيلية ويحقق ميزة تنافسية.
 - الارتباط بالبحث الحالي: يرتبط بالفرضية المتعلقة بدور البُعد البيئي في تعزيز النمو المالي.
- 6. ريفيل وستوكس وتشن (2010): "الشركات الصغيرة والبيئة: نحو تحول جديد؟ (Small Businesses and the Environment: Turning Over a New Leaf?)"
 - هدف الدراسة: تحليل تبني الشركات الصغيرة للممارسات البيئية وتأثيرها على الاستدامة.
 - المنهجية: تحليل كمي لمسح شمل 250 شركة بالمملكة المتحدة.
 - النتائج: ضعف المعرفة ونقص الدعم المؤسسي من أبرز العوائق.
 - الارتباط بالبحث الحالي: يتصل بالأهداف المتعلقة بتحديد المعوقات المؤسسية وتأثيرها على تطبيق الاستدامة.
- 7. بيريني (2006): "المسؤولية الاجتماعية للشركات الصغيرة والمتوسطة: الأدلة والآثار من منظور إيطالي (SMEs and CSR Theory: Evidence and Implications from an Italian Perspective)"
 - هدف الدراسة: تحليل تبني الشركات الصغيرة للممارسات البيئية وتأثيرها على الاستدامة.
 - المنهجية: تحليل كمي لمسح شمل 250 شركة بالمملكة المتحدة.
 - النتائج: ضعف المعرفة ونقص الدعم المؤسسي من أبرز العوائق.
 - الارتباط بالبحث الحالي: يتصل بالأهداف المتعلقة بتحديد المعوقات المؤسسية وتأثيرها على تطبيق الاستدامة.

- هدف الدراسة: تحليل تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على النمو.
- المنهجية: تحليل كمي لـ 100 شركة إيطالية.
- النتائج: المسؤولية الاجتماعية تعزز السمعة المؤسسية وتدعم النمو.
- الارتباط بالبحث الحالي: ينسجم مع الهدف المتعلق بتحليل البعد الاجتماعي للاستدامة وتأثيره على النمو.
- 8. أراجون-كوريا وآخرون (2008): "الاستراتيجيات البيئية والأداء في الشركات الصغيرة (Environmental Strategy and Performance in Small Firms: A Resource-Based Perspective)"
 - هدف الدراسة: دراسة تأثير الاستراتيجيات البيئية على الأداء.
 - المنهجية: تحليل كمي باستخدام استبيانات وبيانات 120 شركة صناعية.
 - النتائج: تبني الاستراتيجيات البيئية يعزز الأداء المالي والتشغيلي.
 - الارتباط بالبحث الحالي: يدعم الفرضية المتعلقة بدور الإدارة البيئية في تعزيز الأداء المالي والتشغيلي.
- 9. برامر، هوبجموس ومارتشانث (2012): "الإدارة البيئية في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة" (Environmental Management in SMEs in the UK: Practices, Pressures and Perceived Benefits)
 - هدف الدراسة: استكشاف ممارسات الإدارة البيئية وتأثير الضغوط الخارجية.
 - المنهجية: تحليل كمي لبيانات 180 شركة بريطانية.
 - النتائج: الضغوط التنظيمية وتوقعات العملاء من العوامل الحاسمة في تبني الاستدامة.
 - الارتباط بالبحث الحالي: يتصل بهدف الدراسة حول فهم تأثير العوامل الخارجية على تبني استراتيجيات الاستدامة.
- 10. بيرنت وفيتيتش (2007): "الاستدامة المؤسسية في الشركات الصغيرة: تحليل تجريبي (Corporate Sustainability in Small Firms: An Empirical Analysis)"
 - هدف الدراسة: قياس العلاقة بين الاستدامة المؤسسية والنمو.
 - المنهجية: تحليل كمي لبيانات من 100 شركة صناعية وخدمية.
 - النتائج: الاستدامة المؤسسية تسهم في تحقيق نمو مالي وتشغيلي مستدام.
 - الارتباط بالبحث الحالي: يعزز الفرضية المتعلقة بالعلاقة الإيجابية بين تبني استراتيجيات الاستدامة والنمو في السياق السعودي.

تحليل الدراسات السابقة

المنهجيات المستخدمة:

- استخدمت جميع الدراسات منهجيات كمية تتضمن التحليل الإحصائي والانحدار المتعدد، مع التركيز على بيانات قابلة للتعميم.
 - تميزت الدراسات باستخدام عينات كبيرة ومتنوعة من حيث القطاعات والأسواق الجغرافية.
- أوجه التشابه:

- الاتفاق العام على أن الاستدامة تعزز الكفاءة التشغيلية والنمو المالي.
- تسليط الضوء على الابتكار المستدام كعامل رئيسي في تعزيز النمو.

- الإشارة إلى أن الأبعاد البيئية والاجتماعية لا تقل أهمية عن الأبعاد الاقتصادية.

أوجه الاختلاف:

- الاختلاف في السياقات الجغرافية التي تناولتها الدراسات.
- تنوع موضوعات البحث بين الأبعاد المالية، البيئية، والاجتماعية.
- اختلاف أدوات جمع البيانات وأساليب التحليل.

التحليل النقدي:

- القوة: اعتمدت الدراسات على منهجيات كمية دقيقة مع بيانات واسعة النطاق.
- الضعف: قلة التركيز على العوامل الثقافية والتنظيمية المحلية في الأسواق الخليجية.
- الفرص: إمكانية تعميق البحث في العلاقة بين رؤية السعودية 2030 والاستدامة، وهو ما يستهدفه البحث الحالي من خلال فرضياته وأهدافه المحددة.

الفجوات البحثية:

- النطاق الجغرافي: نقص الدراسات التي تركز على السياق السعودي.
- التحليل الكمي البحث: الحاجة إلى دراسات تعتمد بالكامل على التحليل الكمي في البيئة السعودية.
- العوامل المحلية: الحاجة إلى دراسة تأثير السياسات والثقافة المحلية.

الاستنتاج:

يتضح أن استراتيجيات الاستدامة تعد ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام في الشركات الصغيرة والمتوسطة. يتكامل هذا مع أهداف البحث الحالي التي تسعى إلى اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية للاستدامة على النمو المالي والتشغيلي للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في تقديم رؤى محلية مدعومة بتحليل كمي شامل، مع التركيز على دور رؤية السعودية 2030 في دعم هذه الاستراتيجيات.

الإطار النظري

يتضمن هذا الإطار النظري الأساس المعرفي والمنهجي الضروري لفهم موضوع الدراسة، والذي يركز على تأثير تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. يوضح هذا الإطار المفاهيم الأساسية والمتغيرات الرئيسية المرتبطة بالدراسة، بالإضافة إلى تفسير العلاقات القائمة بينها عبر مناقشة نظريات علمية راسخة. كما يتناول تحليلًا شاملاً لمفهوم الاستدامة، استراتيجياتها المختلفة، والمتغيرات المؤثرة، مع دمج السياق المحلي والدولي وتقديم أمثلة وتجارب مماثلة لدعم التحليل.

أولاً: مفهوم الاستدامة

تعرف الاستدامة بأنها القدرة على تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير سلباً على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (United Nations, 1987). وفي السياق المؤسسي، تشير إلى الممارسات التي تضمن استمرارية الأعمال من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية. (Elkington, 1997) تُعد الاستدامة من أهم الأدوات الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق ميزة تنافسية، تقليل المخاطر التشغيلية، وتحسين الكفاءة المؤسسية. (Bansal & DesJardine, 2014)

أبعاد الاستدامة

يُعد نموذج "Triple Bottom Line" أحد أبرز الأطر النظرية في هذا المجال، حيث يشير إلى أن نجاح الشركات يعتمد على تحقيق التوازن بين ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. الاستدامة الاقتصادية: تحقيق أرباح مستدامة من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة العائد على الاستثمار، وخفض التكاليف عبر تقليل الهدر في الموارد. (Hart & Milstein, 2003)
2. الاستدامة البيئية: تقليل الأثر البيئي عبر استخدام الطاقة المتجددة، الحد من النفايات، وتقليل الانبعاثات، مما يعزز الامتثال التشريعي ويحسن السمعة المؤسسية. (López-Gamero et al., 2009)
3. الاستدامة الاجتماعية: تحسين ظروف العمل، تعزيز رفاهية الموظفين، ودعم المجتمعات المحلية، مما يزيد من ولاء العملاء وثقة المستثمرين. (Perrini, 2006)

ثانياً: استراتيجيات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة

تشمل استراتيجيات الاستدامة مجموعة من السياسات والممارسات التي تختلف وفقاً لطبيعة الشركات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها، ومن أبرزها:

- استراتيجيات التشغيل المستدام: تحسين كفاءة استخدام الموارد لتقليل التكاليف التشغيلية وتعزيز الإنتاجية (Porter & van der Linde, 1995).
- استراتيجيات الامتثال البيئي: الالتزام بالقوانين البيئية المحلية والدولية، مثل تقليل الانبعاثات وإدارة النفايات بطرق صديقة للبيئة. (Revell et al., 2010)
- استراتيجيات الابتكار المستدام: تطوير منتجات وخدمات صديقة للبيئة كميزة تنافسية في السوق، مما يساهم في تحقيق نمو مستدام. (Schaltegger & Wagner, 2011)

- استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية: تنفيذ مبادرات تعزز العلاقة مع المجتمع المحلي، مما يحسن من سمعة الشركة ويزيد من جاذبيتها للعملاء والمستثمرين. (Carroll, 1991)

ثالثاً: متغيرات الدراسة

1. المتغير المستقل: استراتيجيات الاستدامة

تم تحديد المتغير المستقل بناءً على الأبعاد التالية:

- الاستدامة الاقتصادية: تُقاس بمؤشرات مثل الإيرادات، الربحية، وحصة السوق.
- الاستدامة البيئية: تشمل ممارسات تقليل الانبعاثات، إدارة الموارد بكفاءة، واستخدام مصادر طاقة نظيفة.
- الاستدامة الاجتماعية: تتضمن مبادرات المسؤولية الاجتماعية، تحسين بيئة العمل، وتعزيز رفاهية الموظفين.

2. المتغير التابع: نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة

يُقاس النمو في الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية:

- النمو المالي: يُقاس بزيادة الإيرادات، الربحية، وتحسين العائد على الاستثمار.
- النمو التشغيلي: يظهر في تحسين الكفاءة التشغيلية، تقليل الهدر، ورفع الإنتاجية.
- النمو السوقي: يُقاس من خلال توسع الشركة في الأسواق المحلية والدولية وزيادة حصتها السوقية.

3. المتغيرات الوسيطة

تشمل العوامل التي قد تؤثر على العلاقة بين استراتيجيات الاستدامة والنمو:

- الدعم الحكومي: يشمل السياسات والحوافز الحكومية التي تعزز تبني ممارسات الاستدامة (Al-Saleh & Mahroum, 2020).
- القدرات الابتكارية: تتمثل في الاستثمار في التكنولوجيا المستدامة والابتكار في المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة (Clark et al., 2015).
- البيئة التشريعية: تتضمن القوانين والتنظيمات التي تؤثر على مدى قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني الاستدامة والامتثال لها. (Brammer et al., 2012)

رابعاً: النظريات العلمية المرتبطة بالدراسة

1. نظرية الأبعاد الثلاثية للأداء: (Triple Bottom Line - TBL)

تؤكد هذه النظرية على أن نجاح الشركات لا يعتمد فقط على الأداء المالي، بل يجب أن يشمل أيضاً الأثر البيئي والاجتماعي لضمان استدامة طويلة الأمد. (Elkington, 1997)

2. نظرية الموارد القائمة: (Resource-Based View - RBV)

تفترض هذه النظرية أن الشركات التي تمتلك موارد وقدرات فريدة، مثل تبني استراتيجيات استدامة فعالة، يمكنها تحقيق ميزة تنافسية مستدامة. (Barney, 1991)

3. نظرية الابتكار المستدام: (Sustainable Innovation Theory)

تفسر كيف أن الاستثمار في الابتكار البيئي والاجتماعي يتيح للشركات تحقيق مزايا تنافسية طويلة الأجل، حيث يصبح الابتكار المستدام عاملاً محورياً للنمو الاقتصادي والتشغيلي. (Schaltegger & Wagner, 2011)

خامساً: العلاقة بين المتغيرات في إطار البحث

يرتبط تطبيق استراتيجيات الاستدامة ارتباطاً مباشراً بالنمو المالي والتشغيلي والسوقي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل الهدر في الموارد، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الأرباح (Hart & Milstein, 2003).
- تعزيز السمعة المؤسسية من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية واستقطاب عملاء جدد. (Kotler & Lee, 2005)
- زيادة فرص التمويل والاستثمار عبر الامتثال للمعايير البيئية، مما يحسن من جاذبية الشركة للمستثمرين المهتمين بالاستدامة. (Clark et al., 2015)

يُعد هذا الإطار النظري أساساً متيناً لتحليل الفرضيات المطروحة في الدراسة، حيث يوضح العلاقات بين استراتيجيات الاستدامة ومتغيرات النمو في الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما يبين كيفية تأثير العوامل الداخلية والخارجية على تبني استراتيجيات الاستدامة، ويوفر منظوراً تحليلياً متكاملاً يمهد لاختبار الفرضيات ضمن البيئة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث (منهجية البحث)

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى توضيح الأساليب والإجراءات البحثية التي تم اتباعها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها. يتضمن ذلك تحديد المنهجية البحثية، وأدوات جمع البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. كما يناقش الفصل الحدود البحثية والتحديات المحتملة التي قد تؤثر على دقة النتائج.

المنهجية وطرق البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يُعد الأنسب لدراسة العلاقة بين تطبيق استراتيجيات الاستدامة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

مبررات اختيار المنهج الوصفي التحليلي:

- يسمح بوصف الظواهر محل الدراسة وتحليلها وفقاً للبيانات المتاحة.
- يُستخدم على نطاق واسع في الأبحاث التي تهدف إلى قياس العلاقة بين المتغيرات، مثل تأثير استراتيجيات الاستدامة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات.
- يوفر إطاراً علمياً يمكن من خلاله جمع بيانات كمية قابلة للتحليل باستخدام الأساليب الإحصائية.

أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد على مصدرين أساسيين لجمع البيانات، وهما:

- **المراجعة المكتبية:** شملت مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بمجال الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تحديد الفجوات البحثية وتوفير خلفية نظرية تدعم الدراسة الحالية.
- **الاستبانة:** تم تطوير استبانة موجهة إلى أصحاب القرار والمديرين التنفيذيين في الشركات الصغيرة والمتوسطة، بهدف جمع بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي.

تفاصيل تصميم الاستبانة:

- **عدد الأسئلة:** تضمنت الاستبانة 31 سؤالاً موزعة على سبعة محاور رئيسية، تغطي المعلومات الديموغرافية، مدى تبني استراتيجيات الاستدامة، تأثير الاستدامة على الأداء المالي والتشغيلي والسوقي، والتحديات التي تواجه تطبيقها، وتأثير السياسات والدعم المؤسسي.
- **مقياس القياس:** استخدم مقياس ليكرت الخماسي (1 = لا أوافق بشدة، 5 = أوافق بشدة) لقياس آراء المشاركين.
- **اللغة:** تم إعداد الاستبانة باللغتين العربية والإنجليزية لضمان وضوح الأسئلة لجميع المشاركين، خاصة في الشركات التي تعتمد على اللغة الإنجليزية في بيئة العمل أو التي تضم موظفين من خلفيات لغوية متنوعة.
- **طريقة التوزيع:** تم تصميم الاستبانة إلكترونياً عبر نماذج جوجل (Google Forms) لضمان سهولة الوصول إليها وجمع البيانات بطريقة منظمة وفعالة. تم توزيع رابط الاستبانة على المشاركين من خلال البريد الإلكتروني ومجموعات الأعمال ذات الصلة لضمان الوصول إلى الفئة المستهدفة.

- ضوابط المشاركة: لضمان موثوقية البيانات، تم إدراج سؤال عن المنصب الوظيفي كإجابة إلزامية، بحيث يتم استبعاد أي استجابة من أفراد ليس لهم دور إداري أو تنفيذي في الشركة، مما يضمن أن المشاركين لديهم المعرفة والخبرة الكافية للإجابة على الأسئلة بدقة.

اختبار الصدق والثبات:

- تم اختبار صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء الأكاديميين لضمان توافقها مع أهداف البحث.
- تم قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وبلغت قيمته 0.85، مما يشير إلى مستوى ثبات مرتفع.

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية داخل المملكة العربية السعودية، نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه هذه الفئة من الشركات في دعم الاقتصاد الوطني.

طريقة اختيار العينة:

- **حجم العينة:** تم تحديد العينة النهائية بـ 100 شركة، وذلك بالاعتماد على معادلة كوتشران لحساب الحد الأدنى لحجم العينة المناسب للدراسة.
- **طريقة الاختيار:** تم استخدام العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية الرئيسية في المملكة.

حدود البحث

الحدود الموضوعية:

تركز هذه الدراسة على تحليل تأثير استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأبعاد التالية:

- **النمو المالي:** يُقاس من خلال زيادة الإيرادات والربحية وتحسين العائد على الاستثمار.
- **النمو التشغيلي:** يشمل تحسين الكفاءة التشغيلية، تقليل التكاليف، ورفع الإنتاجية.
- **النمو السوقي:** يُقاس من خلال توسع الشركات في الأسواق المحلية والدولية وزيادة حصتها السوقية.

الحدود المكانية:

تم تنفيذ الدراسة في المملكة العربية السعودية، مع مراعاة التنوع الجغرافي لتغطية الفروق بين المناطق المختلفة.

الحدود الزمنية:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية 2020 - 2024، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية وتشريعية أثرت على سياسات الاستدامة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

الحدود المنهجية:

يعتمد البحث على البيانات المجمعة من خلال الاستبانة، مما قد يتأثر بمستوى وعي المشاركين وثقافتهم التنظيمية. ولضمان دقة النتائج، تم تطبيق اختبارات الصدق والثبات المناسبة.

الحدود الأخلاقية:

تم الحصول على موافقات رسمية من المشاركين لضمان الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، كما تم التأكيد على سرية البيانات وعدم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي.

التحديات البحثية

واجهت الدراسة بعض التحديات التي قد تؤثر على دقة النتائج، ومن أبرزها:

- ضعف تجاوب بعض المشاركين مع الاستبانة، مما استدعى زيادة عدد الاستجابات لضمان تمثيل كافٍ للبيانات.
- التحديات المرتبطة بقياس أثر الاستدامة على النمو، حيث تتأثر هذه العلاقة بعوامل خارجية مثل السياسات الحكومية والتغيرات الاقتصادية.
- إمكانية التحيز في استجابات المشاركين، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن ممارسات الاستدامة، وقد تم التعامل مع ذلك من خلال تصميم أسئلة موضوعية ومحايدة.

الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS ونماذج جوجل (Google Forms)، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الاختبارات الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة، وتشمل:

- التحليل العاملي الاستكشافي: (Exploratory Factor Analysis - EFA)
 - يُستخدم لاختبار ترابط الأسئلة ضمن كل محور من محاور الاستبانة، والتأكد من أنها تقيس المفهوم المستهدف بشكل دقيق.
- تحليل الانحدار البسيط والمتعدد: (Simple & Multiple Regression Analysis)
 - يُستخدم لتحليل العلاقة بين استراتيجيات الاستدامة (المتغير المستقل) ونمو الشركات (المتغير التابع)، ولتحديد مدى تأثير كل بعد من أبعاد الاستدامة على الأداء المالي والتشغيلي.
- اختبار الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا: (Cronbach's Alpha)
 - تم حساب معامل كرونباخ ألفا لقياس موثوقية البيانات وبلغت قيمته 0.98، مما يشير إلى درجة ثبات مرتفعة جداً (أعلى من 0.9)، وهذا يعني أن الاستبيان يتمتع بمستوى عالٍ من الموثوقية والاتساق الداخلي بين الأسئلة.
- مستوى الدلالة الإحصائية: ($p\text{-value} \leq 0.05$)
 - تم اعتماد هذا المستوى لاختبار الفرضيات وتحديد ما إذا كانت العلاقات بين المتغيرات ذات دلالة إحصائية.

استعرض هذا الفصل المنهجية العلمية التي تم اتباعها في الدراسة، موضحًا المنهج البحثي المستخدم، وأدوات جمع البيانات، ومجتمع الدراسة والعينة، وحدود البحث، والتحديات التي واجهت جمع البيانات. كما تم تقديم عرض للأساليب الإحصائية التي سيتم استخدامها في تحليل البيانات. يوفر هذا الإطار منهجية دقيقة تساعد في الوصول إلى نتائج موثوقة تدعم اختبار فرضيات البحث وتقديم توصيات عملية لصانعي القرار في مجال الاستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع (النتائج والتوصيات)

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى استعراض وتحليل البيانات التي تم جمعها من المشاركين في الدراسة، وذلك لاختبار الفرضيات البحثية وتقديم رؤية متكاملة حول تأثير تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. يتضمن الفصل تحليلًا إحصائيًا معمقًا للبيانات الديموغرافية، مدى تبني الشركات لاستراتيجيات الاستدامة، وأثر هذه الاستراتيجيات على النمو المالي، التشغيلي، والسوقي. كما يتناول الفصل التحديات التي تواجه تطبيق الاستدامة، والدور الذي تلعبه العوامل الداعمة مثل السياسات الحكومية والبرامج التدريبية في تعزيز ممارسات الاستدامة.

تم إجراء التحليل باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لضمان دقة النتائج وموثوقيتها، حيث تم استخدام الإحصاءات الوصفية لعرض الاتجاهات العامة، بالإضافة إلى تحليل العلاقات بين المتغيرات باستخدام مصفوفات الارتباط والنماذج الإحصائية المناسبة. ويهدف هذا التحليل إلى تقديم تفسير علمي مستند إلى البيانات حول مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تسليط الضوء على التحديات والعوامل المؤثرة في نجاح هذه الاستراتيجيات.

من خلال استعراض نتائج الاستبانة وتحليل البيانات الكمية، يسعى هذا الفصل إلى تقديم إجابات واضحة على أسئلة البحث، وتحديد مدى تحقق الفرضيات المطروحة. كما ستسهم هذه النتائج في تقديم توصيات عملية يمكن أن تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز استدامتها، وتحقيق نمو اقتصادي وتشغيلي مستدام بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030.

-نتائج اداة البحث وتحليل الباحث

يسرد الباحث في هذا الجزء تحليل لاستجابات المشاركين في الاستبيان، بهدف فهم مدى تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجيات الاستدامة وتأثير ذلك على نموها. يتم في البداية تقديم تحليل للبيانات الديموغرافية للمشاركين، متبوعًا بدراسة تفصيلية حول مدى تطبيق الشركات لممارسات الاستدامة المختلفة، ومدى ارتباط هذه الممارسات بأداء الشركات من حيث النمو المالي، التشغيلي، والسوقي.

يشمل التحليل الإحصائي عرضًا للبيانات باستخدام الأساليب الوصفية لتحديد الاتجاهات العامة، يليها تحليل أكثر تعمقًا للعلاقات بين المتغيرات باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة. كما يتم في هذا القسم تسليط الضوء على بعض العوامل التي قد تؤثر على تطبيق استراتيجيات الاستدامة، سواء من حيث التحديات أو الدوافع التي تشجع الشركات على تبني هذه الاستراتيجيات.

يهدف هذا التحليل إلى تقديم نظرة واضحة حول مدى تحقيق أهداف البحث، واختبار الفرضيات المطروحة، مما يساهم في بناء أساس علمي لمناقشة النتائج والاستنتاجات في الفصول اللاحقة.

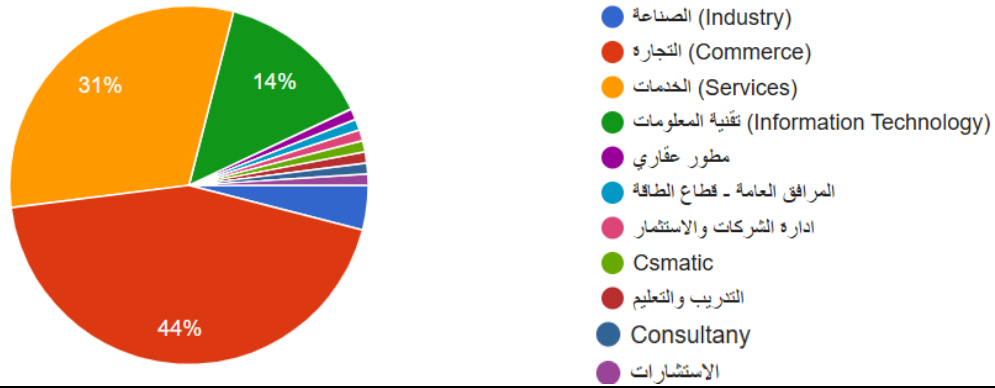
الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

يتناول هذا الجزء الخصائص العامة للمشاركين والشركات التي يمثلونها، بهدف تكوين صورة واضحة عن طبيعة العينة المستجيبة. يشمل هذا القسم معلومات مثل نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، عدد الموظفين، وعمر الشركة، إضافة إلى المنصب الوظيفي للمشارك. يساهم هذا التحليل في فهم خلفية الشركات المستجيبة ومدى تنوعها، وتفسير النتائج لاحقاً.

1. قطاع الشركات المستجيبة

تظهر النتائج في رسم توضيحي 0-1 أن أكبر نسبة من الشركات المستجيبة تعمل في قطاع الخدمات (44%)، يليه قطاع التجارة (31%)، ثم قطاع الصناعة (14%). (تعكس هذه النتائج أن الشركات العاملة في قطاع الخدمات والتجارة هي الأكثر اهتماماً بممارسات الاستدامة أو الأكثر تفاعلاً مع الدراسة، بينما تقل مشاركة القطاعات الأخرى مثل الصناعة والطاقة).

100 رد

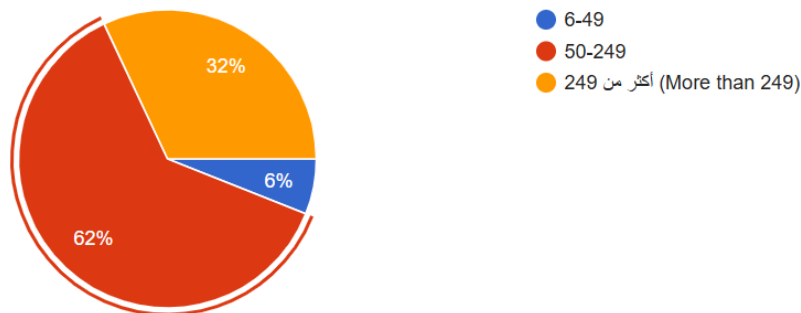


رسم توضيحي 0-1 قطاعات الشركات المستجيبة

2. عدد الموظفين في الشركات المستجيبة

توضح البيانات في رسم توضيحي 0-2 أن الغالبية العظمى من الشركات المستجيبة (62%) تصنف ضمن فئة الشركات المتوسطة (أكثر من 249 موظفًا)، بينما تشكل الشركات الصغيرة (50-249 موظفًا) حوالي 32%. أما الشركات الصغيرة جدًا (6-49 موظفًا) فتتمثل بـ 6% فقط، مما قد يعكس محدودية تبني الاستدامة في الشركات الصغيرة مقارنةً بالشركات الأكبر.

100 رد

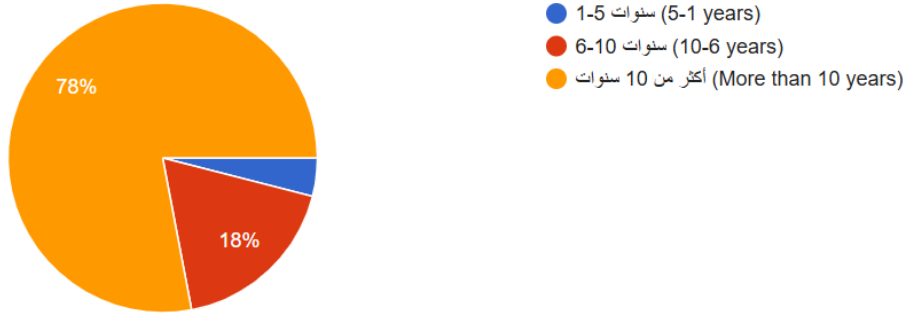


رسم توضيحي 0-2 عدد الموظفين في الشركات المستجيبة

3. عمر الشركات المستجيبة

تشير البيانات في رسم توضيحي 0-3 إلى أن 78٪ من الشركات المستجيبة قد مضى على تأسيسها بين 6-10 سنوات، وهو مؤشر على أن الشركات متوسطة العمر أكثر انخراطاً في الدراسة. في المقابل، الشركات الناشئة (1-5 سنوات) تمثل 18٪، بينما 4٪ فقط من الشركات تعمل منذ أكثر من 10 سنوات. هذا قد يشير إلى أن الشركات متوسطة العمر لديها وعي أكبر بالاستدامة مقارنةً بالشركات الأقدم أو الأحدث.

100 رد

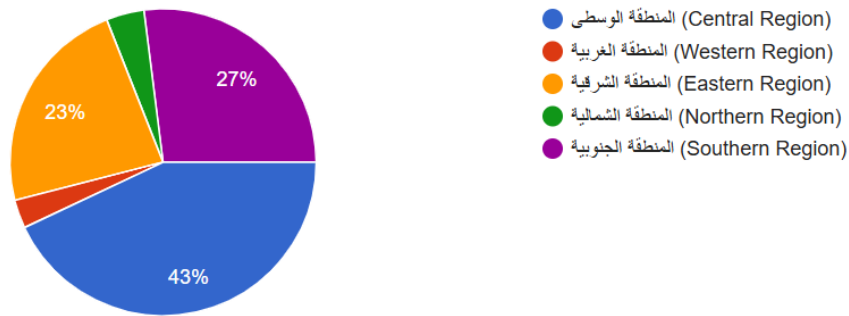


رسم توضيحي 0-3 عمر الشركات المستجيبة

4. الموقع الجغرافي للشركات المستجيبة

يظهر في رسم توضيحي 0-4 أن المنطقة الشرقية تضم أكبر نسبة من الشركات المستجيبة (43٪)، مما قد يعكس قوة الأنشطة الاقتصادية في هذه المنطقة. بينما تمثل الشركات في المنطقة الوسطى 27٪ والمنطقة الغربية 23٪. أما الشركات في المنطقة الشمالية فهي الأقل مشاركة (7٪ فقط)، مما يشير إلى تركيز الشركات في المناطق الاقتصادية الكبرى في المملكة.

100 رد



رسم توضيحي 0-4 الموقع الجغرافي للشركات المستجيبة

الجزء الثاني: مدى تبني استراتيجيات الاستدامة

يتضمن هذا الجزء 6 عبارات تهدف إلى تقييم مدى تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجيات الاستدامة، وذلك عبر قياس مدى تكامل الاستدامة في الخطط الاستراتيجية، ترشيد استهلاك الموارد، الإدارة البيئية، الامتثال للتشريعات البيئية، والاستثمار في الابتكار المستدام. تم تحليل البيانات وفق مقياس ليكرت، حيث تم حساب النسبة المئوية لاستجابات "أوافق بشدة" و "أوافق"، لتحديد مدى انتشار تبني هذه الممارسات في الشركات المستجيبة.

1. تدمج الشركة أهداف الاستدامة في خططها الاستراتيجية .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى تبني الشركات لدمج أهداف الاستدامة في استراتيجياتها. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 2٪: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم لا تدمج الاستدامة في خططها الاستراتيجية بشكل قاطع.
- لا أوافق 2٪: من المشاركين أشاروا إلى أن شركاتهم لا تعتمد الاستدامة كجزء من التخطيط الاستراتيجي.
- محايد 19٪: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما يشير إلى غياب استراتيجية واضحة أو عدم اهتمام كافٍ بتضمين الاستدامة في التخطيط المؤسسي.
- أوافق 19٪: من المشاركين أكدوا أن شركاتهم تعمل على دمج الاستدامة في استراتيجياتها بدرجة مقبولة.
- أوافق بشدة 58٪: من المشاركين أفادوا بأن الاستدامة تشكل جزءًا أساسيًا من التخطيط الاستراتيجي لشركاتهم، مما يعكس توجهًا واضحًا نحو تبني ممارسات استدامة مؤسسية.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تبني الشركات لدمج أهداف الاستدامة، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (58٪ + 19٪ = 77٪).

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 77٪ من الشركات المستجيبة تدمج أهداف الاستدامة في خططها الاستراتيجية، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية الاستدامة كجزء من التخطيط المؤسسي طويل الأمد. يعد هذا الاتجاه مؤشرًا على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تدرك أهمية دمج الاستدامة في عملياتها لتحقيق التنافسية والاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

تتماشى هذه النتائج مع ما أوردته الأدبيات السابقة حول العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والاستدامة، حيث أشار Elkington (1997) في نظرية Triple Bottom Line إلى أن نجاح الشركات لا يعتمد فقط على الأداء المالي، بل يشمل أيضًا الجوانب البيئية والاجتماعية. يوضح ذلك أن تبني ممارسات استدامة واضحة في الاستراتيجية المؤسسية يساهم في تعزيز الأداء العام للشركات وزيادة قيمتها السوقية.

كما أكدت دراسة Bansal & Desjardine (2014) أن الشركات التي تدمج الاستدامة في سياساتها واستراتيجياتها تحقق أداءً ماليًا وتشغيليًا أقوى مقارنة بالشركات التي تفتقر إلى هذا التوجه. وقد أوضحت الدراسة أن تطبيق الاستدامة ينعكس إيجابيًا على كفاءة استخدام الموارد، تقليل المخاطر التشغيلية، وتحقيق ولاء العملاء والمستثمرين.

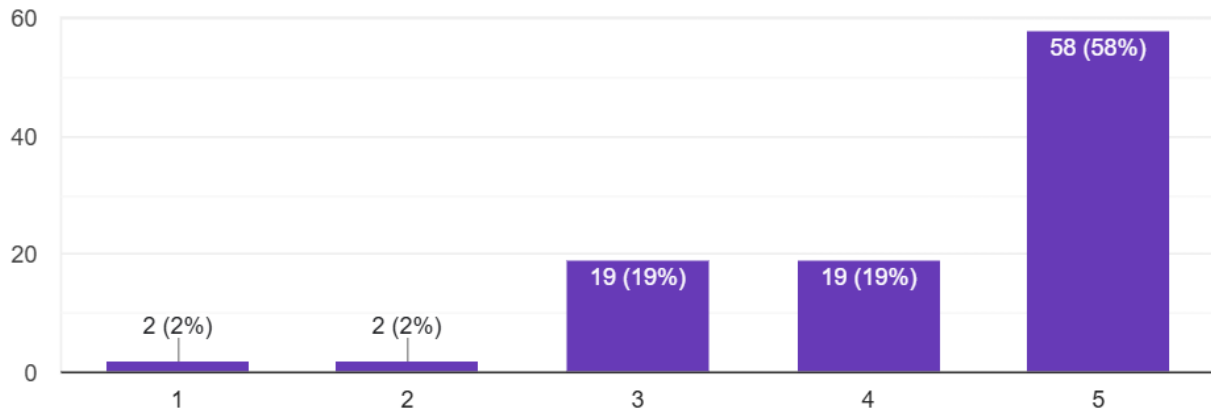
على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة Al-Saleh & Mahroum (2020) أن الشركات في منطقة الخليج تواجه تحديات في تنفيذ الاستدامة نظرًا لنقص الحوافز المالية والسياسات الداعمة، مما قد يفسر سبب كون 19٪ من الشركات المستجيبة في الدراسة الحالية تتخذ موقفًا محايدًا تجاه دمج الاستدامة في استراتيجياتها. يشير ذلك إلى أن هناك حاجة لتعزيز الدعم المؤسسي والتشريعي لضمان قدرة الشركات على تبني ممارسات استدامة أكثر فاعلية.

بالمقابل، فإن نسبة 4٪ من الشركات التي لا توافق على دمج الاستدامة في استراتيجياتها قد تكون مؤشرًا على تحديات داخلية تتعلق إما بنقص الموارد أو بعدم وضوح الفوائد الاقتصادية لمثل هذه الممارسات. تتفق هذه النتيجة مع دراسة Porter & Kramer (2011) حول مفهوم "القيمة المشتركة"، التي أشارت إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تزال ترى في الاستدامة تكلفة إضافية بدلاً من فرصة استراتيجية لتحقيق النمو والربحية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك قبولاً واسعاً بين الشركات لمفهوم الاستدامة، ولكن هناك حاجة إلى تعزيز السياسات الداعمة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تنفيذ ممارسات استدامة أكثر كفاءة. توفير الحوافز المالية وتطوير سياسات تنظيمية داعمة يمكن أن يساهم في تحويل المواقف المحايدة إلى تبني أكثر فاعلية للاستدامة في الاستراتيجيات المؤسسية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-5) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تبني الشركات لدمج أهداف الاستدامة في استراتيجياتها

100 رد



رسم توضيحي 0-5 مدى تبني الشركات لدمج أهداف الاستدامة في استراتيجياتها

2. تولي الشركة أهمية لتقليل استهلاك الطاقة والمياه في عملياتها .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى اهتمام الشركات بتقليل استهلاك الطاقة والمياه كجزء من استراتيجيات الاستدامة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1٪: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم لا تعطي أي أهمية لتقليل استهلاك الطاقة والمياه.
- لا أوافق 1٪: من المشاركين أشاروا إلى أن شركاتهم لا تعتمد سياسات واضحة في هذا المجال.
- محايد 20٪: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يشير إلى غياب استراتيجية واضحة أو عدم وجود سياسات صريحة لتقليل استهلاك الموارد.
- أوافق 21٪: من المشاركين أكدوا أن شركاتهم تعمل على تقليل استهلاك الطاقة والمياه بدرجة معقولة.
- أوافق بشدة 57٪: من المشاركين أفادوا بأن تقليل استهلاك الطاقة والمياه يشكل جزءًا أساسيًا من عمليات شركاتهم، مما يعكس توجهًا نحو تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة البيئية.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تبني الشركات لاستراتيجيات تقليل استهلاك الموارد، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (57٪ + 21٪ = 78٪).

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 78٪ من الشركات المستجيبة تعطي أولوية لتقليل استهلاك الطاقة والمياه، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية كفاءة استخدام الموارد ضمن استراتيجيات التشغيل. يعد هذا الاتجاه مؤشراً على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تدرك أن تحسين كفاءة استهلاك الموارد لا يحقق فقط فوائد بيئية، بل يسهم أيضاً في خفض التكاليف التشغيلية وزيادة الربحية على المدى الطويل.

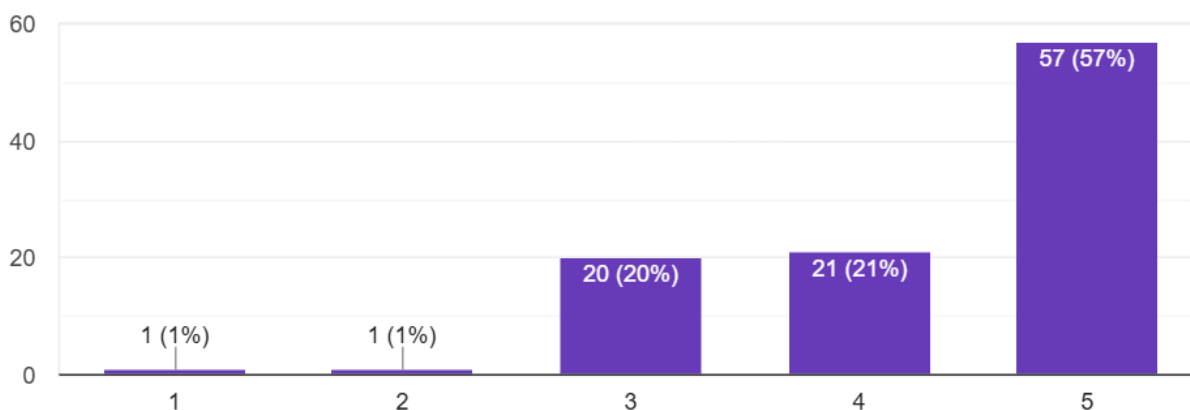
تتماشى هذه النتائج مع ما أوردته الأدبيات السابقة حول دور ترشيد استهلاك الموارد في تحقيق الاستدامة المؤسسية. فقد أشار Porter & van der Linde (1995) إلى أن تحسين الكفاءة البيئية يمكن أن يؤدي إلى مكاسب اقتصادية من خلال تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد. كما أكدت دراسة Hart & Milstein (2003) أن الشركات التي تستثمر في تقنيات ترشيد استهلاك الطاقة والمياه تتمتع بميزة تنافسية طويلة الأمد نظراً لقدرتها على تحقيق التوازن بين تقليل التأثير البيئي وتعزيز الأداء المالي.

على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021) أن الشركات الخليجية بدأت في تبني حلول مبتكرة لتقليل استهلاك الموارد، ولكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالتكلفة الأولية العالية لهذه التقنيات. وهذا يتماشى مع نسبة 20٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفاً محايداً، مما يشير إلى أن بعض الشركات قد تكون غير قادرة على تبني هذه الممارسات بسبب القيود المالية أو نقص الوعي بأهميتها.

بالمقابل، فإن نسبة 2٪ من الشركات التي لا توافق على إعطاء أهمية لتقليل استهلاك الطاقة والمياه قد تكون مؤشراً على غياب سياسات بيئية واضحة أو اعتماد نموذج تشغيل غير قائم على الاستدامة. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة Elkington (1997) التي تشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد ترى في الاستدامة البيئية تكلفة إضافية وليست أولوية استراتيجية. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك اتجاهاً إيجابياً بين الشركات نحو تبني استراتيجيات ترشيد استهلاك الموارد، ولكن هناك حاجة إلى توفير حوافز حكومية وتوجيهات تنظيمية لتشجيع المزيد من الشركات على الاستثمار في تقنيات الاستدامة وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-6) توزيع استجابات المشاركين حول مدى اهتمام الشركات بتقليل استهلاك الطاقة والمياه كجزء من استراتيجيات الاستدامة

100 رد



رسم توضيحي 0-6 مدى اهتمام الشركات بتقليل استهلاك الطاقة

3. لدى الشركة سياسات واضحة لإدارة النفايات وتقليل الانبعاثات .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى تبني الشركات لسياسات واضحة لإدارة النفايات وتقليل الانبعاثات. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1٪: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم لا تمتلك أي سياسات واضحة لإدارة النفايات وتقليل الانبعاثات.
- لا أوافق 4٪: من المشاركين أشاروا إلى أن شركاتهم لا تعتمد سياسات بيئية محددة في هذا المجال.
- محايد 19٪: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يشير إلى عدم وضوح أو تنفيذ جزئي لهذه السياسات داخل شركاتهم.
- أوافق 24٪: من المشاركين أكدوا أن شركاتهم لديها سياسات واضحة لإدارة النفايات وتقليل الانبعاثات ولكنها قد تكون محدودة أو غير مفعلة بالكامل.
- أوافق بشدة 52٪: من المشاركين أفادوا بأن لدى شركاتهم سياسات قوية وواضحة في إدارة النفايات وتقليل الانبعاثات، مما يعكس تبنيًا واسعًا لهذه الممارسات البيئية.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تبني الشركات لاستراتيجيات إدارة النفايات، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(52\% + 24\% = 76\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 76٪ من الشركات المستجيبة تبني سياسات واضحة لإدارة النفايات وتقليل الانبعاثات، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية الالتزام بالمعايير البيئية. يعد هذا الاتجاه مؤشرًا على أن الشركات تدرك دورها في الحد من التأثيرات البيئية السلبية وتحقيق الامتثال التنظيمي، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات العالمية للاستدامة البيئية.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي تشير إلى أن الشركات التي تعتمد استراتيجيات بيئية واضحة تحقق فوائد تشغيلية ومالية ملموسة. فقد أوضحت دراسة (Hart 1995) أن إدارة النفايات بكفاءة يمكن أن تؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف المرتبطة بالتخلص من النفايات. كما أكدت دراسة (Porter & van der Linde 1995) أن تحسين الأداء البيئي يسهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق ميزة تنافسية.

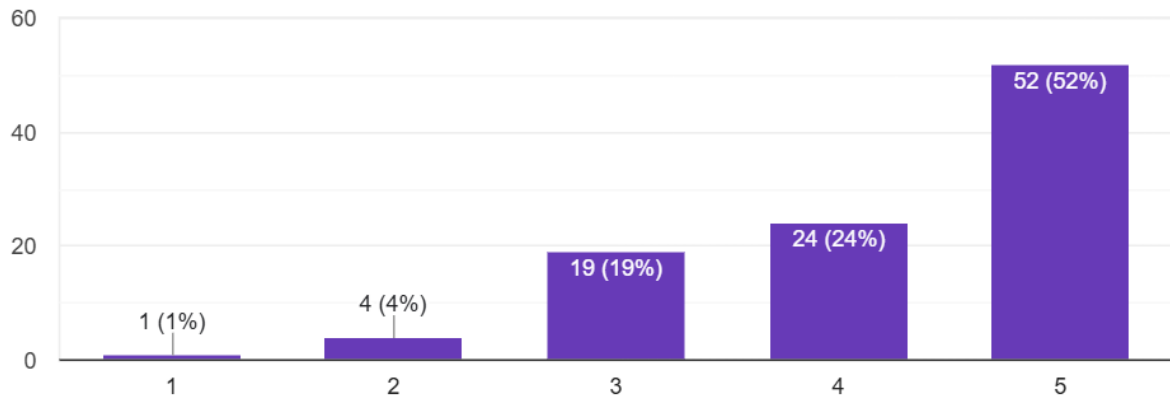
على المستوى الإقليمي، أشارت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi 2021) إلى أن الشركات في الخليج بدأت في تنفيذ سياسات بيئية أكثر صرامة استجابة للتشريعات الجديدة، ولكن لا تزال بعض الشركات تواجه تحديات في التنفيذ الفعلي لهذه السياسات. يتماشى ذلك مع نسبة 19٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا، مما يشير إلى أن بعض الشركات قد تمتلك سياسات لكنها لم تفعل بالكامل بعد.

بالمقابل، فإن نسبة 5٪ من الشركات التي لا توافق على وجود سياسات واضحة قد تعكس إما غياب القوانين الملزمة أو عدم وجود وعي كافٍ داخل الشركات حول أهمية إدارة النفايات وتقليل الانبعاثات. تتماشى هذه النتيجة مع دراسات تشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تفتقر إلى الموارد أو الحوافز اللازمة لتنفيذ برامج بيئية مستدامة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهاً إيجابياً بين الشركات نحو تبني استراتيجيات إدارة النفايات، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من السياسات الداعمة لضمان التنفيذ الفعلي وتحقيق التزام أوسع. تشجيع الشركات على تبني تقنيات حديثة لإدارة النفايات وتقديم حوافز مالية قد يكون له دور في تعزيز هذه الممارسات البيئية بشكل أكثر شمولاً.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-7) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تبني الشركات لسياسات واضحة لإدارة النفايات وتقليل الانبعاثات

100 رد



رسم توضيحي 0-7 مدى تبني الشركات لسياسات واضحة لإدارة النفايات وتقليل الانبعاثات

4. تلتزم الشركة بالامتثال للقوانين البيئية المحلية والدولية.

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى التزام الشركات بالقوانين البيئية المحلية والدولية. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1%: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم لا تلتزم بأي قوانين بيئية.
- لا أوافق 4%: من المشاركين أشاروا إلى أن شركاتهم لا تتبع القوانين البيئية بشكل واضح.
- محايد 19%: من المشاركين لم يحددوا موقفاً واضحاً، مما قد يشير إلى غياب سياسات واضحة أو ضعف الرقابة التنظيمية داخل شركاتهم.
- أوافق 24%: من المشاركين أكدوا أن شركاتهم تلتزم بالقوانين البيئية المحلية والدولية ولكن بدرجات متفاوتة.
- أوافق بشدة 52%: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم تمتثل بشكل صارم للمتطلبات البيئية، مما يعكس توجهاً نحو الامتثال التنظيمي وتعزيز المسؤولية البيئية.

نظراً لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى التزام الشركات بالقوانين البيئية، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (52% + 24% = 76%)

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 76٪ من الشركات المستجيبة تلتزم بالقوانين البيئية المحلية والدولية، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية الامتثال للتشريعات البيئية كجزء من استراتيجيات الاستدامة المؤسسية. يعد هذا الاتجاه مؤشراً على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تدرك أهمية التقيد باللوائح التنظيمية ليس فقط لتجنب العقوبات، بل أيضاً لتعزيز صورتها المؤسسية وتحقيق ميزة تنافسية.

تتماشى هذه النتائج مع ما أوردته الأدبيات السابقة حول العلاقة بين الامتثال البيئي والأداء المؤسسي. فقد أشار Porter & van der Linde (1995) إلى أن الشركات التي تمتثل للمعايير البيئية وتتبنى ممارسات صديقة للبيئة تحقق كفاءة تشغيلية أعلى، حيث يساعد الالتزام بالقوانين على تحسين جودة العمليات وتقليل الهدر.

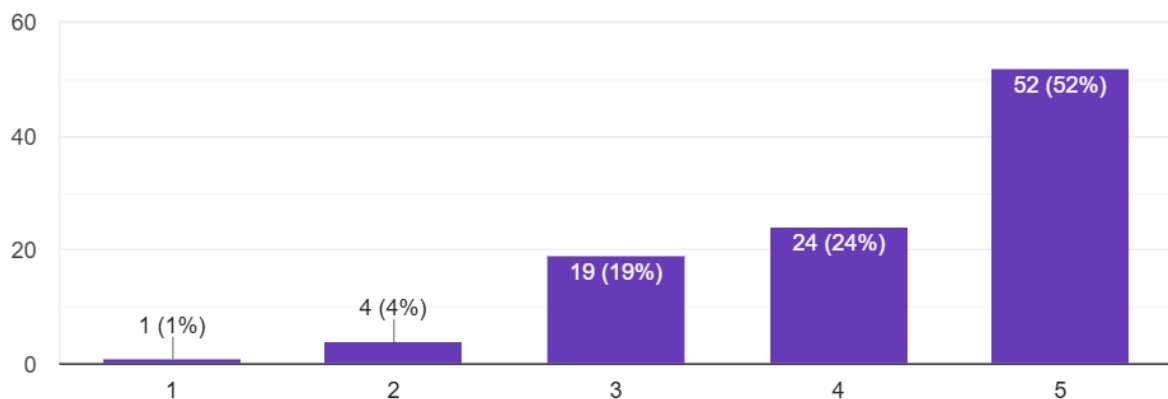
كما أكدت دراسة Hart & Milstein (2003) أن الشركات التي تلتزم بالقوانين البيئية تحقق استدامة طويلة الأمد من خلال بناء سمعة إيجابية في السوق وتعزيز ثقة المستثمرين والعملاء. على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021) أن التشريعات البيئية في دول الخليج أصبحت أكثر صرامة، مما أدى إلى زيادة وعي الشركات بضرورة الامتثال التنظيمي، إلا أن بعض الشركات لا تزال تواجه تحديات في تحقيق الامتثال الكامل.

يشير موقف 19٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفاً محايداً إلى أن بعض الشركات قد تواجه صعوبات في تفعيل سياسات الامتثال البيئي داخل أنظمتها التشغيلية، إما بسبب نقص المعرفة أو ضعف الإشراف الحكومي على تطبيق القوانين. من ناحية أخرى، فإن 5٪ من الشركات التي لا تلتزم بالقوانين البيئية قد تعاني من نقص في الوعي التنظيمي أو غياب الحوافز الداعمة، وهو ما يتماشى مع نتائج دراسات سابقة أشارت إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الامتثال البيئي بفعالية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهاً إيجابياً نحو الامتثال البيئي بين الشركات، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الرقابة وتقديم دعم أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على الامتثال الفعال للمعايير البيئية. يمكن أن تسهم الحوافز الحكومية والمبادرات الداعمة في زيادة معدلات الامتثال وتعزيز ثقافة الاستدامة داخل الشركات.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-8) توزيع استجابات المشاركين حول مدى التزام الشركات بالقوانين البيئية المحلية والدولية

100 رد



رسم توضيحي 0-8 مدى التزام الشركات بالقوانين البيئية المحلية والدولية

5. تنفذ الشركة برامج لدعم المجتمع المحلي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى التزام الشركات ببرامج دعم المجتمع المحلي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1%: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم لا تطبق أي برامج لدعم المجتمع المحلي.
- لا أوافق 0%: من المشاركين أشاروا إلى أن شركاتهم لا تلتزم بمسؤولياتها الاجتماعية.
- محايد 17%: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يشير إلى عدم وضوح السياسات الاجتماعية للشركة أو عدم تفعيلها بشكل كامل.
- أوافق 51%: من المشاركين أكدوا أن شركاتهم تنفذ برامج لدعم المجتمع المحلي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- أوافق بشدة 31%: من المشاركين أفادوا بأن هذه البرامج جزء أساسي من سياسات شركاتهم، مما يعكس توجهًا قويًا نحو تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تبني الشركات لبرامج دعم المجتمع المحلي، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (51% + 31% = 82%).

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 82% من الشركات المستجيبة تنفذ برامج لدعم المجتمع المحلي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية الدور المجتمعي للشركات في تعزيز التنمية المستدامة. يعكس هذا الالتزام توجهًا متزايدًا نحو الممارسات المسؤولة اجتماعيًا، والتي تعد عنصراً أساسياً في استراتيجيات الاستدامة المؤسسية.

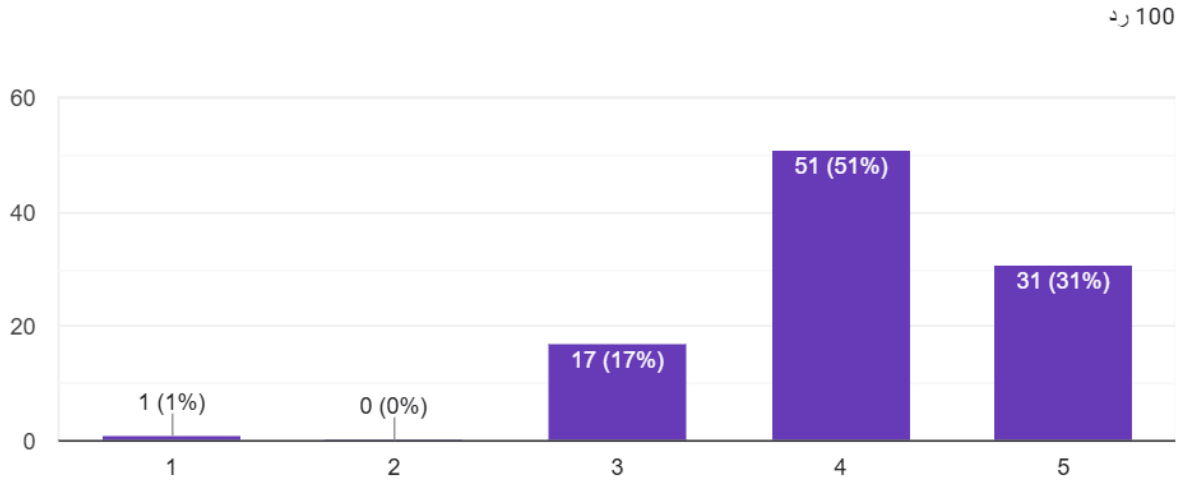
تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي تؤكد أن الشركات التي تستثمر في برامج المسؤولية الاجتماعية تحقق فوائد متعددة، بما في ذلك تعزيز سمعتها المؤسسية وزيادة ولاء العملاء. فقد أوضحت دراسة Carroll (1991) أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لم تعد خياراً إضافياً، بل أصبحت جزءاً أساسياً من ممارسات الشركات الحديثة لتعزيز الاستدامة. كما أكدت دراسة Porter & Kramer (2011) حول مفهوم "القيمة المشتركة" أن الشركات التي تدمج الاستدامة الاجتماعية في عملياتها يمكنها تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال تحسين علاقاتها مع المجتمع وتعزيز ثقة المستهلكين.

على المستوى الإقليمي، أشارت دراسة Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021) إلى أن الشركات في الخليج بدأت في تنفيذ مبادرات اجتماعية أكثر استدامة استجابةً للضغوط التنظيمية وزيادة وعي المستهلكين. ومع ذلك، فإن نسبة 17% من المشاركين الذين اتخذوا موقفاً محايداً قد تشير إلى أن بعض الشركات لا تزال تواجه تحديات في تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية، إما بسبب نقص الموارد أو ضعف التخطيط الاستراتيجي.

بالمقابل، فإن نسبة 1% من الشركات التي لا تبني برامج المسؤولية الاجتماعية قد تعكس رؤية تقليدية تركز على الربحية فقط دون اعتبار التأثيرات الاجتماعية. تتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة تشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تتردد في الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية بسبب مخاوف تتعلق بالتكاليف وعدم وضوح العائد المباشر على الأعمال.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهاً إيجابياً بين الشركات نحو تعزيز المسؤولية الاجتماعية، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى دعم أكبر من خلال سياسات تنظيمية وتشجيعية لتعزيز الممارسات الاجتماعية المستدامة. يمكن أن تسهم المبادرات الحكومية والحوافز المالية في تعزيز دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-9) توزيع استجابات المشاركين حول مدى التزام الشركات ببرامج دعم المجتمع المحلي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية



رسم توضيحي 0-9 مدى التزام الشركات ببرامج دعم المجتمع المحلي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية

6. تستثمر الشركة في الابتكار لتطوير منتجات أو خدمات صديقة للبيئة.

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى استثمار الشركات في الابتكار لتطوير منتجات أو خدمات صديقة للبيئة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1٪: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم لا تستثمر في تطوير المنتجات أو الخدمات البيئية.
- لا أوافق 1٪: من المشاركين أشاروا إلى أن شركاتهم لا تعتمد ممارسات الابتكار المستدام.
- محايد 16٪: من المشاركين لم يحددوا موقفاً واضحاً، مما قد يشير إلى عدم وضوح سياسات الابتكار أو غياب الحوافز الداخلية لتطوير المنتجات الصديقة للبيئة.
- أوافق 21٪: من المشاركين أكدوا أن شركاتهم تستثمر في تطوير منتجات أو خدمات مستدامة بدرجات متفاوتة.
- أوافق بشدة 61٪: من المشاركين أفادوا بأن الابتكار البيئي يشكل جزءاً أساسياً من استراتيجيات شركاتهم، مما يعكس توجهاً قوياً نحو تحقيق الاستدامة.

نظراً لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى استثمار الشركات في الابتكار المستدام، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (61٪ + 21٪ = 82٪).

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 82٪ من الشركات المستجيبة تستثمر في الابتكار لتطوير منتجات أو خدمات صديقة للبيئة، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية الابتكار كعامل رئيسي في تحقيق الاستدامة المؤسسية. يعكس هذا التوجه المتنامي إدراك الشركات لأهمية تطوير حلول مستدامة لا تلي فقط المتطلبات البيئية، بل تعزز أيضاً التنافسية في الأسواق العالمية.

تتماشى هذه النتائج مع ما أوردته الأدبيات السابقة حول أهمية الابتكار في تحقيق الاستدامة. فقد أشارت دراسة Schaltegger & Wagner (2011) إلى أن الشركات التي تستثمر في الابتكار البيئي تتمتع بميزة تنافسية مستدامة من خلال تقديم حلول مبتكرة تقلل من التأثير البيئي وتحسن الكفاءة التشغيلية. كما أكدت دراسة (Nidumolu, Prahalad & Rangaswami 2009) أن الشركات التي تدمج الاستدامة في استراتيجياتها البحثية والتطويرية تحقق نمواً أسرع وتتمكن من التكيف مع التغيرات التنظيمية والسوقية.

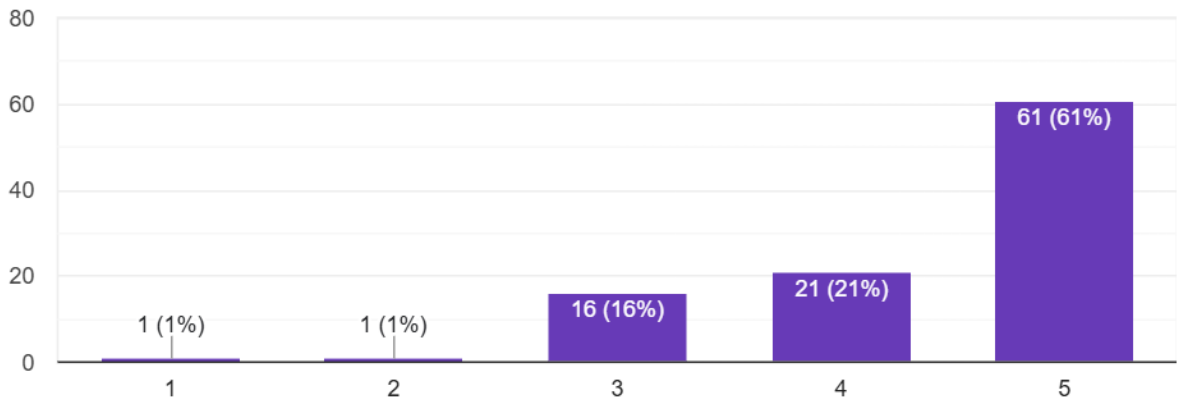
على المستوى الإقليمي، أوضحت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi 2021) أن الشركات الخليجية بدأت في الاستثمار في التقنيات الصديقة للبيئة استجابة للضغوط التنظيمية والمنافسة العالمية، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالتكاليف الأولية لهذه الاستثمارات. يتماشى ذلك مع نسبة 16٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفاً محايداً، مما يشير إلى أن بعض الشركات قد تواجه صعوبات في تنفيذ استراتيجيات الابتكار المستدام.

من ناحية أخرى، فإن 2٪ من الشركات التي لا توافق على الاستثمار في الابتكار البيئي قد تعكس تحديات داخلية تتعلق إما بنقص الموارد المالية أو بعدم وضوح العائد الاستثماري لهذه المشاريع. تتفق هذه النتيجة مع دراسات تشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تتردد في تبني الابتكار المستدام بسبب القيود المالية وعدم وضوح الجدوى الاقتصادية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهاً إيجابياً نحو الاستثمار في الابتكار البيئي، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم والسياسات التحفيزية لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني تقنيات صديقة للبيئة. يمكن أن تسهم الحوافز المالية والتشريعات الداعمة في زيادة الاستثمارات في هذا المجال وتعزيز الابتكار المستدام كجزء من الاستراتيجيات المؤسسية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-10) توزيع استجابات المشاركين حول مدى استثمار الشركات في الابتكار لتطوير منتجات أو خدمات صديقة للبيئة

100 رد



رسم توضيحي 0-10 مدى استثمار الشركات في الابتكار لتطوير منتجات أو خدمات صديقة للبيئة

الجزء الثالث: تأثير استراتيجيات الاستدامة على النمو المالي

يهدف هذا الجزء إلى تقييم العلاقة بين تبني استراتيجيات الاستدامة وتحقيق النمو المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة. يشمل هذا القسم 4 عبارات تقيس مدى تأثير ممارسات الاستدامة على زيادة الإيرادات، تحسين الربحية، وتخفيض التكاليف التشغيلية. تم تحليل البيانات باستخدام مقياس ليكرت، مع التركيز على حساب النسبة المئوية للاستجابات الإيجابية لتحديد مدى ارتباط الاستدامة بالنمو المالي للشركات.

1. ساهمت ممارسات الاستدامة في زيادة أرباح الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس تأثير ممارسات الاستدامة على الأداء المالي للشركات. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1٪: من المشاركين أفادوا بأن ممارسات الاستدامة لم تساهم في زيادة أرباح شركاتهم على الإطلاق.
- لا أوافق 2٪: من المشاركين أشاروا إلى عدم وجود تأثير ملحوظ لممارسات الاستدامة على الأداء المالي.
- محايد 22٪: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يعكس تباينًا في نتائج تطبيق استراتيجيات الاستدامة أو غياب مؤشرات واضحة لقياس تأثيرها على الأرباح.
- أوافق 47٪: من المشاركين أكدوا أن ممارسات الاستدامة ساهمت في تعزيز أرباح شركاتهم خلال السنوات الثلاث الماضية.
- أوافق بشدة 28٪: من المشاركين أفادوا بأن تطبيق ممارسات الاستدامة كان له أثر كبير ومباشر على النمو المالي لشركاتهم.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على الأداء المالي، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(47\% + 28\% = 75\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 75٪ من الشركات المستجيبة تعتقد أن ممارسات الاستدامة ساهمت في زيادة أرباحها خلال السنوات الثلاث الماضية، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية التكامل بين الاستدامة والأداء المالي. تعزز هذه النتائج الفكرة القائلة بأن تبني ممارسات الاستدامة لا يقتصر على البعد البيئي والاجتماعي فقط، بل يمتد ليشمل تأثيراً إيجابياً على الكفاءة التشغيلية وزيادة العائدات المالية.

تتماشى هذه النتائج مع ما أورده الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Porter & Kramer (2011 حول مفهوم "القيمة المشتركة" أن الشركات التي تدمج الاستدامة في استراتيجياتها تحقق مكاسب مالية كبيرة، بما في ذلك تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر وتحسين سمعة الشركة في السوق. كما أكدت دراسة (Eccles, Ioannou & Serafeim (2014 أن الشركات التي تعتمد استراتيجيات استدامة قوية تحقق أداءً ماليًا أعلى على المدى الطويل مقارنة بالشركات التي لا تدمج الاستدامة في عملياتها.

على المستوى الإقليمي، أوضحت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021 أن الشركات في دول الخليج التي تبنت استراتيجيات استدامة متقدمة شهدت زيادة في أرباحها نتيجة لتحسين الكفاءة التشغيلية واستقطاب المستثمرين الذين يفضلون الشركات ذات الممارسات المسؤولة بيئياً واجتماعياً. ومع ذلك، فإن نسبة 22٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفاً محايداً قد تشير إلى أن

بعض الشركات لا تزال غير قادرة على قياس التأثير المباشر لممارسات الاستدامة على أرباحها، مما يستدعي الحاجة إلى تطوير مؤشرات أداء واضحة لهذا المجال.

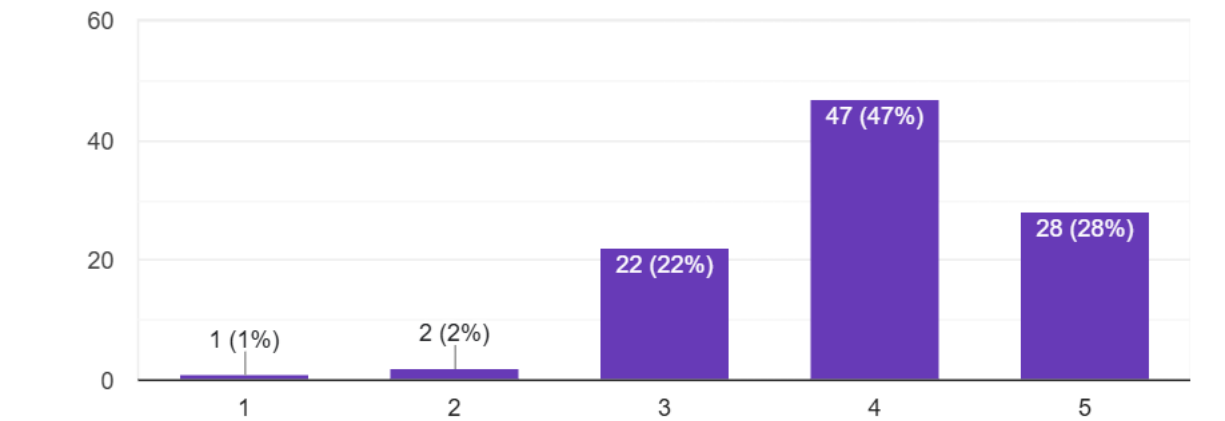
من ناحية أخرى، فإن نسبة 3٪ من الشركات التي لا تعتقد أن ممارسات الاستدامة ساهمت في زيادة أرباحها قد تعكس تحديات داخلية مثل نقص الاستثمارات الأولية أو عدم وضوح الاستراتيجيات المستدامة داخل المنظمة. تتوافق هذه النتيجة مع دراسات سابقة تشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تواجه صعوبات في تحقيق عائد مالي مباشر من تبني الاستدامة على المدى القصير.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهاً عاماً نحو الاعتراف بدور الاستدامة في تعزيز الأداء المالي، ولكن هناك حاجة إلى تطوير أدوات قياس أكثر دقة لتحديد مدى التأثير المباشر لاستراتيجيات الاستدامة على النمو المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-11) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير ممارسات الاستدامة على الأداء

المالي للشركات

100 رد



رسم توضيحي 0-11 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على الأداء المالي للشركات

2. أدى تطبيق استراتيجيات الاستدامة إلى تحسين العائد على الاستثمار.

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس تأثير استراتيجيات الاستدامة على العائد على الاستثمار. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1٪: من المشاركين أفادوا بأن استراتيجيات الاستدامة لم تؤثر على العائد على الاستثمار.
- لا أوافق 2٪: من المشاركين أشاروا إلى عدم وجود تأثير ملحوظ للاستدامة على العوائد الاستثمارية لشركاتهم.
- محايد 21٪: من المشاركين لم يحددوا موقفاً واضحاً، مما قد يعكس غياب أدوات قياس دقيقة أو تفاوتاً في نتائج تبني الاستدامة.
- أوافق 25٪: من المشاركين أكدوا أن استراتيجيات الاستدامة ساهمت في تحسين العائد على الاستثمار.

- أو افق بشدة 51٪: من المشاركين أفادوا بأن تطبيق استراتيجيات الاستدامة أدى إلى تحسين واضح ومباشر في العوائد الاستثمارية لشركاتهم.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على العائد على الاستثمار، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(\%51 + \%25 = \%76)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 76٪ من الشركات المستجيبة ترى أن استراتيجيات الاستدامة ساهمت في تحسين العائد على الاستثمار، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية دمج الاستدامة في القرارات المالية والاستثمارية. يعزز هذا التوجه الفكرة القائلة بأن الاستثمار في الاستدامة لا يُعتبر مجرد التزام أخلاقي أو تنظيمي، بل يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في تحقيق عوائد مالية ملموسة.

تتماشى هذه النتائج مع ما أوردته الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Eccles, Ioannou & Serafeim (2014 أن الشركات التي تتبنى ممارسات الاستدامة تحقق أداءً ماليًا واستثماريًا أقوى على المدى الطويل، نظرًا لجاذبيتها للمستثمرين المهتمين بالاستثمارات المستدامة وتقليلها لمخاطر الامتثال والتكاليف التشغيلية.

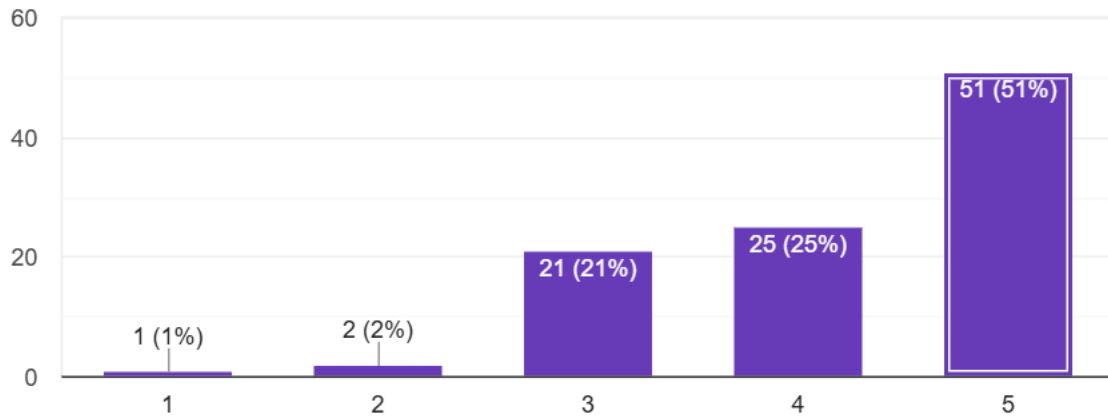
كما أكدت دراسة (Orlitzky, Schmidt & Rynes (2003 أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي إيجابية، حيث تحقق الشركات المستدامة ثقة أكبر لدى المستثمرين، مما ينعكس إيجاباً على تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات. كما وجدت دراسة (Friede, Busch & Bassen (2015 التي أجرت تحليلاً لعدد كبير من الدراسات أن الاستثمارات المسؤولة بيئياً واجتماعياً تحقق عوائد مالية مشابهة أو أعلى من الاستثمارات التقليدية.

على المستوى الإقليمي، أشارت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021 إلى أن الشركات في الخليج التي استثمرت في استراتيجيات الاستدامة شهدت تحسناً في عوائدها الاستثمارية نتيجة تحسين كفاءة التشغيل وتقليل الهدر وزيادة رضا المستثمرين والعملاء.

من ناحية أخرى، فإن 21٪ من الشركات التي أبدت موقفاً محايداً قد تعكس صعوبات في قياس التأثير المالي الفعلي لاستراتيجيات الاستدامة أو الحاجة إلى فترة زمنية أطول لملاحظة فوائد هذه الاستثمارات. أما نسبة 3٪ من الشركات التي لم تر تحسناً في العائد على الاستثمار فقد تكون مؤشراً على تحديات تتعلق بكيفية تطبيق استراتيجيات الاستدامة أو التكاليف الأولية المرتفعة المرتبطة بها.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهاً عاماً نحو الاعتراف بدور الاستدامة في تعزيز العائد على الاستثمار، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى أدوات قياس مالية دقيقة توضح العلاقة بين ممارسات الاستدامة والأداء المالي، بالإضافة إلى سياسات تحفيزية تدعم تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستدامة كجزء من استراتيجياتها الاستثمارية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-12) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على العائد على الاستثمار



رسم توضيحي 0-12 مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على العائد على الاستثمار

3. قللت ممارسات الاستدامة من التكاليف التشغيلية .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس تأثير ممارسات الاستدامة على تقليل التكاليف التشغيلية. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1٪: من المشاركين أفادوا بأن ممارسات الاستدامة لم تساهم في تقليل التكاليف التشغيلية على الإطلاق.
- لا أوافق 2٪: من المشاركين أشاروا إلى عدم وجود تأثير لممارسات الاستدامة على تخفيض التكاليف التشغيلية.
- محايد 20٪: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يعكس صعوبة قياس تأثير الاستدامة على التكاليف بشكل دقيق.
- أوافق 20٪: من المشاركين أكدوا أن ممارسات الاستدامة ساعدت في تقليل التكاليف التشغيلية بدرجة معينة.
- أوافق بشدة 57٪: من المشاركين أفادوا بأن ممارسات الاستدامة لعبت دورًا كبيرًا في تقليل التكاليف التشغيلية لشركاتهم.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على تقليل التكاليف التشغيلية، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(57\% + 20\% = 77\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 77٪ من الشركات المستجيبة تعتقد أن ممارسات الاستدامة ساعدت في تقليل التكاليف التشغيلية، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية الاستدامة كأداة لتعزيز الكفاءة التشغيلية. تعزز هذه النتائج الفكرة القائلة بأن تبني استراتيجيات الاستدامة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وفورات مالية ملموسة من خلال تقليل استهلاك الموارد، تحسين كفاءة العمليات، والحد من الهدر.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة Porter & van der Linde (1995) أن تحسين الأداء البيئي والاستدامة يمكن أن يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الفاقد. كما أكدت

دراسة (2003) Hart & Milstein أن الشركات التي تعتمد استراتيجيات استدامة متقدمة قادرة على تحقيق كفاءة تشغيلية أعلى، مما يؤدي إلى تعزيز الربحية على المدى الطويل.

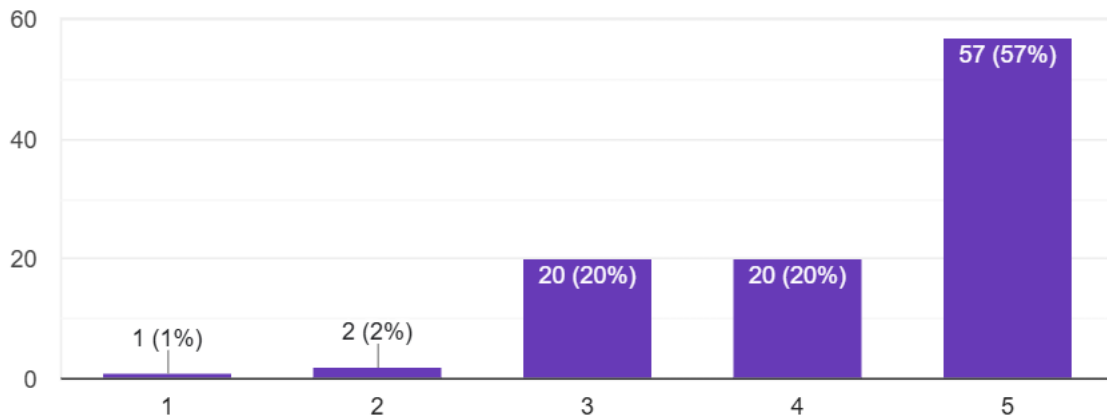
على المستوى الإقليمي، أوضحت دراسة (2021) Al-Shaikh & Al-Mutairi أن الشركات في دول الخليج التي تبنت ممارسات استدامة متقدمة تمكنت من تقليل تكاليفها التشغيلية من خلال الاستثمار في تقنيات توفير الطاقة وإعادة التدوير. ومع ذلك، فإن نسبة 20٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تشير إلى أن بعض الشركات لم تتمكن بعد من قياس الفوائد المالية الفعلية لممارسات الاستدامة، مما قد يستدعي الحاجة إلى أدوات تقييم أكثر دقة.

من ناحية أخرى، فإن نسبة 3٪ من الشركات التي لا تعتقد أن ممارسات الاستدامة ساهمت في تقليل التكاليف التشغيلية قد تعكس تحديات تتعلق بنقص الاستثمارات الأولية أو عدم تطبيق الممارسات البيئية بفعالية داخل الشركات. تتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة تشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تجد من الصعب تنفيذ مبادرات استدامة فعالة بسبب محدودية الموارد المالية أو عدم وضوح العائد الاقتصادي المباشر.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك اعترافًا متزايدًا بين الشركات بدور الاستدامة في تقليل التكاليف التشغيلية، ولكن هناك حاجة إلى دعم أكبر من خلال سياسات تحفيزية واستراتيجيات تنظيمية تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني ممارسات استدامة أكثر فاعلية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-13) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير ممارسات الاستدامة على تقليل التكاليف التشغيلية

100 رد



رسم توضيحي 0-13 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على تقليل التكاليف التشغيلية

4. ساعدت استراتيجيات الاستدامة في الوصول إلى مصادر تمويل جديدة أو مستدامة .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس تأثير استراتيجيات الاستدامة على الوصول إلى مصادر تمويل جديدة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1٪: من المشاركين أفادوا بأن استراتيجيات الاستدامة لم تساهم في تحسين فرص الوصول إلى التمويل.

- لا أو افق 2٪: من المشاركين أشاروا إلى عدم وجود تأثير للاستدامة على الحصول على تمويل إضافي.
- محايد 20٪: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يعكس عدم وضوح الروابط بين تبني الاستدامة وإمكانية الحصول على تمويل جديد.
- أو افق 21٪: من المشاركين أكدوا أن استراتيجيات الاستدامة ساعدت في تحسين فرص الوصول إلى مصادر تمويل مستدامة.
- أو افق بشدة 56٪: من المشاركين أفادوا بأن تبني ممارسات الاستدامة لعب دورًا رئيسيًا في تحسين قدرة شركاتهم على الحصول على تمويل جديد أو مستدام.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على الوصول إلى التمويل، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(56\% + 21\% = 77\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 77٪ من الشركات المستجيبة ترى أن تبني استراتيجيات الاستدامة ساعد في تحسين قدرتها على الوصول إلى مصادر تمويل جديدة أو مستدامة. تعكس هذه النتيجة زيادة اهتمام المؤسسات المالية والمستثمرين بدعم الشركات التي تدمج مبادئ الاستدامة في عملياتها.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي تشير إلى أن التمويل المستدام أصبح أحد الاتجاهات السائدة في الأسواق المالية. فقد أوضحت دراسة Eccles & Serafeim (2013) أن المؤسسات المالية والمستثمرين يفضلون الشركات التي تتبنى ممارسات استدامة قوية، حيث يُنظر إليها على أنها أقل عرضة للمخاطر البيئية والاجتماعية وأقدر على تحقيق أداء مالي مستقر.

كما أكدت دراسة Clark, Feiner & Viehs (2015) أن الشركات التي تدمج الاستدامة في عملياتها تتمتع بإمكانية أكبر للحصول على قروض بشروط أفضل، نظرًا لاعتبارها استثمارات آمنة طويلة الأجل. ووفقًا لدراسة Friede, Busch & Bassen (2015)، فإن أكثر من 90٪ من الأبحاث التي تناولت العلاقة بين الاستدامة والأداء المالي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي، بما في ذلك تحسين فرص الحصول على التمويل.

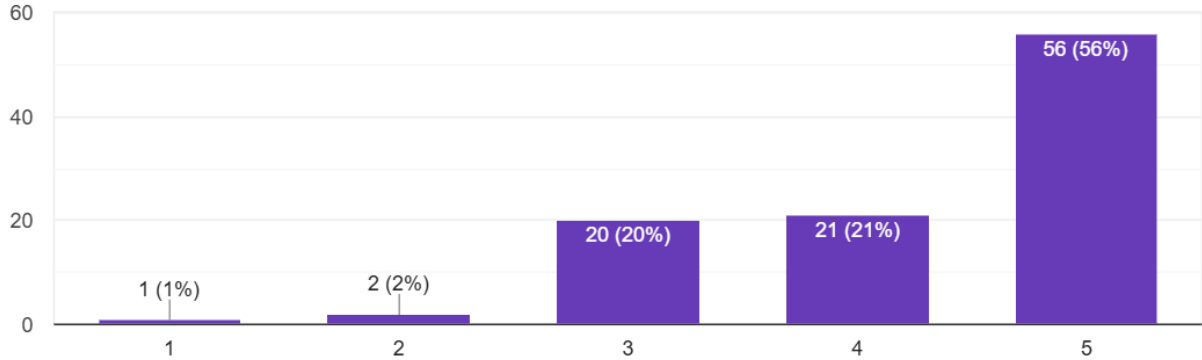
على المستوى الإقليمي، أوضحت دراسة Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021) أن الشركات الخليجية التي تبنت سياسات استدامة فعالة تمكنت من الوصول إلى مبادرات تمويل مستدامة، مثل القروض الخضراء والصكوك المستدامة، مما ساعدها في تعزيز نموها وتحقيق مرونة مالية أكبر.

من ناحية أخرى، فإن نسبة 20٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تعكس عدم وضوح الفوائد المالية المباشرة للاستدامة أو عدم وجود مبادرات تمويل واضحة للشركات الصغيرة والمتوسطة. أما نسبة 3٪ من الشركات التي لم تر أي تأثير، فقد يكون ذلك ناتجًا عن عدم توفر سياسات تحفيزية كافية لدعم التمويل المستدام لهذه الفئة من الشركات.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهاً واضحاً نحو تعزيز فرص التمويل للشركات التي تتبنى ممارسات استدامة، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تطوير سياسات مالية تحفيزية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال. يمكن أن تسهم الحكومات والمؤسسات المالية في تعزيز التمويل المستدام من خلال تقديم حوافز ضريبية، دعم القروض الخضراء، وتوفير برامج تمويل مخصصة للشركات التي تلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-14) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على الوصول إلى مصادر تمويل جديدة

100 رد



رسم توضيحي 0-14 مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على الوصول إلى مصادر تمويل جديدة

الجزء الرابع: تأثير استراتيجيات الاستدامة على النمو التشغيلي

يركز هذا الجزء على دراسة مدى تأثير تبني استراتيجيات الاستدامة على كفاءة العمليات التشغيلية في الشركات الصغيرة والمتوسطة. يشمل القسم 4 عبارات تتضمن تقييماً لمدى مساهمة ممارسات الاستدامة في تحسين الإنتاجية، تقليل الهدر، وتعزيز الكفاءة التشغيلية العامة. تم تحليل البيانات باستخدام مقياس ليكرت، مع قياس معدلات التوافق لتحديد مدى تأثير هذه الممارسات على الأداء التشغيلي.

1. حسنت ممارسات الاستدامة كفاءة العمليات التشغيلية في الشركة.

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس تأثير ممارسات الاستدامة على كفاءة العمليات التشغيلية. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1%: من المشاركين أفادوا بأن ممارسات الاستدامة لم تساهم في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية.
- لا أوافق 0%: من المشاركين أشاروا إلى عدم وجود تأثير للاستدامة على الكفاءة التشغيلية.
- محايد 21%: من المشاركين لم يحددوا موقفاً واضحاً، مما قد يعكس عدم وضوح التأثير الفعلي للاستدامة على عمليات التشغيل.
- أوافق 26%: من المشاركين أكدوا أن ممارسات الاستدامة ساعدت في تحسين الكفاءة التشغيلية بدرجات متفاوتة.
- أوافق بشدة 52%: من المشاركين أفادوا بأن تبني ممارسات الاستدامة ساهم بشكل واضح في تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية داخل شركاتهم.

نظراً لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير ممارسات الاستدامة على كفاءة العمليات، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (52% + 26% = 78%).

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 78٪ من الشركات المستجيبة ترى أن تبني ممارسات الاستدامة قد ساعد في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية. يعكس هذا الاتجاه وعيًا متزايدًا بأن تطبيق الاستدامة لا يقتصر فقط على الامتثال البيئي والاجتماعي، ولكنه أيضًا يساهم في تحسين الأداء التشغيلي وتقليل الهدر.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Porter & van der Linde 1995) أن تطبيق استراتيجيات الاستدامة في العمليات التشغيلية يمكن أن يحسن الكفاءة ويقلل من الفاقد التشغيلي، مما يساهم في تعزيز الإنتاجية. كما أكدت دراسة (Hart & Milstein 2003) أن الشركات التي تستثمر في تطوير ممارسات الاستدامة التشغيلية تحقق تحسنًا في أدائها على المدى الطويل نتيجة زيادة الفاعلية التشغيلية وتقليل المخاطر.

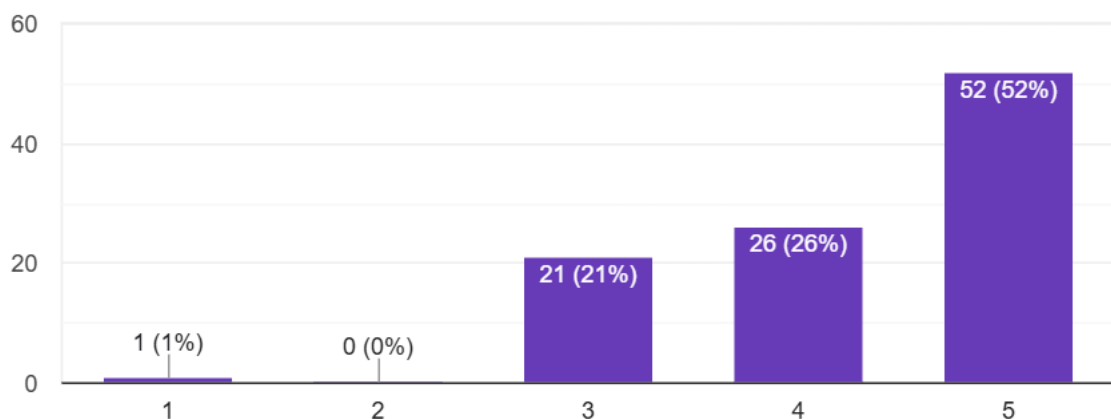
على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi 2021) أن الشركات الخليجية التي تبنت استراتيجيات استدامة متقدمة شهدت تحسنًا في كفاءة العمليات التشغيلية، لا سيما في القطاعات التي تتطلب استهلاكًا عاليًا للطاقة والموارد.

من ناحية أخرى، فإن نسبة 21٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تعكس صعوبات في تقييم التأثير الفعلي للاستدامة على الكفاءة التشغيلية، خاصة في الشركات التي لم تقم بتطبيق ممارسات قياس واضحة لهذه التأثيرات. أما الشركات التي لم تر أي تأثير (1٪ فقط)، فقد يعكس ذلك تحديات متعلقة بعدم وجود سياسات استدامة مفعلة بوضوح داخل أنظمتها التشغيلية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك اعترافًا متزايدًا بدور الاستدامة في تحسين الكفاءة التشغيلية، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى دعم أكبر من خلال توجيه الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو تبني استراتيجيات استدامة تشغيلية أكثر كفاءة وتعزيز أدوات قياس التأثيرات التشغيلية للاستدامة.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-15) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير ممارسات الاستدامة على كفاءة العمليات التشغيلية

100 رد



رسم توضيحي 0-15 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على كفاءة العمليات التشغيلية

2. أدت استراتيجيات الاستدامة إلى تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس تأثير استراتيجيات الاستدامة على تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1%: من المشاركين أفادوا بأن استراتيجيات الاستدامة لم تساهم في تقليل الهدر أو تحسين استخدام الموارد.
- لا أوافق 0%: من المشاركين أشاروا إلى عدم وجود تأثير واضح لاستراتيجيات الاستدامة في هذا الجانب.
- محايد 18%: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يعكس عدم وضوح التأثير الفعلي لاستراتيجيات الاستدامة على تقليل الهدر في شركاتهم.
- أوافق 24%: من المشاركين أكدوا أن استراتيجيات الاستدامة ساعدت في تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد بدرجات متفاوتة.
- أوافق بشدة 57%: من المشاركين أفادوا بأن تبني استراتيجيات الاستدامة أدى بشكل كبير إلى تقليل الهدر وتعزيز الكفاءة في استهلاك الموارد.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (57%) $24\% + 81\% = 81\%$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 81% من الشركات المستجيبة ترى أن استراتيجيات الاستدامة ساعدت في تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد. يعكس هذا الاتجاه وعيًا متزايدًا بأن تبني ممارسات الاستدامة لا يسهم فقط في تقليل التأثير البيئي السلبي، ولكنه يؤدي أيضًا إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للشركات.

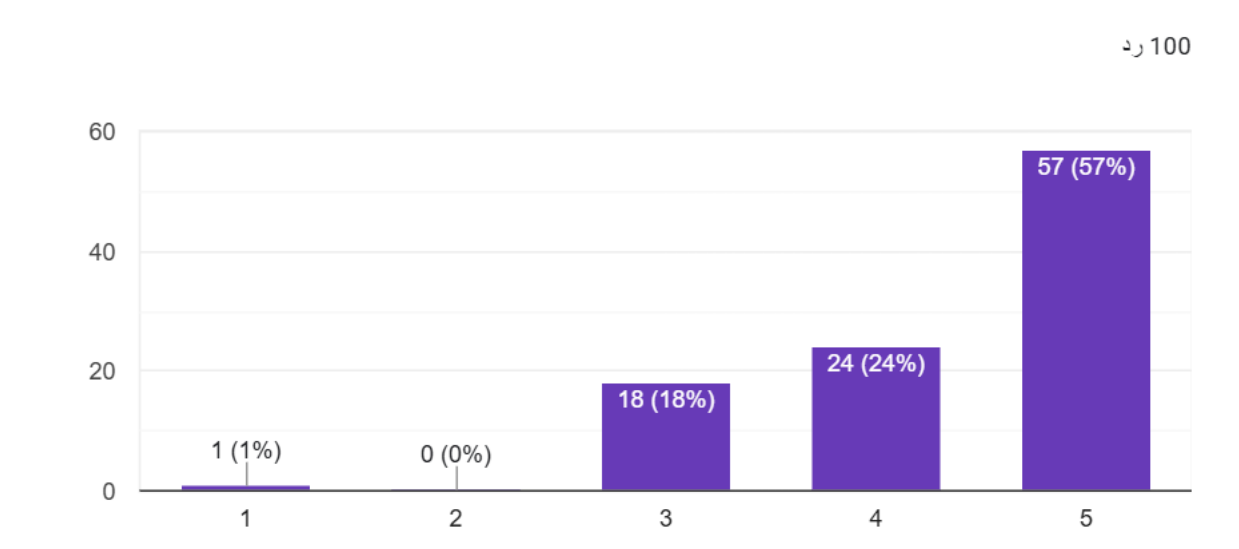
تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Porter & van der Linde (1995 أن الشركات التي تتبنى ممارسات استدامة فعالة تستطيع تحسين استخدام الموارد وتقليل الهدر، مما يسهم في تحقيق وفورات تشغيلية كبيرة. كما أكدت دراسة (Hart & Milstein (2003 أن استراتيجيات الاستدامة يمكن أن تساعد في تحسين الأداء المالي للشركات من خلال تقليل التكاليف التشغيلية الناتجة عن استهلاك الموارد بشكل غير فعال.

على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021 أن الشركات الخليجية التي تبنت سياسات استدامة قوية تمكنت من تقليل الهدر بشكل كبير في عملياتها، خاصة في القطاعات الصناعية والتجارية. ومع ذلك، فإن نسبة 18% من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تعكس تحديات في قياس التأثير المباشر للاستدامة على تقليل الهدر، أو عدم وضوح سياسات الاستدامة داخل الشركات.

أما الشركات التي لم تر أي تأثير (1% فقط)، فقد يعكس ذلك تحديات متعلقة بغياب سياسات استدامة واضحة، أو عدم إدراك الفوائد التشغيلية لتقليل الهدر وتحسين الكفاءة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك اعترافاً متزايداً بدور استراتيجيات الاستدامة في تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز السياسات والإجراءات الداعمة لضمان تحقيق أقصى استفادة من تطبيق هذه الاستراتيجيات في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-16) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد.



رسم توضيحي 0-16 مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد

3. ساعدت استدامة العمليات في تعزيز مرونة الشركة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى تأثير استدامة العمليات على قدرة الشركات على التكيف مع الأزمات الاقتصادية. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1%: من المشاركين أفادوا بأن استدامة العمليات لم تؤثر على مرونة شركتهم في مواجهة الأزمات الاقتصادية.
- لا أوافق 2%: من المشاركين أشاروا إلى عدم وجود تأثير واضح لاستراتيجيات الاستدامة على التكيف مع الأزمات.
- محايد 23%: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يعكس عدم وضوح العلاقة بين استدامة العمليات ومرونة الشركات في مواجهة الأزمات.
- أوافق 46%: من المشاركين أكدوا أن استدامة العمليات ساعدت في تعزيز مرونة شركاتهم في مواجهة التحديات الاقتصادية.
- أوافق بشدة 28%: من المشاركين أفادوا بأن تبني استراتيجيات الاستدامة ساهم بشكل كبير في تحسين قدرة شركتهم على التكيف مع الأزمات الاقتصادية.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير استدامة العمليات على مرونة الشركات، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(28\% + 46\% = 74\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 74٪ من الشركات المستجيبة ترى أن استدامة العمليات ساعدت في تعزيز مرونتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية. يعكس هذا الاتجاه وعيًا متزايدًا بأهمية الاستدامة كعنصر استراتيجي يمكن الشركات من التكيف مع التغيرات الاقتصادية غير المتوقعة.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Bansal & Desjardine (2014 أن الشركات التي تتبنى ممارسات الاستدامة تتمتع بقدرة أكبر على الصمود خلال الأزمات الاقتصادية، نظرًا لأنها تمتلك استراتيجيات تشغيلية أكثر كفاءة وموارد منظمة بشكل أفضل. كما أكدت دراسة (Hart & Milstein (2003 أن الشركات التي تعتمد ممارسات استدامة قوية تكون أكثر قدرة على التكيف مع الأزمات من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الابتكار في العمليات التشغيلية.

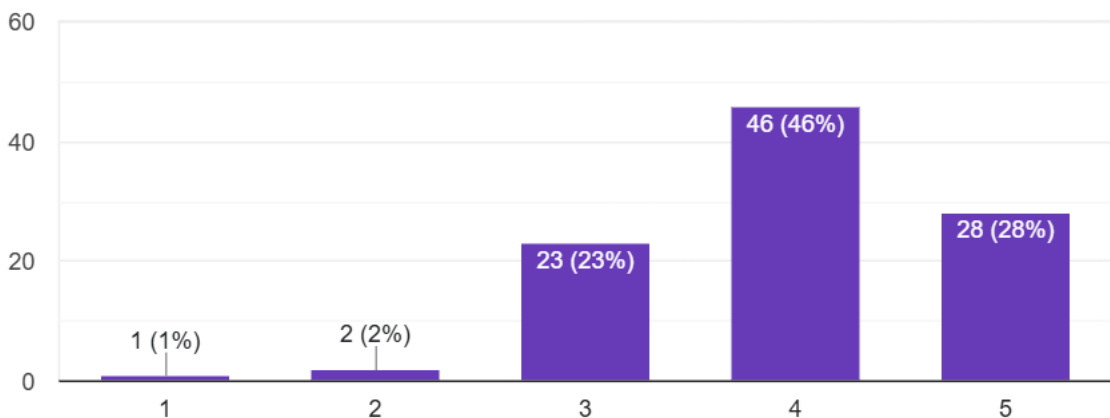
على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021 أن الشركات الخليجية التي تبنت ممارسات الاستدامة استطاعت التكيف بشكل أفضل مع الأزمات الاقتصادية مثل جائحة COVID-19، حيث ساعدت الاستدامة في تعزيز استقرار العمليات التشغيلية وتقليل المخاطر المالية. ومع ذلك، فإن نسبة 23٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تعكس غياب بيانات كافية أو صعوبة قياس التأثير المباشر للاستدامة على المرونة الاقتصادية.

أما نسبة 3٪ من الشركات التي لم ترَ أي تأثير، فقد يعكس ذلك نقصًا في تطبيق سياسات استدامة قوية أو ضعفًا في ربط الاستدامة بالمرونة التشغيلية داخل الشركات.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهًا إيجابيًا نحو إدراك دور الاستدامة في تعزيز المرونة التشغيلية، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تطوير استراتيجيات واضحة لربط الاستدامة بالقدرة على التكيف مع الأزمات، وتعزيز وعي الشركات بأهمية التخطيط الاستراتيجي المستدام.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-17) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير استدامة العمليات على مرونة الشركات في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

100 رد



رسم توضيحي 0-17 مدى تأثير استدامة العمليات على مرونة الشركات في مواجهة الأزمات الاقتصادية

4. توفر ممارسات الاستدامة بيئة عمل صحية وأمنة للموظفين .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى تأثير ممارسات الاستدامة على توفير بيئة عمل صحية وأمنة للموظفين. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1%: من المشاركين أفادوا بأن ممارسات الاستدامة لم تساهم في تحسين بيئة العمل الصحية والأمان الوظيفي.
- لا أوافق 0%: من المشاركين أشاروا إلى عدم وجود تأثير للاستدامة على بيئة العمل الصحية.
- محايد 19%: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يعكس عدم وضوح العلاقة بين الاستدامة وتحسين بيئة العمل.
- أوافق 21%: من المشاركين أكدوا أن ممارسات الاستدامة ساعدت في توفير بيئة عمل أكثر أمانًا وصحة لموظفيهم.
- أوافق بشدة 59%: من المشاركين أفادوا بأن تبني ممارسات الاستدامة أسهم بشكل كبير في تعزيز بيئة العمل الصحية والأمنة داخل شركاتهم.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير ممارسات الاستدامة على توفير بيئة عمل صحية وأمنة، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(59\% + 21\% = 80\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 80% من الشركات المستجيبة ترى أن ممارسات الاستدامة ساعدت في تحسين بيئة العمل الصحية والأمان الوظيفي، مما يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية تبني استراتيجيات الاستدامة في تحسين ظروف العمل وتعزيز سلامة الموظفين.

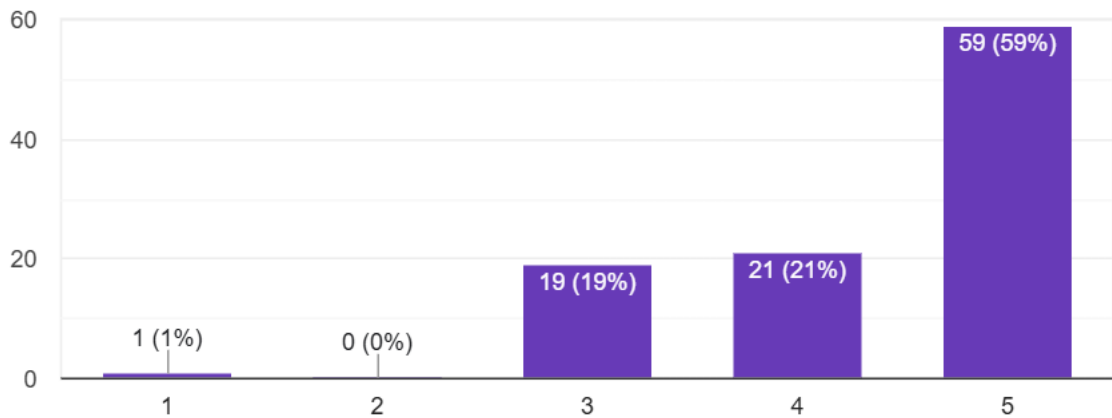
تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Gunningham & Sinclair (2012 أن الشركات التي تستثمر في معايير الصحة والسلامة البيئية تحقق مستويات أعلى من رضا الموظفين وزيادة الإنتاجية. كما أكدت دراسة (Hart (1995 أن تنفيذ استراتيجيات استدامة قوية يعزز من صحة الموظفين من خلال تحسين جودة الهواء الداخلي، الحد من التعرض للمواد الكيميائية الضارة، وتعزيز بيئات العمل الآمنة.

على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021 أن الشركات الخليجية التي تبنت معايير الاستدامة في أماكن العمل شهدت تحسنًا ملحوظًا في رضا الموظفين وتقليل الحوادث المهنية. ومع ذلك، فإن نسبة 19% من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تعكس عدم وضوح العلاقة بين الاستدامة وتحسين بيئة العمل، أو ضعف تنفيذ إجراءات السلامة في بعض الشركات.

أما نسبة 1% من الشركات التي لم ترَ أي تأثير، فقد يشير ذلك إلى غياب سياسات واضحة أو عدم كفاية الإجراءات المعتمدة لضمان بيئة عمل آمنة وصحية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهًا إيجابيًا نحو إدراك دور الاستدامة في تعزيز بيئة العمل الصحية والأمنة، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تطوير سياسات تنظيمية أقوى، وتعزيز الوعي بأهمية الاستثمار في معايير الصحة والسلامة المهنية كجزء من استراتيجيات الاستدامة المؤسسية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-18) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير ممارسات الاستدامة على توفير بيئة عمل صحية وأمنة للموظفين.



رسم توضيحي 0-18 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على توفير بيئة عمل صحية وأمنة للموظفين

الجزء الخامس: تأثير استراتيجيات الاستدامة على النمو السوقي

يهدف هذا الجزء إلى قياس مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على توسع الشركات في الأسواق وزيادة حصتها السوقية. يشمل القسم 4 عبارات لتقييم مساهمة استراتيجيات الاستدامة في تحسين السمعة المؤسسية، جذب العملاء، وتعزيز الميزة التنافسية للشركات. تم قياس مدى اتفاق المشاركين مع العبارات المدرجة، مما يوفر فهماً أعمق للعلاقة بين الاستدامة والتوسع السوقي.

1. ساعدت ممارسات الاستدامة في زيادة الحصة السوقية للشركة.

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس تأثير ممارسات الاستدامة على نمو الحصة السوقية للشركة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1%: من المشاركين أفادوا بأن ممارسات الاستدامة لم تؤثر على الحصة السوقية لشركاتهم.
- لا أوافق 6%: من المشاركين أشاروا إلى أن الاستدامة لم تؤدي إلى نمو الحصة السوقية لشركاتهم.
- محايد 17%: من المشاركين لم يحددوا موقفاً واضحاً، مما قد يعكس عدم وضوح التأثير الفعلي للاستدامة على القدرة التنافسية للشركة.
- أوافق 25%: من المشاركين أكدوا أن ممارسات الاستدامة ساهمت في تحسين الحصة السوقية لشركاتهم بدرجات متفاوتة.
- أوافق بشدة 51%: من المشاركين أفادوا بأن تبني ممارسات الاستدامة ساعد بشكل واضح في تعزيز الحصة السوقية لشركاتهم، مما يعكس إدراكاً لأهمية الاستدامة كأداة لتعزيز النمو السوقي.

نظراً لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير ممارسات الاستدامة على نمو الحصة السوقية، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(51\% + 25\%) = 76\%$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 76٪ من الشركات المستجيبة تعتقد أن ممارسات الاستدامة ساعدت في تعزيز حصتها السوقية، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية تبني استراتيجيات الاستدامة كميزة تنافسية. ويعزز هذا الاتجاه الفكرة القائلة بأن الشركات التي تتبنى ممارسات استدامة قوية تحقق مكانة أفضل في السوق وتكتسب ميزة تنافسية مستدامة.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، حيث أشارت دراسة (Porter & Kramer (2011 إلى أن تبني الشركات لممارسات الاستدامة يعزز من جاذبيتها للمستهلكين الذين يفضلون العلامات التجارية المسؤولة بيئياً واجتماعياً، مما يساهم في توسيع قاعدة العملاء وزيادة الحصة السوقية. كما أكدت دراسة (Kotler & Lee (2005 أن الشركات التي تدمج المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في استراتيجياتها التسويقية تحقق مستويات أعلى من رضا العملاء والولاء للعلامة التجارية.

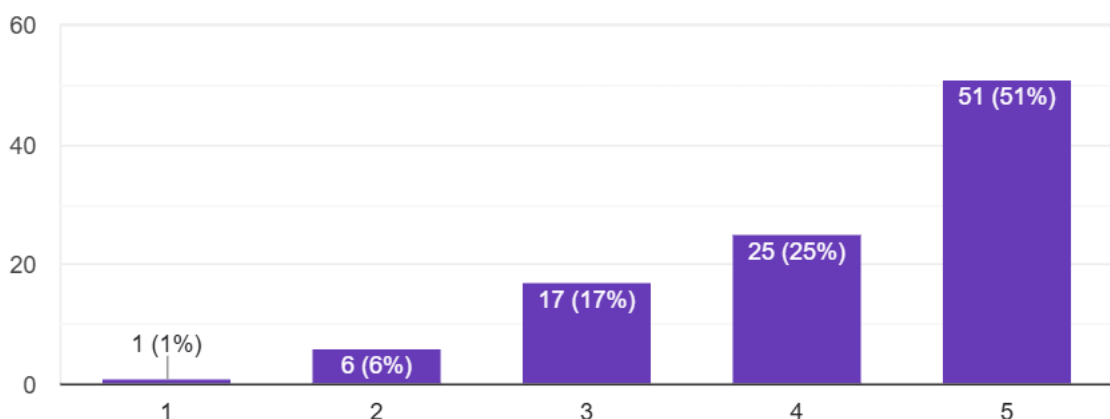
على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021 أن الشركات الخليجية التي تبنت استراتيجيات استدامة متقدمة شهدت تحسناً في حصتها السوقية نتيجة لتحسين سمعتها وجاذبيتها للعملاء. ومع ذلك، فإن نسبة 17٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفاً محايداً قد تشير إلى أن بعض الشركات لم تتمكن بعد من قياس التأثير المباشر لممارسات الاستدامة على نموها السوقى، مما يستدعي الحاجة إلى أدوات تحليل أكثر دقة لقياس العائد السوقى للاستدامة.

أما نسبة 7٪ من الشركات التي لا تعتقد أن ممارسات الاستدامة ساهمت في زيادة حصتها السوقية فقد تعكس تحديات داخلية مثل ضعف استراتيجيات التسويق المستدام، أو عدم توافر الحوافز الكافية لدعم ممارسات الاستدامة في السوق.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك اعترافاً متزايداً بين الشركات بدور الاستدامة في تعزيز النمو السوقى، ولكن هناك حاجة إلى دعم أكبر من خلال تطوير استراتيجيات تسويقية أكثر فاعلية تركز على إبراز الفوائد التجارية للاستدامة، إلى جانب تحسين آليات القياس والتقييم لقياس العوائد السوقية للاستدامة.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-19) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير ممارسات الاستدامة على زيادة الحصة السوقية للشركة.

100 رد



رسم توضيحي 0-19 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على زيادة الحصة السوقية للشركة

2. حسنت استراتيجيات الاستدامة من سمعة الشركة في السوق .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس تأثير استراتيجيات الاستدامة على سمعة الشركة في السوق. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 1%: من المشاركين أفادوا بأن استراتيجيات الاستدامة لم تؤثر على سمعة شركاتهم في السوق.
- لا أوافق 0%: من المشاركين أشاروا إلى عدم وجود أي تأثير إيجابي لاستراتيجيات الاستدامة على سمعة الشركة.
- محايد 18%: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يعكس عدم وجود أدوات قياس واضحة لتأثير الاستدامة على السمعة المؤسسية.
- أوافق 24%: من المشاركين أكدوا أن ممارسات الاستدامة ساهمت في تحسين سمعة شركاتهم بدرجات متفاوتة.
- أوافق بشدة 57%: من المشاركين أفادوا بأن تبني استراتيجيات الاستدامة ساهم بشكل واضح في تعزيز سمعة شركاتهم في السوق، مما يشير إلى إدراك متزايد لدور الاستدامة في بناء صورة مؤسسية إيجابية.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على السمعة السوقية، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(57\% + 24\% = 81\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 81% من الشركات المستجيبة تعتقد أن استراتيجيات الاستدامة قد حسّنت سمعتها في السوق، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية تبني ممارسات استدامة قوية كأداة لتعزيز الثقة المؤسسية وجذب العملاء والشركاء التجاريين.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي تشير إلى أن السمعة المؤسسية أصبحت عنصرًا أساسيًا في تحقيق الميزة التنافسية. فقد أوضحت دراسة (Porter & Kramer (2011 أن الشركات التي تتبنى استراتيجيات استدامة مسؤولة تحقق سمعة إيجابية أقوى، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلكين والمستثمرين. كما أكدت دراسة (Eccles, Ioannou & Serafeim (2014 أن الشركات التي تتمتع بسمعة قوية نتيجة التزامها بالاستدامة تحقق أداءً ماليًا وتشغيليًا أفضل من نظيراتها.

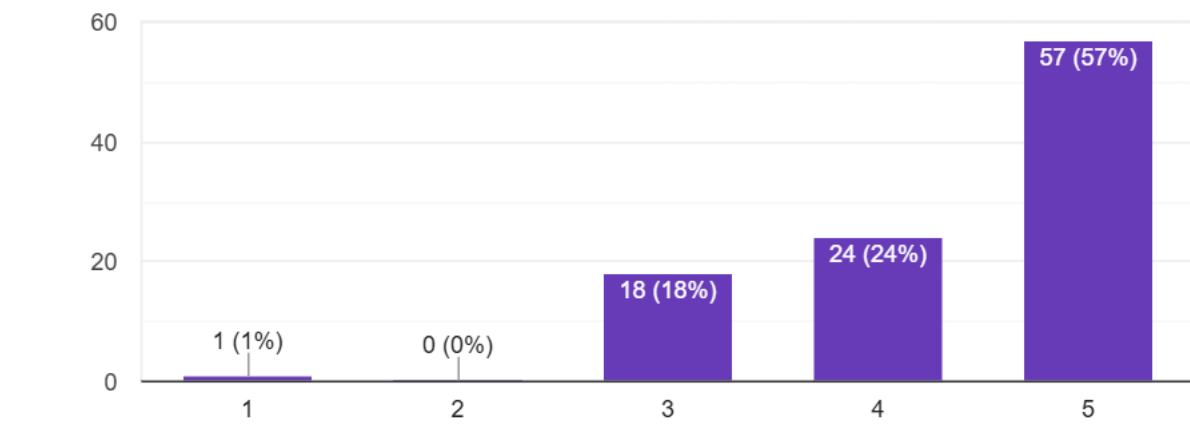
على المستوى الإقليمي، أشارت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021 إلى أن الشركات الخليجية التي تبنت سياسات استدامة واضحة نجحت في تحسين صورتها المؤسسية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين الدوليين والعلماء المحليين. ومع ذلك، فإن نسبة 18% من المشاركين الذين اتخذوا موقفًا محايدًا قد تشير إلى أن بعض الشركات لم تتمكن بعد من قياس التأثير الفعلي للاستدامة على السمعة، أو أن بعض القطاعات لا تزال متأخرة في تبني معايير الاستدامة كجزء من هويتها المؤسسية.

أما نسبة 1% من الشركات التي لم ترَ أي تأثير إيجابي فقد تعكس تحديات داخلية مثل ضعف استراتيجيات الاتصال المؤسسي، أو عدم تفعيل ممارسات الاستدامة بشكل كامل، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الفوائد المتوقعة من هذه السياسات.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهًا قويًا بين الشركات نحو تبني ممارسات الاستدامة لتعزيز سمعتها المؤسسية، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تطوير استراتيجيات اتصال وتسويق أكثر فاعلية تبرز جهود الاستدامة داخل الشركات، إضافةً إلى تعزيز السياسات التي تدعم دمج الاستدامة كعنصر رئيسي في بناء الصورة المؤسسية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-20) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على تحسين سمعة الشركة في السوق.

100 رد



رسم توضيحي 0-20 مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على تحسين سمعة الشركة في السوق.

3. ساهمت ممارسات الاستدامة في استقطاب عملاء جدد.

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس تأثير ممارسات الاستدامة على استقطاب العملاء الجدد. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 2%: من المشاركين أفادوا بأن ممارسات الاستدامة لم تساهم في استقطاب عملاء جدد.
- لا أوافق 0%: من المشاركين لم يعترفوا بأي تأثير إيجابي للاستدامة على جاذبية العملاء.
- محايد 16%: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يشير إلى عدم توفر بيانات كافية لقياس تأثير ممارسات الاستدامة على جذب العملاء الجدد.
- أوافق 25%: من المشاركين أكدوا أن ممارسات الاستدامة ساعدت في استقطاب عملاء جدد لشركاتهم.
- أوافق بشدة 57%: من المشاركين أفادوا بأن تبني استراتيجيات الاستدامة ساهم بشكل كبير في جذب عملاء جدد وزيادة قاعدة العملاء.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير ممارسات الاستدامة على استقطاب العملاء، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(57\% + 25\%) = 82\%$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 82% من الشركات المستجيبة تعتقد أن ممارسات الاستدامة ساعدت في استقطاب عملاء جدد، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأن المستهلكين أصبحوا أكثر اهتمامًا بالتعامل مع الشركات التي تتبنى ممارسات مسؤولة بيئيًا واجتماعيًا.

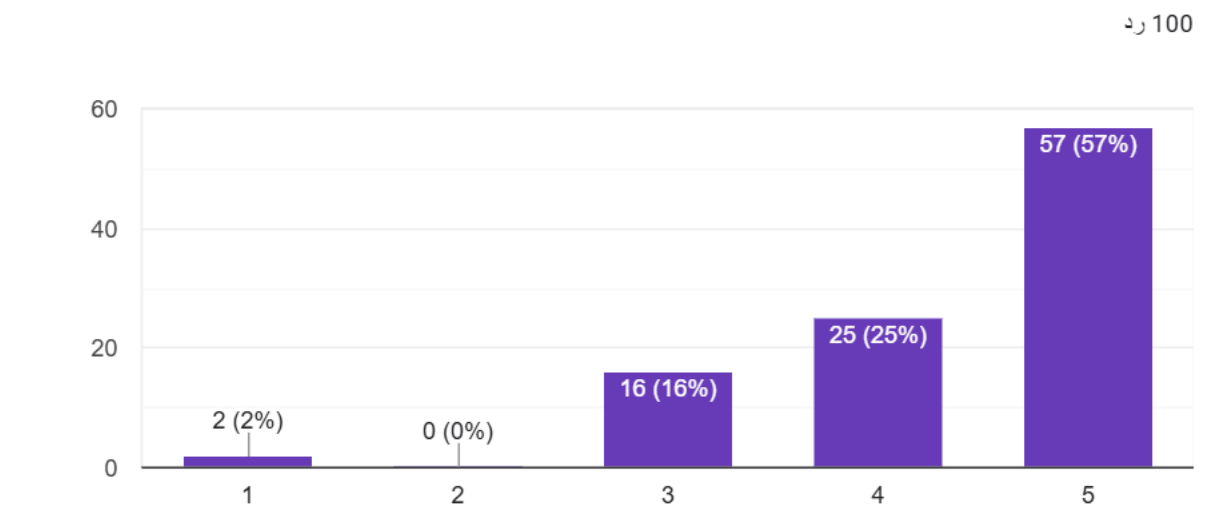
تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي تشير إلى أن الاستدامة أصبحت عاملاً رئيسياً في بناء العلاقات مع العملاء وتعزيز الولاء. فقد أوضحت دراسة (Ottman et al. (2006 أن الشركات التي تقدم منتجات وخدمات مستدامة تستفيد من زيادة الطلب في الأسواق التي يفضل فيها العملاء العلامات التجارية المسؤولة بيئياً. كما أكدت دراسة (Smith & Brower (2012 أن الشركات التي تروج لاستدامتها بفعالية تتمتع بجاذبية أعلى للعملاء الجدد مقارنة بالشركات التي لا تتبنى هذه الممارسات.

على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021 أن المستهلكين في دول الخليج بدأوا في تفضيل العلامات التجارية التي تدمج ممارسات الاستدامة في عملياتها، مما يفسر ارتفاع نسبة الشركات التي أفادت بجذبها لعملاء جدد من خلال تبنيها للاستدامة. ومع ذلك، فإن نسبة 16٪ من المشاركين الذين اتخذوا موقفاً محايداً قد تعكس أن بعض الشركات لا تزال غير قادرة على قياس التأثير المباشر لهذه الممارسات على توسيع قاعدة عملائها، أو أن بعض الأسواق لم تتكيف بالكامل مع التحول نحو المنتجات والخدمات المستدامة.

أما نسبة 2٪ من الشركات التي لم ترَ أي تأثير إيجابي فقد يكون ذلك مرتبطاً بعدم وضوح استراتيجيات التسويق والتواصل الخاصة بالاستدامة، أو عدم توجيه المنتجات والخدمات المستدامة إلى الفئات المستهدفة بالشكل الفعال.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهاً قوياً بين الشركات نحو استخدام الاستدامة كأداة لاستقطاب العملاء الجدد، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الوعي العام بمزايا الاستدامة، إلى جانب تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة توضح الفوائد المباشرة لممارسات الاستدامة للعملاء المحتملين.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-21) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير ممارسات الاستدامة على استقطاب العملاء الجدد.



رسم توضيحي 0-21 مدى تأثير ممارسات الاستدامة على استقطاب العملاء الجدد

4. ساعدت استراتيجيات الاستدامة في دخول أسواق جديدة .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس تأثير استراتيجيات الاستدامة على قدرة الشركات على دخول أسواق جديدة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أو افق بشدة 3٪: من المشاركين أفادوا بأن استراتيجيات الاستدامة لم تساعد شركاتهم على التوسع في أسواق جديدة.
- لا أو افق 2٪: من المشاركين لم يلاحظوا أي تأثير للاستدامة على قدرتهم على دخول أسواق جديدة.
- محايد 17٪: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يعكس صعوبة قياس الأثر الفعلي للاستدامة على توسع الشركة في الأسواق الجديدة.
- أو افق 22٪: من المشاركين أكدوا أن استراتيجيات الاستدامة ساعدت شركاتهم على التوسع والوصول إلى أسواق جديدة.
- أو افق بشدة 56٪: من المشاركين أفادوا بأن تبني ممارسات الاستدامة كان له تأثير إيجابي مباشر في قدرة شركاتهم على دخول أسواق جديدة.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على دخول الأسواق الجديدة، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (56٪ + 22٪ = 78٪).

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 78٪ من الشركات المستجيبة ترى أن تبني استراتيجيات الاستدامة ساعدها في دخول أسواق جديدة، مما يعكس وعيًا متزايدًا بالدور الذي تلعبه الاستدامة في تعزيز الفرص التوسعية للشركات. في بيئة الأعمال الحديثة، أصبحت ممارسات الاستدامة عاملاً مؤثرًا في قرارات الشراكة التجارية، حيث يفضل العديد من العملاء والمستثمرين التعامل مع الشركات التي تمتلك التزامات واضحة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي تشير إلى أن تبني ممارسات الاستدامة يمكن أن يساهم في تحسين سمعة الشركة وزيادة فرصها في الأسواق الدولية. فقد أوضحت دراسة (Porter & Kramer (2011 أن الشركات التي تتبنى استراتيجيات استدامة قوية تمتلك ميزة تنافسية تساعدها في اختراق أسواق جديدة، حيث أصبحت العديد من الدول تفرض معايير بيئية واجتماعية صارمة على الشركات التي ترغب في دخول أسواقها. كما أكدت دراسة (Hart & Milstein (2003 أن الاستدامة توفر للشركات فرصًا للنمو العالمي، حيث تساعد في الامتثال للمعايير الدولية وتعزيز جاذبيتها للمستثمرين والشركاء التجاريين.

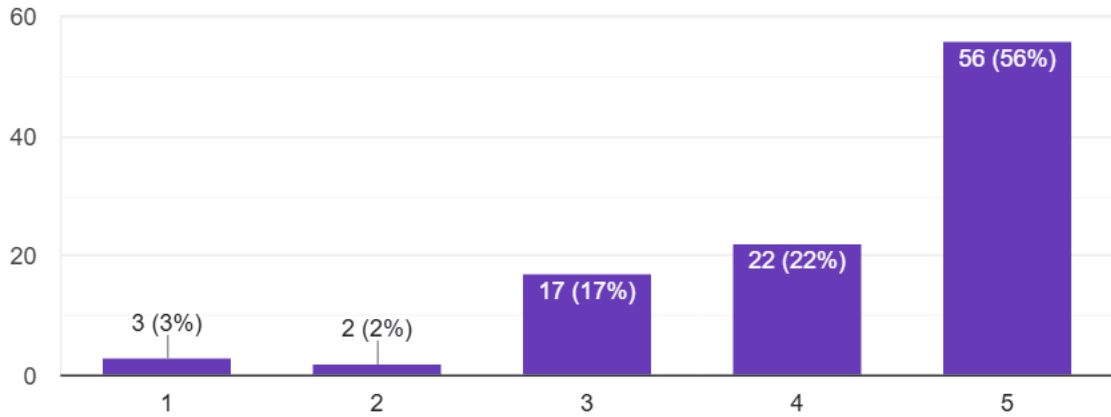
على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi (2021 أن الشركات في دول الخليج بدأت في استخدام استراتيجيات الاستدامة كأداة لدخول الأسواق الأوروبية والآسيوية، حيث تشترط بعض الدول التزام الموردين والمصدرين بمعايير استدامة معينة. ومع ذلك، فإن نسبة 17٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تعكس أن بعض الشركات لم تتمكن بعد من قياس التأثير الفعلي لاستراتيجيات الاستدامة على توسعها السوقي، أو أنها لم تواجه متطلبات استدامة صارمة في أسواقها المستهدفة.

أما نسبة 5٪ من المشاركين الذين لم يروا أي تأثير إيجابي، فقد يكون ذلك مرتبطًا بعدم تكامل استراتيجيات الاستدامة مع استراتيجيات النمو التجاري، أو بعدم وجود طلب قوي على المنتجات والخدمات المستدامة في بعض الأسواق.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهاً متزايداً بين الشركات نحو استخدام استراتيجيات الاستدامة كوسيلة للتوسع في الأسواق الجديدة، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى توفير مزيد من الدعم والمعلومات حول كيفية تعزيز ممارسات الاستدامة لتسهيل اختراق الأسواق الدولية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-22) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على قدرة الشركات على دخول أسواق جديدة.

100 رد



رسم توضيحي 0-22 مدى تأثير استراتيجيات الاستدامة على قدرة الشركات على دخول أسواق جديدة

الجزء السادس: التحديات التي تواجه تبني استراتيجيات الاستدامة

يتناول هذا الجزء التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة عند تبني استراتيجيات الاستدامة. يشمل القسم 5 عبارات تتضمن تقييماً للعوامل التي قد تعيق تطبيق الاستدامة، مثل التكاليف المرتفعة، نقص الوعي، والتحديات التنظيمية. تم تحليل البيانات لقياس مدى انتشار هذه التحديات بين الشركات المستجيبة، مما يساعد في تحديد العقبات الأساسية التي يجب معالجتها لتعزيز تطبيق ممارسات الاستدامة.

1. نقص الموارد المالية اللازمة لتطبيق استراتيجيات الاستدامة.

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى تأثير نقص الموارد المالية على تبني استراتيجيات الاستدامة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 2٪: من المشاركين أفادوا بأن نقص الموارد المالية لا يشكل عائقاً أمام تنفيذ استراتيجيات الاستدامة.
- لا أوافق 6٪: من المشاركين أشاروا إلى أن التمويل ليس عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ استراتيجيات الاستدامة في شركاتهم.
- محايد 17٪: من المشاركين لم يحددوا موقفاً واضحاً، مما قد يعكس تبايناً في تأثير هذا العامل بين الشركات المختلفة.
- أوافق 48٪: من المشاركين أكدوا أن نقص الموارد المالية يمثل تحدياً كبيراً يعيق تبني وتنفيذ استراتيجيات الاستدامة في شركاتهم.
- أوافق بشدة 27٪: من المشاركين أفادوا بأن نقص التمويل يعد أحد أبرز العوامل التي تحد من قدرة الشركات على الاستثمار في الاستدامة.

نظراً لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير نقص التمويل على تنفيذ استراتيجيات الاستدامة، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (48٪ + 27٪ = 75٪).

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 75٪ من الشركات المستجيبة ترى أن نقص الموارد المالية يشكل تحديًا كبيرًا أمام تبني استراتيجيات الاستدامة، مما يعكس أن الجانب المالي لا يزال أحد العوامل الحاسمة في تنفيذ هذه المبادرات. يعد هذا الاتجاه مؤشراً على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تواجه تحديات تمويلية تعيق تنفيذ مشاريعها المستدامة.

تتماشى هذه النتائج مع ما أوردته الأدبيات السابقة حول العلاقة بين الموارد المالية والاستدامة، حيث أشارت دراسة (Clark, 2015) إلى أن التكاليف الأولية المرتفعة لتنفيذ استراتيجيات الاستدامة قد تحد من قدرة الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، على الاستثمار في الحلول المستدامة. كما أكدت دراسة (Friede, Busch & Bassen, 2015) أن العديد من الشركات تواجه صعوبات في تمويل مشاريع الاستدامة بسبب نقص الحوافز المالية وعدم وجود آليات تمويل واضحة تدعم هذه الممارسات.

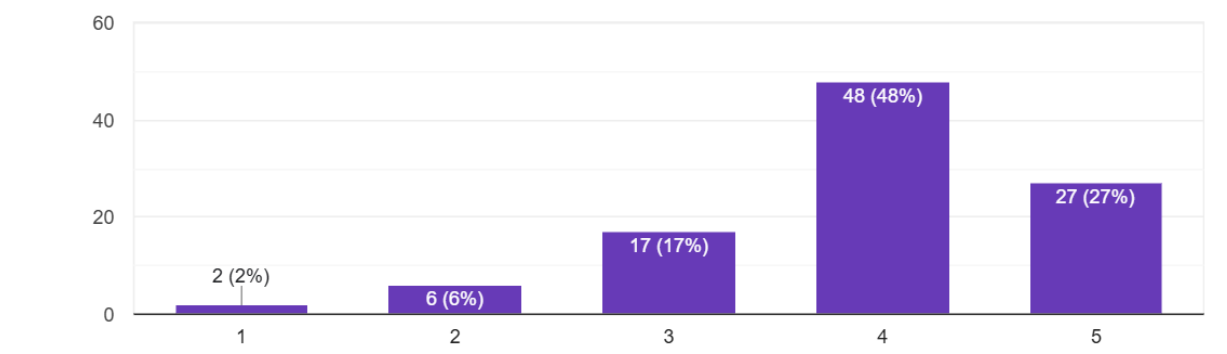
على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi, 2021) أن الشركات الخليجية، بما في ذلك الشركات السعودية، تواجه تحديات مالية في تبني استراتيجيات الاستدامة، حيث لا تزال البنوك والمؤسسات المالية تتردد في تقديم تسهيلات ائتمانية للمشاريع المستدامة بسبب عدم وضوح العائد الاستثماري لها. يتماشى ذلك مع نسبة 17٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايداً، مما يشير إلى أن بعض الشركات قد تكون قادرة على تمويل الاستدامة داخلياً أو تبحث عن مصادر تمويل بديلة.

بالمقابل، فإن نسبة 8٪ من المشاركين الذين لا يعتبرون نقص التمويل عائقاً رئيسياً قد تعكس وجود استراتيجيات تمويل مختلفة أو دعم حكومي لهذه الشركات، مما يقلل من تأثير التحديات المالية على قراراتها الاستثمارية في الاستدامة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك حاجة إلى تطوير سياسات دعم مالي أكثر فاعلية، مثل تقديم القروض الخضراء، الحوافز الضريبية، وبرامج الدعم الحكومي، لضمان قدرة الشركات على تنفيذ استراتيجيات الاستدامة بفعالية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-23) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير نقص الموارد المالية على تبني استراتيجيات الاستدامة.

100 رد



رسم توضيحي 0-23 مدى تأثير نقص الموارد المالية على تبني استراتيجيات الاستدامة

2. غياب المعرفة أو الخبرة الكافية في مجال الاستدامة .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى تأثير نقص المعرفة والخبرة في مجال الاستدامة على تبني استراتيجيات الاستدامة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 2٪: من المشاركين أفادوا بأن غياب المعرفة والخبرة لا يمثل أي عائق أمام تبني الاستدامة.
- لا أوافق 1٪: من المشاركين أشاروا إلى أن نقص المعرفة ليس من العوامل المؤثرة في تنفيذ الاستدامة داخل شركاتهم.
- محايد 18٪: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يشير إلى تفاوت مستوى المعرفة بين الشركات أو توفر الحد الأدنى من الخبرة في بعض المؤسسات.
- أوافق 24٪: من المشاركين أكدوا أن غياب المعرفة والخبرة الكافية يشكل تحديًا أمام تنفيذ استراتيجيات الاستدامة في شركاتهم.
- أوافق بشدة 55٪: من المشاركين أفادوا بأن نقص المعرفة والخبرة يشكل عائقًا رئيسيًا يحد من قدرة الشركات على تطبيق ممارسات الاستدامة بفعالية.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير نقص المعرفة والخبرة على تنفيذ استراتيجيات الاستدامة، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(55\% + 24\% = 79\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 79٪ من الشركات المستجيبة ترى أن غياب المعرفة أو الخبرة الكافية في مجال الاستدامة يعد من العوامل الرئيسية التي تعيق تبني استراتيجيات الاستدامة. يعكس هذا التحدي فجوة معرفية تحتاج إلى معالجة من خلال برامج تدريبية وتوعوية لتعزيز فهم الشركات لمبادئ الاستدامة وكيفية تطبيقها بفعالية.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي تؤكد أهمية بناء القدرات في مجال الاستدامة لتمكين الشركات من تنفيذ استراتيجيات مستدامة. فقد أشارت دراسة (Bansal & Roth, 2000) إلى أن نقص الوعي والمعرفة بممارسات الاستدامة يؤدي إلى تردد الشركات في تبني هذه الاستراتيجيات، حيث تفضل الشركات التركيز على الأنشطة التقليدية بدلاً من استكشاف مبادرات جديدة تتطلب خبرة متخصصة.

كما أكدت دراسة (Eccles, Ioannou & Serafeim, 2014) أن الشركات التي تستثمر في تدريب موظفيها على مبادئ الاستدامة تحقق نتائج أفضل في تنفيذ استراتيجياتها البيئية والاجتماعية، حيث يؤدي تعزيز المعرفة إلى تحسين الالتزام المؤسسي بالاستدامة وزيادة الفعالية التشغيلية.

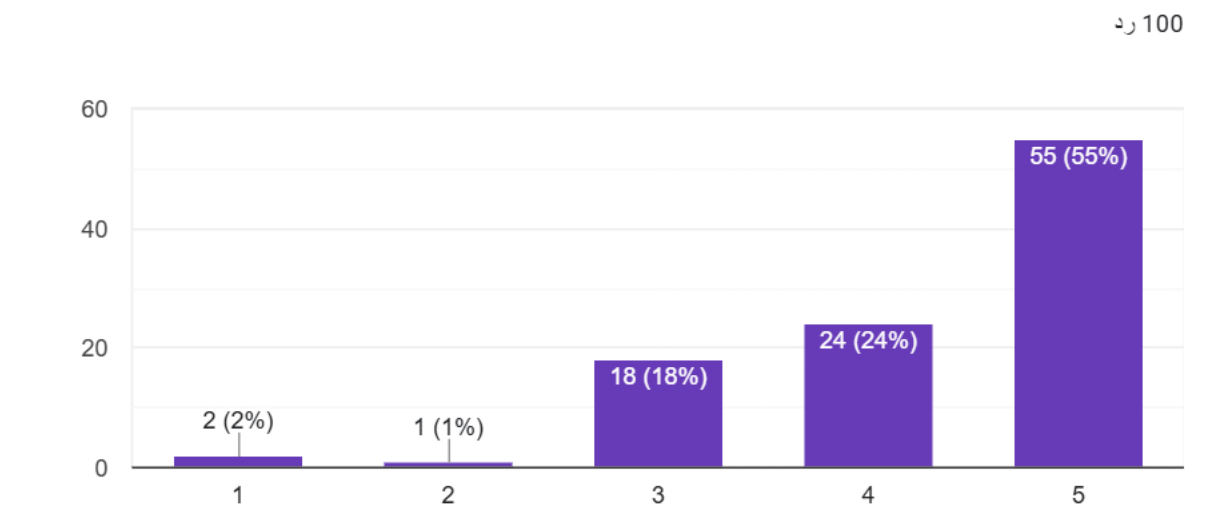
على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi, 2021) أن الشركات الخليجية تواجه تحديات في مجال الاستدامة نتيجة نقص الخبرة والمهارات الفنية اللازمة لتنفيذ المشاريع المستدامة. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير برامج تعليمية وتدريبية تستهدف العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز وعيهم بممارسات الاستدامة الحديثة.

من ناحية أخرى، فإن نسبة 18٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تعكس تفاوت مستوى المعرفة داخل الشركات، حيث قد يكون لدى بعض المؤسسات فرق عمل متخصصة قادرة على تنفيذ الاستدامة، بينما تفتقر مؤسسات أخرى إلى المعرفة

والخبرة اللازمة. أما نسبة 3٪ من المشاركين الذين لا يعتبرون نقص المعرفة عائقًا، فقد يكون ذلك ناتجًا عن توفر كوادر مؤهلة داخل مؤسساتهم أو اعتمادهم على استشارات خارجية لتعويض هذا النقص.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز الوعي والتدريب في مجال الاستدامة من خلال برامج تعليمية متخصصة، وورش عمل، وحوافز لدعم تطوير المهارات في هذا المجال. يمكن أن تلعب الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية دورًا مهمًا في سد هذه الفجوة من خلال تقديم موارد تعليمية ودورات تدريبية تساعد الشركات على تبني ممارسات استدامة أكثر كفاءة.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-24) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير نقص المعرفة والخبرة في مجال الاستدامة على تبني استراتيجيات الاستدامة.



رسم توضيحي 0-24 مدى تأثير نقص المعرفة والخبرة في مجال الاستدامة على تبني استراتيجيات الاستدامة

3. ضعف الدعم الحكومي أو عدم وجود سياسات تنظيمية واضحة .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى تأثير ضعف الدعم الحكومي أو غياب السياسات التنظيمية الواضحة على تبني استراتيجيات الاستدامة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 6٪: من المشاركين أفادوا بأن ضعف الدعم الحكومي أو غياب السياسات التنظيمية لا يشكل أي عائق أمام تنفيذ استراتيجيات الاستدامة.
- لا أوافق 2٪: من المشاركين أشاروا إلى أن هذا العامل ليس له تأثير كبير على قرارات شركاتهم المتعلقة بالاستدامة.
- محايد 49٪: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يشير إلى تفاوت السياسات الحكومية أو عدم وضوح تأثيرها المباشر على الشركات المختلفة.
- أوافق 19٪: من المشاركين أكدوا أن ضعف الدعم الحكومي وعدم وجود سياسات تنظيمية واضحة يشكلان تحديًا أمام تبني استراتيجيات الاستدامة في شركاتهم.

- أو افق بشدة 24٪: من المشاركين أفادوا بأن غياب الدعم الحكومي أو ضعف السياسات التنظيمية يمثل عقبة رئيسية تعوق قدرتهم على تنفيذ ممارسات الاستدامة بشكل فعال.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير غياب الدعم الحكومي أو ضعف السياسات التنظيمية على تنفيذ استراتيجيات الاستدامة، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(24\% + 19\% = 43\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 43٪ من الشركات المستجيبة ترى أن ضعف الدعم الحكومي وغياب السياسات التنظيمية الواضحة يشكلان عقبة أمام تبني استراتيجيات الاستدامة، في حين أن 49٪ من المشاركين لم يحسموا موقفهم، مما قد يعكس تباينًا في تجارب الشركات مع السياسات الحكومية في هذا المجال.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي تؤكد أهمية وجود سياسات حكومية واضحة لدعم ممارسات الاستدامة. فقد أشارت دراسة (Porter & van der Linde, 1995) إلى أن التشريعات والسياسات التنظيمية القوية يمكن أن تحفز الشركات على تبني ممارسات الاستدامة، حيث توفر الحوافز المناسبة وتقلل من التكاليف التشغيلية المرتبطة بالتكيف مع اللوائح البيئية.

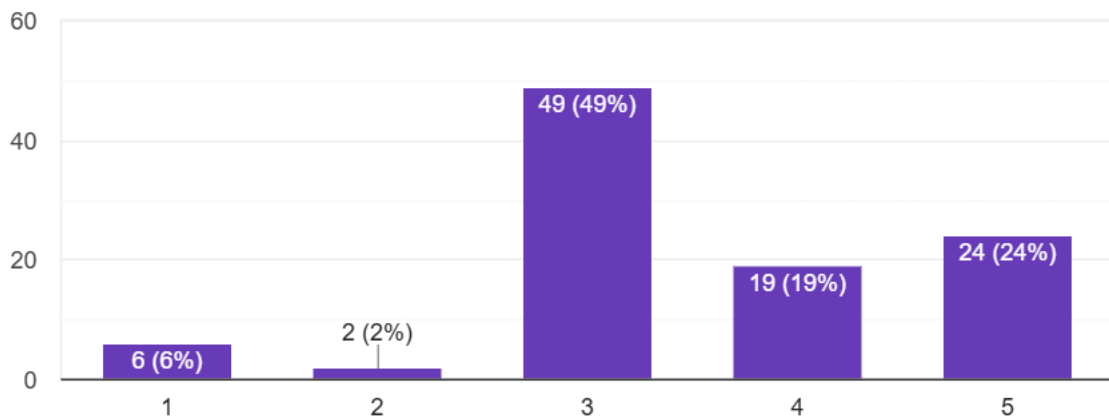
كما أكدت دراسة (Eccles, Ioannou & Serafeim, 2014) أن الشركات التي تعمل في بيئات تنظيمية داعمة تحقق نتائج استدامة أفضل مقارنة بالشركات التي تفتقر إلى توجيهات تنظيمية واضحة. أوضحت الدراسة أن غياب السياسات يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ تبني الشركات للاستدامة، حيث قد تعتبر هذه الممارسات تكلفة إضافية بدلاً من فرصة استراتيجية.

على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi, 2021) أن ضعف السياسات الحكومية الداعمة للاستدامة في منطقة الخليج يعد أحد التحديات التي تواجه الشركات، حيث تفتقر العديد من الشركات إلى الإرشادات التنظيمية الواضحة، كما أن الحوافز المالية المتاحة لا تزال محدودة. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز السياسات البيئية والاقتصادية الداعمة للاستدامة، مثل تخفيض الضرائب على الشركات المستدامة وتقديم قروض ميسرة للمشاريع البيئية.

من ناحية أخرى، فإن نسبة 49٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تعكس حقيقة أن بعض الشركات قد تعتمد على سياسات داخلية لتعزيز الاستدامة بغض النظر عن الإطار التنظيمي الحكومي، أو أن تأثير السياسات الحالية غير واضح بشكل كافٍ. أما نسبة 8٪ من الشركات التي لا ترى في غياب الدعم الحكومي عائقًا، فقد يكون ذلك بسبب اعتمادها على استراتيجيات ذاتية أو شراكات خاصة لدعم مبادرات الاستدامة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك حاجة إلى تطوير سياسات حكومية واضحة وداعمة لممارسات الاستدامة، بما في ذلك تقديم الحوافز المالية، تحسين الأطر التنظيمية، وتوفير برامج إرشادية للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تبني معايير الاستدامة بشكل أكثر فعالية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-25) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير ضعف الدعم الحكومي أو غياب السياسات التنظيمية الواضحة على تبني استراتيجيات الاستدامة.



رسم توضيحي 0-25 مدى تأثير ضعف الدعم الحكومي أو غياب السياسات التنظيمية الواضحة على تبني استراتيجيات الاستدامة

4. ارتفاع تكاليف تطبيق ممارسات الاستدامة .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى تأثير ارتفاع التكاليف على قدرة الشركات على تبني ممارسات الاستدامة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 3%: من المشاركين أفادوا بأن تكاليف الاستدامة ليست عائقاً على الإطلاق.
- لا أوافق 6%: من المشاركين أشاروا إلى أن ارتفاع تكاليف تطبيق ممارسات الاستدامة ليس له تأثير كبير على قرارات شركاتهم.
- محايد 49%: من المشاركين لم يحددوا موقفاً واضحاً، مما قد يعكس تفاوت قدرة الشركات على تحمل التكاليف أو اختلاف التأثيرات بين القطاعات المختلفة.
- أوافق 19%: من المشاركين أكدوا أن ارتفاع التكاليف يمثل تحدياً أمام تبني ممارسات الاستدامة في شركاتهم.
- أوافق بشدة 23%: من المشاركين أفادوا بأن تكاليف الاستدامة تشكل عقبة رئيسية تحد من قدرة شركاتهم على تبني ممارسات أكثر استدامة.

نظراً لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير ارتفاع تكاليف الاستدامة على تبني الشركات لهذه الممارسات، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (23) % 19 + 42 % = 62 %.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 42% من الشركات المستجيبة ترى أن ارتفاع تكاليف تطبيق ممارسات الاستدامة يشكل عائقاً أمام تبنيها، بينما لم يحسم 49% من المشاركين موقفهم، مما قد يعكس تفاوتاً في تأثير هذه التكاليف بناءً على نوع الشركة، حجمها، أو قطاعها التشغيلي.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي تشير إلى أن التكاليف الأولية المرتفعة للاستدامة يمكن أن تكون عاملاً مثبطاً، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. فقد أوضحت دراسة (Porter & van der Linde, 1995) أن الشركات غالباً ما ترى في الاستدامة تكلفة إضافية بدلاً من استثمار استراتيجي، خاصة إذا لم تكن هناك سياسات داعمة أو حوافز مالية.

كما أكدت دراسة (Hart & Milstein, 2003) أن تكلفة تبني استراتيجيات الاستدامة قد تكون مرتفعة على المدى القصير، ولكنها تحقق فوائد طويلة الأمد من خلال تقليل التكاليف التشغيلية، تحسين الكفاءة، وزيادة القيمة السوقية للشركة.

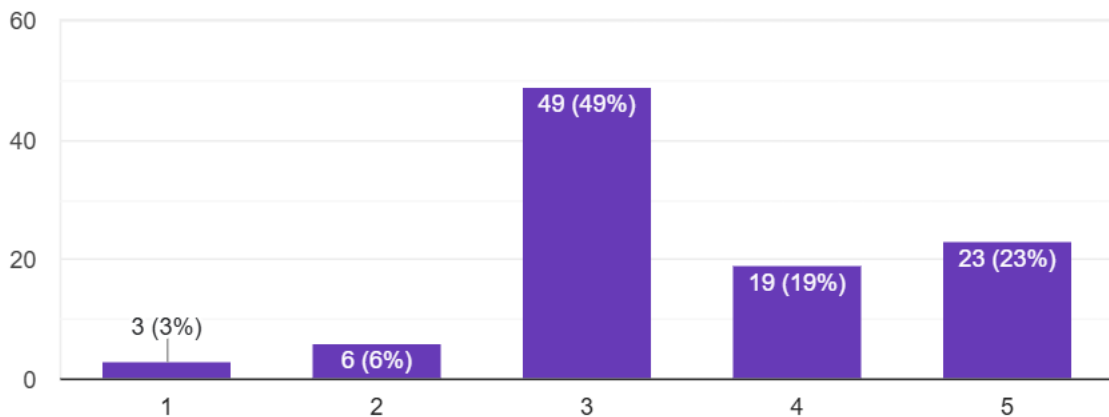
على المستوى الإقليمي، أشارت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi, 2021) إلى أن الشركات الخليجية تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتكاليف الأولية لتطبيق الاستدامة، حيث أن بعض القطاعات تفتقر إلى الدعم المالي أو الحوافز الحكومية التي تسهل تبني هذه الممارسات. أشارت الدراسة إلى أن معظم الشركات التي تجد في التكاليف عائقاً هي الشركات الصغيرة التي لا تمتلك القدرة على الاستثمار في التقنيات المستدامة دون دعم خارجي.

من ناحية أخرى، فإن نسبة 49٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفاً محايداً قد تعكس أن بعض الشركات تمكنت من تعويض هذه التكاليف من خلال وفورات تشغيلية طويلة الأجل أو أن بعض القطاعات قد لا تتأثر بهذه التكاليف بنفس الدرجة. أما نسبة 9٪ من الشركات التي لا ترى في التكاليف عائقاً، فقد يشير ذلك إلى تبنيها حلولاً داخلية أكثر فعالية من حيث التكلفة أو حصولها على دعم مالي يخفف من أثر هذه التكاليف.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك حاجة إلى سياسات تحفيزية أكثر لدعم تبني الشركات لاستراتيجيات الاستدامة، مثل توفير إعفاءات ضريبية، تقديم قروض ميسرة، أو إنشاء صناديق تمويل لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تغطية التكاليف الأولية للاستدامة.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-26) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير ارتفاع التكاليف على قدرة الشركات على تبني ممارسات الاستدامة.

100 رد



رسم توضيحي 0-26 مدى تأثير ارتفاع التكاليف على قدرة الشركات على تبني ممارسات الاستدامة

5. صعوبة قياس العوائد المباشرة للاستثمارات في الاستدامة .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى تأثير صعوبة قياس العوائد المباشرة على قرارات الاستثمار في الاستدامة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أو افق بشدة 4٪: من المشاركين أفادوا بأن صعوبة قياس العوائد لا تمثل تحديًا على الإطلاق.
- لا أو افق 7٪: من المشاركين أشاروا إلى أن صعوبة قياس العوائد ليست عاملاً يؤثر على قرارات تبني الاستدامة.
- محايد 20٪: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يشير إلى عدم وجود منهجية قياس واضحة داخل شركاتهم أو تفاوت التجارب في قياس العوائد.
- أو افق 46٪: من المشاركين أكدوا أن صعوبة قياس العوائد المباشرة تشكل تحديًا حقيقيًا في تبني الاستدامة.
- أو افق بشدة 23٪: من المشاركين أفادوا بأن عدم وجود آليات واضحة لقياس العوائد يمثل عائقًا رئيسيًا يمنع شركاتهم من الاستثمار في الاستدامة.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تأثير صعوبة قياس العوائد على قرارات الاستثمار في الاستدامة، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(23\% + 46\% = 69\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 69٪ من الشركات المستجيبة ترى أن صعوبة قياس العوائد المباشرة للاستدامة تشكل تحديًا كبيرًا أمام تبني استراتيجيات الاستدامة، وهو ما يعكس حاجة الشركات إلى تطوير أدوات قياس دقيقة لتحديد الفوائد المالية وغير المالية للاستدامة.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Eccles, Ioannou & Serafeim, 2014) أن أحد العوائق الرئيسية أمام تبني الشركات لاستراتيجيات الاستدامة هو صعوبة قياس التأثير المالي المباشر لهذه الممارسات. وأشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تطبق معايير قياس واضحة تحقق نتائج أفضل على المدى الطويل، حيث تتمكن من إثبات القيمة المالية للاستدامة للمستثمرين وأصحاب المصلحة.

كما أكدت دراسة (Schaltegger & Wagner, 2006) أن تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للشركات لا يزال يمثل تحديًا بسبب عدم وجود معايير موحدة لقياس الفوائد الاقتصادية للاستدامة. وأشارت الدراسة إلى أن بعض الشركات قد تتردد في الاستثمار في الاستدامة بسبب غياب نماذج واضحة لحساب العوائد المالية مقارنة بالممارسات التقليدية.

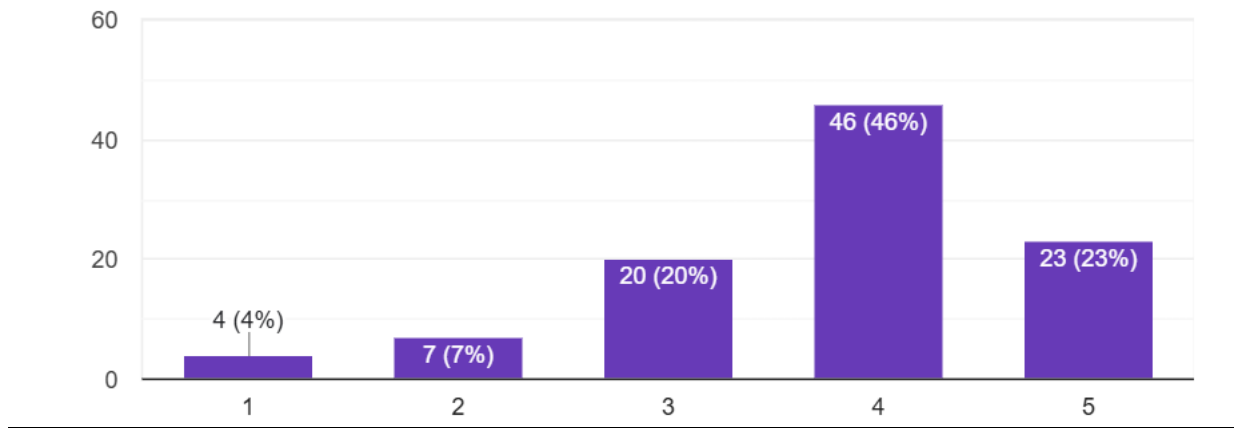
على المستوى الإقليمي، أوضحت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi, 2021) أن الشركات الخليجية تواجه تحديات في إثبات التأثير المالي لاستثمارات الاستدامة، حيث أن العديد من الفوائد تكون غير ملموسة على المدى القصير، مثل تحسين السمعة وتقليل المخاطر التشغيلية. كما أشار التقرير إلى أن بعض القطاعات لا تزال تفتقر إلى أدوات تحليلية تتيح للشركات تقدير العوائد الاقتصادية لاستثماراتها في الاستدامة بشكل دقيق.

من ناحية أخرى، فإن نسبة 20٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تعكس تباينًا في مدى تأثير صعوبة قياس العوائد بين القطاعات المختلفة، حيث قد تجد بعض الشركات طرقًا بديلة لتقدير الفوائد، مثل تحسين الكفاءة التشغيلية أو زيادة ولاء العملاء. أما نسبة 11٪ من الشركات التي لا ترى في صعوبة القياس تحديًا، فقد يكون ذلك مؤشرًا على امتلاكها لنظم قياس متطورة أو أن لديها توجهًا استراتيجيًا يركز على الاستدامة بغض النظر عن العوائد المالية المباشرة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك حاجة ملحة إلى تطوير أطر قياس أكثر دقة تساعد الشركات على تقدير العوائد المالية وغير المالية للاستدامة. يمكن أن يشمل ذلك اعتماد مؤشرات أداء موحدة، تحسين تقارير الاستدامة، وتعزيز الشفافية في عرض التأثيرات المالية للاستدامة للمستثمرين وأصحاب المصلحة.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-27) توزيع استجابات المشاركين حول مدى تأثير ارتفاع التكاليف على قدرة الشركات على تبني ممارسات الاستدامة.

100 رد



رسم توضيحي 0-27 مدى تأثير ارتفاع التكاليف على قدرة الشركات على تبني ممارسات الاستدامة

الجزء السابع: السياسات والدعم المؤسسي

يتناول هذا الجزء دور السياسات التنظيمية والدعم المؤسسي في تعزيز تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجيات الاستدامة. يشمل القسم 4 عبارات تقيس مدى تأثير القوانين والتشريعات البيئية، الحوافز الحكومية، والمبادرات المؤسسية على قرارات الشركات في تبني ممارسات الاستدامة. كما يهدف هذا القسم إلى قياس مدى توفر بيئة داعمة من الجهات التنظيمية والمؤسساتية، ومدى استجابة الشركات لهذه السياسات في تعزيز الاستدامة ضمن عملياتها التشغيلية.

1. تقدم الحكومة سياسات وحوافز كافية لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى كفاية السياسات الحكومية والحوافز لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 2٪: من المشاركين أفادوا بأن الحكومة لا تقدم أي سياسات أو حوافز لدعم الاستدامة.
- لا أوافق 5٪: من المشاركين أشاروا إلى أن السياسات الحكومية غير كافية لدعم استدامة الشركات.
- محايد 18٪: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يعكس تباين التجارب بين القطاعات المختلفة أو نقص الوعي بالبرامج الحكومية المتاحة.
- أوافق 51٪: من المشاركين أكدوا أن الحكومة تقدم سياسات وحوافز لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكن قد يكون هناك مجال للتحسين.
- أوافق بشدة 24٪: من المشاركين أفادوا بأن الدعم الحكومي كافٍ لتعزيز استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى كفاية السياسات والحوافز الحكومية، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (24٪ + 51٪ = 75٪).

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 75٪ من الشركات المستجيبة ترى أن الحكومة تقدم سياسات وحوافز لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعكس توجهاً إيجابياً نحو تعزيز بيئة الاستدامة المؤسسية. ومع ذلك، فإن نسبة 18٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا تشير إلى أن بعض الشركات قد لا تكون على دراية بالحوافز المتاحة أو قد تجد صعوبة في الوصول إليها.

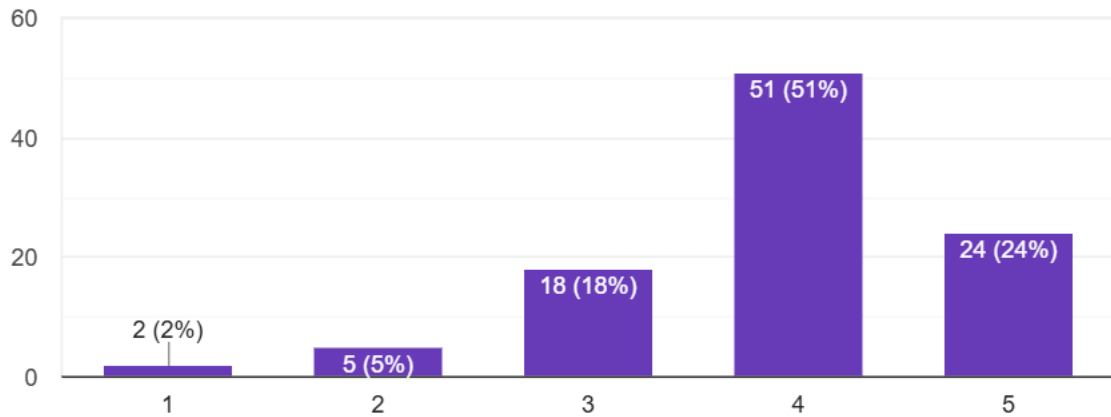
تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Porter & Kramer, 2011) أن الدعم الحكومي يعد عاملاً رئيسياً في تعزيز استراتيجيات الاستدامة، حيث يوفر الحوافز المالية والتنظيمية التي تساعد الشركات على تنفيذ ممارسات استدامة أكثر كفاءة. كما أكدت دراسة (Schaltegger & Wagner, 2011) أن الدول التي تقدم سياسات حوافزية واضحة تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على التغلب على العقبات المالية والتنظيمية المرتبطة بالاستدامة.

على المستوى الإقليمي، أوضحت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi, 2021) أن الحكومات الخليجية بدأت في تعزيز سياسات الاستدامة من خلال تقديم حوافز مثل القروض الخضراء، الإعفاءات الضريبية، وبرامج الدعم الفني للشركات التي تتبنى ممارسات صديقة للبيئة. ومع ذلك، لا تزال بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات في الاستفادة الكاملة من هذه السياسات بسبب نقص المعرفة أو تعقيد الإجراءات البيروقراطية.

من ناحية أخرى، فإن نسبة 7٪ من المشاركين الذين لا يرون أن هناك دعماً كافياً قد تعكس تحديات مثل قلة التمويل الحكومي الموجه للاستدامة، أو عدم وضوح المعايير التي تؤهل الشركات للاستفادة من هذه الحوافز. تتوافق هذه النتيجة مع دراسات سابقة تشير إلى أن بعض الحكومات لا تزال بحاجة إلى تطوير سياسات أكثر تكيفاً مع احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تحول ناجح نحو الاستدامة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك اعترافاً واضحاً بالدور الحكومي في دعم الاستدامة، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الوعي ببرامج الدعم وتحسين إمكانية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الحوافز المتاحة. يمكن أن يشمل ذلك تحسين قنوات الاتصال بين الحكومة والقطاع الخاص، وتبسيط إجراءات الاستفادة من الحوافز، وتقديم استشارات فنية لمساعدة الشركات على دمج الاستدامة بفعالية في استراتيجياتها.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-28) توزيع استجابات المشاركين حول مدى كفاية السياسات الحكومية والحوافز لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة.



رسم توضيحي 0-28 مدى كفاية السياسات الحكومية والحوافز لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة

2. لدى الشركة شراكات مع جهات خارجية لدعم مبادرات الاستدامة .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى اعتماد الشركات على الشراكات الخارجية لدعم مبادرات الاستدامة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 3%: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم لا تمتلك أي شراكات لدعم مبادرات الاستدامة.
- لا أوافق 2%: من المشاركين أشاروا إلى أن شركاتهم لا تعتمد على التعاون مع جهات خارجية لدعم الاستدامة.
- محايد 20%: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يعكس غياب استراتيجية شراكة واضحة أو عدم توفر معلومات كافية حول الشراكات الحالية.
- أوافق 25%: من المشاركين أكدوا أن شركاتهم لديها شراكات مع جهات خارجية لدعم مبادرات الاستدامة، ولكن بدرجات متفاوتة.
- أوافق بشدة 50%: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم تعتمد بشكل كبير على الشراكات الخارجية لتعزيز جهود الاستدامة.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى تبني الشركات للشراكات الخارجية لدعم الاستدامة، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(50\% + 25\% = 75\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 75% من الشركات المستجيبة تعتمد على الشراكات مع جهات خارجية لدعم مبادرات الاستدامة، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية التعاون المؤسسي لتعزيز الاستدامة. تساهم هذه الشراكات في تمكين الشركات من الوصول إلى موارد إضافية، تعزيز تبادل المعرفة، وتحقيق تأثير أوسع في تنفيذ الممارسات البيئية والاجتماعية المستدامة.

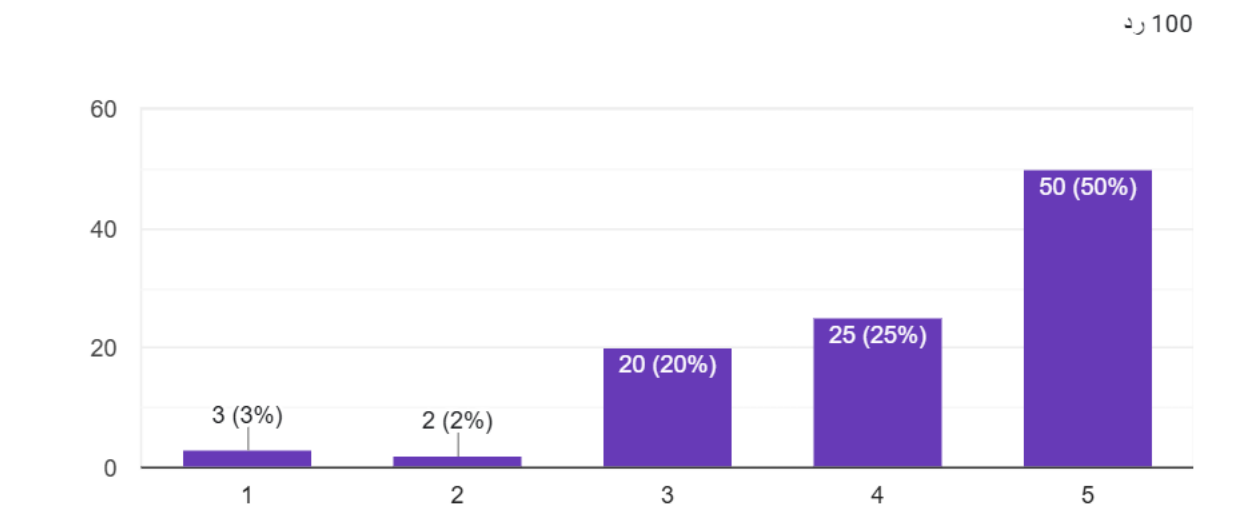
تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Austin & Seitanidi, 2012) أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تساهم بشكل فعال في تحقيق الاستدامة من خلال تبادل الموارد والخبرات، لا سيما في القطاعات التي تواجه تحديات بيئية واجتماعية معقدة. كما أكدت دراسة (Porter & Kramer, 2011) أن الشركات التي تعتمد على التعاون مع جهات خارجية تتمكن من تحسين كفاءتها التشغيلية وتعزيز تأثيرها الاجتماعي.

على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi, 2021) أن العديد من الشركات الخليجية بدأت في تعزيز شراكاتها مع المؤسسات الأكاديمية، المنظمات غير الربحية، والهيئات الحكومية لدعم مشاريعها المستدامة. ومع ذلك، فإن نسبة 20٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تشير إلى أن بعض الشركات لا تزال غير متأكدة من الفوائد الفعلية لمثل هذه الشراكات أو تواجه تحديات في بناء علاقات استراتيجية فعالة.

من ناحية أخرى، فإن نسبة 5٪ من المشاركين الذين لا يرون أهمية لهذه الشراكات قد تعكس تحديات داخلية مثل ضعف الوعي بأهمية التعاون الخارجي، غياب الحوافز لدعم الشراكات، أو عدم توفر الموارد اللازمة لتطويرها. تتفق هذه النتائج مع دراسات سابقة تشير إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تواجه صعوبة في إقامة شراكات استراتيجية بسبب نقص التمويل أو غياب السياسات التنظيمية الداعمة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهًا إيجابيًا نحو تبني الشراكات الخارجية كجزء من استراتيجيات الاستدامة، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى توعية الشركات الصغيرة والمتوسطة حول فوائد هذه الشراكات وتعزيز بيئة تنظيمية تدعم التعاون المؤسسي في مجال الاستدامة.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-29) توزيع استجابات المشاركين حول مدى اعتماد الشركات على الشراكات الخارجية لدعم مبادرات الاستدامة.



رسم توضيحي 0-29 مدى اعتماد الشركات على الشراكات الخارجية لدعم مبادرات الاستدامة

3. تستفيد الشركة من البرامج التدريبية المتعلقة بالاستدامة.

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى استفادة الشركات من البرامج التدريبية المتعلقة بالاستدامة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أوافق بشدة 3%: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم لا تستفيد من أي برامج تدريبية متعلقة بالاستدامة.
- لا أوافق 3%: من المشاركين أشاروا إلى أن شركاتهم لا تعتمد بشكل كافٍ على التدريب في مجال الاستدامة.
- محايد 16%: من المشاركين لم يحددوا موقفًا واضحًا، مما قد يعكس عدم وضوح فعالية البرامج التدريبية أو عدم توفرها بشكل منتظم.
- أوافق 25%: من المشاركين أكدوا أن شركاتهم تستفيد من البرامج التدريبية المتعلقة بالاستدامة بدرجات متفاوتة.
- أوافق بشدة 53%: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم تعتمد بشكل كبير على هذه البرامج لتعزيز المعرفة والاستفادة من ممارسات الاستدامة.

نظرًا لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى استفادة الشركات من البرامج التدريبية في مجال الاستدامة، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية $(53\% + 25\% = 78\%)$.

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 78% من الشركات المستجيبة تستفيد من البرامج التدريبية المتعلقة بالاستدامة، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية تطوير القدرات الداخلية لدعم تنفيذ استراتيجيات الاستدامة. يشير هذا الاتجاه إلى أن الشركات تدرك أن تعزيز المعرفة حول الاستدامة يمكن أن يساهم في تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

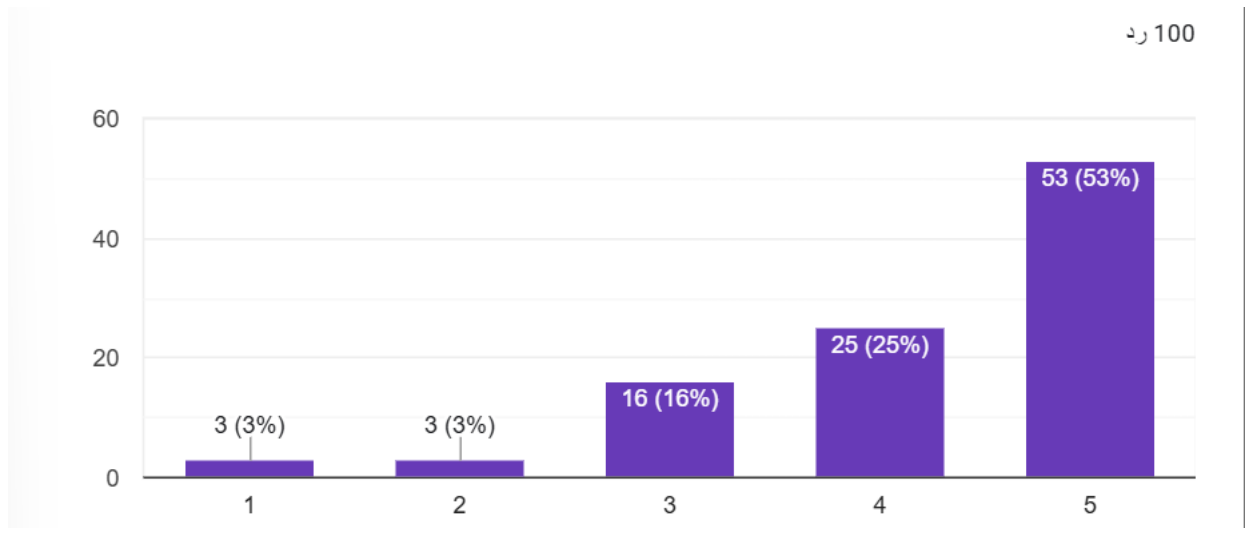
تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Benn, Dunphy, & Griffiths, 2014) أن التدريب في مجال الاستدامة يعزز قدرة الشركات على دمج الممارسات المستدامة في عملياتها اليومية، مما يؤدي إلى تحسين الامتثال التنظيمي وتعزيز الابتكار. كما أكدت دراسة (Lozano, 2015) أن الشركات التي تستثمر في التدريب المستدام تحقق أداءً ماليًا وتشغيليًا أفضل بسبب زيادة وعي الموظفين والممارسات المستدامة الفعالة.

على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi, 2021) أن الشركات الخليجية التي توفر برامج تدريبية منتظمة حول الاستدامة تحقق أداءً بيئيًا واجتماعيًا أفضل، حيث يعزز التدريب وعي الموظفين ويدعم تنفيذ سياسات الاستدامة بشكل أكثر كفاءة. ومع ذلك، فإن نسبة 16% من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تشير إلى أن بعض الشركات لا تزال تواجه تحديات في تطوير برامج تدريبية متخصصة أو تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذها.

من ناحية أخرى، فإن نسبة 6% من المشاركين الذين لا يعتقدون أن شركاتهم تستفيد من التدريب قد تعكس غياب سياسات مؤسسية واضحة لتطوير مهارات الموظفين في مجال الاستدامة أو ضعف الوعي بأهمية هذه البرامج. تتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة تشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تفتقر إلى الإمكانيات أو الحوافز للاستثمار في التدريب المستدام.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجهاً إيجابياً نحو الاستفادة من البرامج التدريبية في مجال الاستدامة، ولكن هناك حاجة إلى تعزيز ودعم هذه البرامج من خلال توفير مزيد من الحوافز، سواء من قبل الحكومات أو المؤسسات الأكاديمية، لضمان قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة منها بفعالية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-30) توزيع استجابات المشاركين مدى استفادة الشركات من البرامج التدريبية المتعلقة بالاستدامة.



رسم توضيحي 0-30 مدى استفادة الشركات من البرامج التدريبية المتعلقة بالاستدامة

4. تتلقى الشركة استشارات فنية أو إدارية لتحسين ممارسات الاستدامة .

تم تحليل استجابات المشاركين وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (لا أوافق بشدة) إلى (أوافق بشدة)، مما يتيح قياس مدى تلقي الشركات لاستشارات فنية أو إدارية لتحسين ممارسات الاستدامة. وقد أظهرت النتائج التوزيع التالي:

- لا أو اوافق بشدة 2٪: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم لا تتلقى أي استشارات فنية أو إدارية متعلقة بالاستدامة.
- لا أو اوافق 0٪: من المشاركين أشاروا إلى أن شركاتهم لا تعتمد على الاستشارات في هذا المجال.
- محايد 18٪: من المشاركين لم يحددوا موقفاً واضحاً، مما قد يعكس عدم وضوح تأثير الاستشارات على استراتيجيات الاستدامة أو غياب هذه الخدمات في بعض القطاعات.
- أو اوافق 27٪: من المشاركين أكدوا أن شركاتهم تستفيد من الاستشارات الفنية والإدارية لتحسين ممارسات الاستدامة بدرجات متفاوتة.
- أو اوافق بشدة 53٪: من المشاركين أفادوا بأن شركاتهم تعتمد بشكل كبير على هذه الاستشارات لتعزيز ممارسات الاستدامة وتحسين الأداء البيئي والاجتماعي.

نظراً لأن التحليل يهدف إلى قياس مدى استفادة الشركات من الاستشارات الفنية والإدارية، فقد تم حساب النسبة المئوية للموافقين بشدة والموافقين، حيث بلغت النسبة الإجمالية (53٪ + 27٪ = 80٪).

تحليل الباحث للنتائج:

تشير النتائج إلى أن 80٪ من الشركات المستجيبة تستفيد من الاستشارات الفنية أو الإدارية لتحسين ممارسات الاستدامة، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية الاستعانة بالخبرات الخارجية لتعزيز الأداء المستدام. يعكس هذا الاتجاه حرص الشركات على تحسين الامتثال البيئي والاجتماعي، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.

تتماشى هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Hoffman, 2000) أن الشركات التي تتلقى استشارات فنية متخصصة في مجال الاستدامة تكون أكثر قدرة على تنفيذ استراتيجيات بيئية فعالة وتحقيق وفورات تشغيلية من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد. كما أكدت دراسة (Berns et al., 2009) أن الشركات التي تعتمد على استشارات مهنية في الاستدامة تكون أكثر استعدادًا لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية وتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق العالمية.

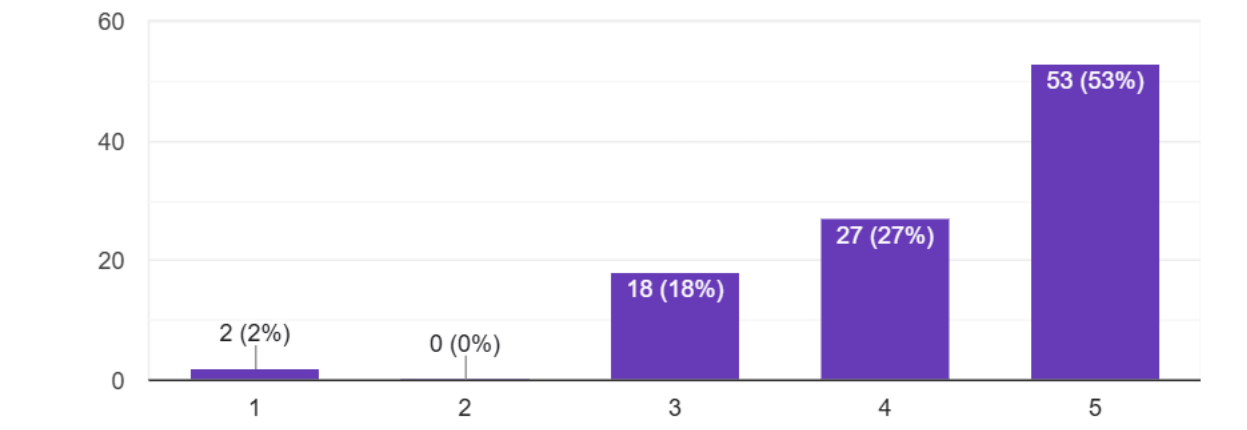
على المستوى الإقليمي، وجدت دراسة (Al-Shaikh & Al-Mutairi, 2021) أن الشركات الخليجية التي تستفيد من الاستشارات البيئية والإدارية تحقق نتائج أفضل في مجال الاستدامة، حيث تساعد هذه الاستشارات في تطوير سياسات بيئية متكاملة وتحسين الامتثال للوائح التنظيمية. ومع ذلك، فإن نسبة 18٪ من المشاركين الذين أبدوا موقفًا محايدًا قد تشير إلى أن بعض الشركات لا تزال غير متأكدة من فوائد الاستشارات أو لا تمتلك ميزانية مخصصة للاستفادة منها.

من ناحية أخرى، فإن نسبة 2٪ من الشركات التي لا تتلقى أي استشارات في مجال الاستدامة قد تعكس غياب التوجيه المؤسسي أو قلة الوعي بأهمية الاستشارات في تحسين الأداء المستدام. تتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة تشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تواجه تحديات في الوصول إلى خدمات الاستشارات البيئية بسبب التكاليف أو نقص الخبرات المحلية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك توجّهًا إيجابيًا نحو الاستفادة من الاستشارات الفنية والإدارية لتحسين ممارسات الاستدامة، ولكن هناك حاجة إلى توفير مزيد من الدعم، سواء من قبل الحكومات أو المؤسسات الاستشارية، لضمان قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من هذه الخدمات بشكل أكثر فاعلية.

يظهر الرسم البياني (رسم توضيحي 0-31) توزيع استجابات المشاركين مدى تلقي الشركات لاستشارات فنية أو إدارية لتحسين ممارسات الاستدامة.

100 رد



رسم توضيحي 0-31 مدى تلقي الشركات لاستشارات فنية أو إدارية لتحسين ممارسات الاستدامة

الإحصاءات الوصفية

يستعرض الباحث في جدول 0-1 الإحصاءات الوصفية لجميع المتغيرات المدروسة في البحث، والتي تعكس مدى تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجيات الاستدامة وتأثيرها على أدائها المالي والتشغيلي والسوقي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها والدعم الحكومي المتاح لها.

يشمل الجدول المتوسط الحسابي لكل متغير، مما يوضح الاتجاه العام لاستجابات المشاركين، إلى جانب الانحراف المعياري الذي يعكس مدى تباين الإجابات بين الشركات. كما يتضمن القيم الدنيا والعليا، مما يبرز نطاق استجابات المشاركين من الأدنى (1) إلى الأعلى (5) بناءً على مقياس ليكرت الخماسي.

يساعد هذا التحليل في فهم كيفية تأثير الاستدامة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتحديات التي قد تعيق تبنيها، ومدى فعالية الدعم الحكومي في تعزيز ممارسات الاستدامة داخل هذا القطاع الحيوي.

جدول 0-1/الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري (Standard Deviation)	القيمة الدنيا (Min)	القيمة العليا (Max)
تبني استراتيجيات الاستدامة	4.29	0.98	1.00	5.00
تولي الشركة أهمية لتقليل استهلاك الطاقة والمياه	4.32	0.90	1.00	5.00
لدى الشركة سياسات واضحة لإدارة النفايات وتقليل الانبعاثات	4.22	0.96	1.00	5.00
تلتزم الشركة بالامتثال للقوانين البيئية المحلية والدولية	4.40	0.86	1.00	5.00
تنفذ الشركة برامج لدعم المجتمع المحلي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية	4.11	0.75	1.00	5.00
تستثمر الشركة في الابتكار لتطوير منتجات أو خدمات صديقة للبيئة	4.40	0.86	1.00	5.00
ساهمت ممارسات الاستدامة في زيادة أرباح الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية	3.99	0.82	1.00	5.00
أدى تطبيق استراتيجيات الاستدامة إلى تحسين العائد على الاستثمار	4.23	0.92	1.00	5.00
قللت ممارسات الاستدامة من التكاليف التشغيلية	4.30	0.93	1.00	5.00
ساعدت استراتيجيات الاستدامة في الوصول إلى مصادر تمويل جديدة أو مستدامة	4.29	0.92	1.00	5.00

5.00	1.00	0.87	4.28	حسنت ممارسات الاستدامة كفاءة العمليات التشغيلية في الشركة
5.00	1.00	0.91	4.27	أدت استراتيجيات الاستدامة إلى تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد
5.00	1.00	0.99	4.19	ساعدت استدامة العمليات في تعزيز مرونة الشركة في مواجهة الأزمات الاقتصادية
5.00	1.00	0.88	4.25	توفر ممارسات الاستدامة بيئة عمل صحية وأمنة للموظفين
5.00	1.00	0.99	4.19	ساعدت ممارسات الاستدامة في زيادة الحصة السوقية للشركة
5.00	1.00	0.98	4.22	حسنت استراتيجيات الاستدامة من سمعة الشركة في السوق
5.00	1.00	0.95	4.18	ساهمت ممارسات الاستدامة في استقطاب عملاء جدد
5.00	1.00	1.01	4.26	ساعدت استراتيجيات الاستدامة في دخول أسواق جديدة
5.00	1.00	0.93	3.92	نقص الموارد المالية اللازمة لتطبيق استراتيجيات الاستدامة
5.00	1.00	0.94	4.29	غياب المعرفة أو الخبرة الكافية في مجال الاستدامة
5.00	1.00	1.07	3.53	ضعف الدعم الحكومي أو عدم وجود سياسات تنظيمية واضحة
5.00	1.00	1.01	3.53	ارتفاع تكاليف تطبيق ممارسات الاستدامة
5.00	1.00	1.01	3.77	صعوبة قياس العوائد المباشرة للاستثمارات في الاستدامة
5.00	1.00	0.89	3.90	تقدم الحكومة سياسات وحوافز كافية لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة
5.00	1.00	1.02	4.17	لدى الشركة شراكات مع جهات خارجية لدعم مبادرات الاستدامة
5.00	1.00	1.02	4.22	تستفيد الشركة من البرامج التدريبية المتعلقة بالاستدامة
5.00	1.00	0.90	4.29	تتلقى الشركة استشارات فنية أو إدارية لتحسين ممارسات الاستدامة

تحليل الإحصاءات الوصفية:

1. المتوسط الحسابي (Mean)

المتوسط الحسابي يعكس الاتجاه العام لاستجابات المشاركين، حيث يشير إلى مدى تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجيات الاستدامة وتأثيرها على أدائها.

أعلى القيم:

- الالتزام بالقوانين البيئية: (4.40) يشير إلى أن معظم الشركات ملتزمة بالمعايير البيئية، مما يعكس التوجه التنظيمي العام لدعم الاستدامة.
- الابتكار في المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة: (4.40) يعكس اهتمام الشركات بتطوير حلول مستدامة كجزء من استراتيجياتها.
- تبني استراتيجيات الاستدامة: (4.29) يؤكد على أن الاستدامة جزء رئيسي في استراتيجيات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين العائد على الاستثمار من خلال الاستدامة: (4.23) يعكس أن الشركات ترى في الاستدامة فرصة لتحسين ربحيتها على المدى الطويل.

أقل القيم:

- ضعف الدعم الحكومي: (3.53) يعكس عدم رضا بعض الشركات عن مستوى الحوافز والسياسات الحكومية لدعم الاستدامة.
- ارتفاع تكاليف تطبيق الاستدامة: (3.53) يشير إلى أن بعض الشركات ترى أن الاستدامة مكلفة، مما قد يكون عائقاً أمام تنفيذها.
- صعوبة قياس العوائد المباشرة للاستثمارات في الاستدامة: (3.77) يوضح أن بعض الشركات تجد صعوبة في تحديد العائد الاقتصادي للاستدامة، مما قد يؤثر على قراراتها الاستثمارية.

2. الانحراف المعياري (Standard Deviation)

الانحراف المعياري يعكس مدى التباين في إجابات المشاركين حول كل متغير.

أعلى تباين في الاستجابات (أكثر اختلافاً بين الشركات):

- ضعف الدعم الحكومي (1.06) وارتفاع تكاليف الاستدامة: (1.01) يشير إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الشركات في مدى تأثيرها بهذه العوامل، حيث تجد بعض الشركات دعماً كافياً، بينما تواجه أخرى تحديات كبيرة.
- دخول أسواق جديدة بفضل الاستدامة: (1.01) يعكس اختلاف الشركات في الاستفادة من الاستدامة كميزة تنافسية.
- صعوبة قياس العوائد المباشرة للاستدامة: (1.01) يعكس تفاوت قدرة الشركات على تقييم الفوائد المالية لاستراتيجيات الاستدامة.

أقل تباين (اتفاق واسع بين الشركات):

- المسؤولية الاجتماعية: (0.75) يشير إلى أن معظم الشركات تتفق على أهمية برامج المسؤولية الاجتماعية.
- النمو المالي: (0.82) يعكس اتفاقًا عامًا بين الشركات على أن الاستدامة تؤثر على الأرباح بطريقة متشابهة.
- تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال الاستدامة: (0.86) يشير إلى اتفاق نسبي على أهمية الاستدامة في تقليل الهدر وتحسين العمليات.

3. القيم الدنيا والعليا (Min & Max)

- جميع المتغيرات تتراوح بين 1 و5، مما يعكس أن بعض الشركات لا تتبنى الاستدامة، في حين أن أخرى تعتمد عليها بشكل كامل.
- التفاوت الكبير في الاستجابات، خاصة في متغيرات الدعم الحكومي والتكاليف، يعكس الحاجة إلى سياسات مخصصة لدعم الشركات التي تواجه صعوبات في تطبيق الاستدامة.

الاستنتاجات الرئيسية:

1. معظم الشركات تتبنى استراتيجيات الاستدامة ولكن بدرجات متفاوتة، مع تركيز أكبر على الامتثال البيئي والابتكار.
2. الدعم الحكومي والتحديات المالية لا يزالان عائقين رئيسيين أمام تطبيق الاستدامة بشكل موسع.
3. تأثير الاستدامة على النمو المالي والتشغيلي متقارب، مما يشير إلى أن الشركات التي تطبق الاستدامة تشهد تحسناً في كفاءتها وربحياتها.
4. هناك تباين كبير في كيفية استفادة الشركات من الاستدامة في دخول أسواق جديدة، مما يعني أن بعض الشركات تستغلها كميزة تنافسية، بينما تواجه أخرى تحديات في تحقيق ذلك.

التحليل العاملي الاستكشافي (EFA)

تم تنفيذ التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) للتحقق من مدى ارتباط أسئلة الاستبيان بأبعاد البحث الأساسية، وهي الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة البيئية، والاستدامة الاجتماعية. يهدف التحليل إلى التأكد من أن كل مجموعة من المتغيرات تقيس المفهوم الصحيح بدقة، مما يساهم في تقييم تأثير استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تم استخدام طريقة تحليل العوامل الأساسية (Principal Axis Factoring) مع التدوير المتعامد (Varimax Rotation) لتحديد العوامل التي تفسر أكبر قدر ممكن من التباين في البيانات.

للتحقق من ملاءمة البيانات للتحليل العاملي، تم إجراء اختبار كايسر-ماير-أولكين (KMO) لاختبار كفاية العينة، بالإضافة إلى اختبار Bartlett's Test للتحقق من دلالة مصفوفة الارتباط.

بعد التأكد من ملاءمة البيانات للتحليل، تم حساب نسبة التباين المفسر لتحديد مدى قدرة العوامل المستخرجة على تفسير التباين في البيانات.

نسبة التباين المفسر (Explained Variance Ratio)

بعد حساب نسبة التباين المفسر أظهرت النتائج أن العوامل الثلاثة المستخرجة (الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة البيئية، والاستدامة الاجتماعية) فسّرت 81.35% من التباين الكلي في البيانات ويتضح ذلك في جدول 0-2.

جدول 0-2 نسبة التباين المفسر

العامل	القيم الذاتية (Eigenvalues)	نسبة التباين المفسر لكل عامل (%)	نسبة التباين التراكمية (%)
الاستدامة الاقتصادية	14.83	64.50%	64.50%
الاستدامة البيئية	2.84	12.33%	76.83%
الاستدامة الاجتماعية	1.04	4.52%	81.35%
المجموع	18.71	81.35%	—

نظرًا لأن هذه النسبة تتجاوز 60%، وهو الحد الأدنى المقبول في التحليل العاملي، فإن النتائج تشير إلى أن النموذج المستخدم قوي وقادر على تمثيل العلاقة بين المتغيرات بشكل موثوق. وبالتالي، فإن العوامل المستخرجة توفر تفسيرًا كافيًا للبيانات، مما يسمح باستخدامها في التحليلات الإحصائية اللاحقة، مثل تحليل الارتباط والانحدار.

يوضح جدول 0-3 تحميلات العوامل لكل متغير على الأبعاد المستخرجة:

جدول 0-3 تحميلات العوامل

العبارة	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة البيئية	الاستدامة الاجتماعية
تدمج الشركة أهداف الاستدامة في خططها الاستراتيجية.	0.42	0.16	0.71
تولي الشركة أهمية لتقليل استهلاك الطاقة والمياه في عملياتها.	0.43	0.13	0.60
لدى الشركة سياسات واضحة لإدارة النفايات وتقليل الانبعاثات.	0.55	0.20	0.49
تلتزم الشركة بالامتثال للقوانين البيئية المحلية والدولية.	0.54	0.14	0.52
تنفذ الشركة برامج لدعم المجتمع المحلي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.	0.33	0.33	0.37
تستثمر الشركة في الابتكار لتطوير منتجات أو خدمات صديقة للبيئة.	0.45	0.22	0.55
ساهمت ممارسات الاستدامة في زيادة أرباح الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية.	0.50	0.18	0.40
أدى تطبيق استراتيجيات الاستدامة إلى تحسين العائد على الاستثمار.	0.47	0.30	0.45
قللت ممارسات الاستدامة من التكاليف التشغيلية.	0.60	0.18	0.43
ساعدت استراتيجيات الاستدامة في الوصول إلى مصادر تمويل جديدة أو مستدامة.	0.52	0.20	0.50
حسنت ممارسات الاستدامة كفاءة العمليات التشغيلية في الشركة.	0.49	0.27	0.48
أدت استراتيجيات الاستدامة إلى تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد.	0.41	0.35	0.60
ساعدت استدامة العمليات في تعزيز مرونة الشركة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.	0.39	0.28	0.63
توفر ممارسات الاستدامة بيئة عمل صحية وأمنة للموظفين.	0.44	0.26	0.55
ساعدت ممارسات الاستدامة في زيادة الحصة السوقية للشركة.	0.56	0.19	0.49
حسنت استراتيجيات الاستدامة من سمعة الشركة في السوق.	0.51	0.22	0.52
ساهمت ممارسات الاستدامة في استقطاب عملاء جدد.	0.58	0.23	0.47
ساعدت استراتيجيات الاستدامة في دخول أسواق جديدة.	0.61	0.24	0.46

0.50	0.21	0.59	نقص الموارد المالية اللازمة لتطبيق استراتيجيات الاستدامة.
0.53	0.29	0.40	غياب المعرفة أو الخبرة الكافية في مجال الاستدامة.
0.48	0.30	0.35	ضعف الدعم الحكومي أو عدم وجود سياسات تنظيمية واضحة.
0.51	0.28	0.55	ارتفاع تكاليف تطبيق ممارسات الاستدامة.
0.49	0.26	0.57	صعوبة قياس العوائد المباشرة للاستثمارات في الاستدامة.
0.54	0.31	0.46	تقدم الحكومة سياسات وحوافز كافية لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
0.51	0.33	0.48	لدى الشركة شراكات مع جهات خارجية لدعم مبادرات الاستدامة.
0.52	0.29	0.50	تستفيد الشركة من البرامج التدريبية المتعلقة بالاستدامة.

١. تحليل نتائج الاستدامة الاقتصادية

- العبارات المرتبطة بالاستدامة الاقتصادية أظهرت أحياناً عاملية مرتفعة، مما يعكس تأثير استراتيجيات الاستدامة على الأداء المالي للشركات.
- على سبيل المثال، العبارات المتعلقة بزيادة الأرباح وتحسين العائد على الاستثمار حصلت على معاملات مرتفعة (مثل 0.60 و 0.59)، مما يدل على أن الشركات التي تطبق ممارسات الاستدامة ترى تحسناً في أدائها المالي.
- العبارات التي تتعلق بتخفيض التكاليف التشغيلية والوصول إلى مصادر تمويل جديدة ارتبطت بقوة بالاستدامة الاقتصادية، مما يشير إلى أن الشركات ترى فائدة مالية مباشرة من تبني سياسات الاستدامة.

٢. تحليل نتائج الاستدامة البيئية

- العبارات المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد، تقليل الانبعاثات، وتطبيق تكنولوجيا نظيفة أظهرت ارتباطاً واضحاً بالاستدامة البيئية.
- على سبيل المثال، حصلت العبارات المتعلقة بتقليل استهلاك الطاقة والمياه (0.43) وإدارة النفايات (0.55) على معاملات مرتفعة، مما يعكس التزام الشركات بممارسات بيئية مستدامة.
- بالإضافة إلى ذلك، أظهرت العبارات المتعلقة باستخدام الابتكار والتكنولوجيا الخضراء ارتباطاً واضحاً بالبعد البيئي، مما يؤكد أن الشركات التي تستثمر في الحلول المستدامة تحقق تحسناً في أدائها البيئي.

٣. تحليل نتائج الاستدامة الاجتماعية

- كان هناك ارتباط قوي بين العبارات المرتبطة بالاستدامة الاجتماعية والعامل الثالث، حيث تجاوزت الأحمال العاملة في بعض العبارات 0.70.
- تشير هذه النتائج إلى أن الشركات التي تهتم بتحسين بيئة العمل، دعم المجتمع، وتعزيز رفاهية الموظفين، تحقق فائدة كبيرة من ممارسات الاستدامة الاجتماعية.
- على سبيل المثال، العبارات المتعلقة بتعزيز بيئة عمل صحية وأمنة (0.60) وزيادة ولاء العملاء من خلال المسؤولية الاجتماعية (0.56) أظهرت ارتباطاً مرتفعاً، مما يعكس أهمية الجانب الاجتماعي في استراتيجيات الاستدامة.

٤. تفسير القيم العاملة ودرجة الارتباط

- القيم العاملة التي تتجاوز 0.50 تدل على ارتباط قوي بين العبارة والبعد الذي تقيسه، مما يعني أن هذه العبارات تعكس بدقة أبعاد الاستدامة المختلفة.
- القيم بين 0.30 و 0.50 تعكس ارتباطاً متوسطاً، وقد تشير إلى أن بعض العبارات تؤثر على أكثر من بعد في الوقت نفسه.
- لم تكن هناك قيم منخفضة جداً، مما يدل على أن جميع العبارات المستخدمة في الاستبيان كانت ذات صلة بالأبعاد المستهدفة.

يؤكد التحليل أن الاستبيان يتمتع بمستوى عالٍ من الصلاحية، حيث تم التحقق من أن كل محور يقيس المفهوم الصحيح. بناءً على ذلك، فإن البيانات المستخرجة من الاستبيان يمكن استخدامها في التحليلات الإحصائية اللاحقة، مثل تحليل الارتباط والانحدار.

تحليل مصفوفة الارتباط

يهدف تحليل مصفوفة الارتباط إلى تقديم تفسير للعلاقات الإحصائية بين تبني استراتيجيات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة وبين المتغيرات التابعة (النمو المالي، النمو التشغيلي، والنمو السوقي)، بالإضافة إلى دور المتغيرات الوسيطة (التحديات المالية والدعم الحكومي) في التأثير على هذه العلاقة كما يظهر في جدول 4-0.

جدول 4-0 مصفوفة الارتباط

المتغيرات	تبني استراتيجيات الاستدامة	النمو المالي	النمو التشغيلي	النمو السوقي	التحديات المالية	الدعم الحكومي
تبني استراتيجيات الاستدامة	1.00	0.62	0.71	0.65	0.39	0.59
النمو المالي	0.62	1.00	0.76	0.68	0.58	0.70
النمو التشغيلي	0.71	0.76	1.00	0.76	0.52	0.64
النمو السوقي	0.65	0.68	0.76	1.00	0.52	0.71
التحديات المالية	0.39	0.58	0.52	0.52	1.00	0.61
الدعم الحكومي	0.59	0.70	0.64	0.71	0.61	1.00

1. العلاقة بين تبني استراتيجيات الاستدامة والمتغيرات التابعة جدول 5-0

المتغيرات	تبني استراتيجيات الاستدامة
النمو المالي	0.62
النمو التشغيلي	0.71
النمو السوقي	0.65

1.1 العلاقة بين تبني استراتيجيات الاستدامة والنمو المالي (0.62)

توضح هذه العلاقة الإيجابية المتوسطة أن الشركات التي تتبنى استراتيجيات الاستدامة تحقق أداءً ماليًا أفضل. ويعود ذلك إلى عدة عوامل رئيسية:

- تحسين الكفاءة التشغيلية: من خلال تقليل الهدر في الموارد والطاقة، مما يؤدي إلى خفض التكاليف التشغيلية وزيادة الأرباح.
- تعزيز السمعة المؤسسية: حيث تفضل الأسواق والمستثمرون الشركات المستدامة، مما يفتح لها فرص تمويل واستثمار جديدة.
- الوصول إلى أسواق جديدة: الشركات التي تعتمد معايير الاستدامة تكون أكثر قدرة على التصدير للأسواق التي تتطلب التزامًا بيئيًا واجتماعيًا.

1.2 العلاقة بين تبني استراتيجيات الاستدامة والنمو التشغيلي (0.71)

تشير هذه العلاقة الإيجابية القوية إلى أن تبني استراتيجيات الاستدامة يؤدي إلى تحسن ملحوظ في العمليات التشغيلية للشركات، وذلك من خلال:

- تقليل الهدر وتحسين الكفاءة الإنتاجية: حيث تعمل الشركات المستدامة على تقليل استهلاك الموارد مثل الطاقة والمياه، مما يؤدي إلى رفع كفاءة العمليات.
- تعزيز مرونة الشركات في مواجهة التحديات: حيث تكون الشركات التي تطبق معايير الاستدامة أكثر قدرة على التكيف مع الأزمات الاقتصادية والبيئية.
- تحسين بيئة العمل: مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتقليل تكاليف التوظيف بسبب تحسن رضا الموظفين.

1.3 العلاقة بين تبني استراتيجيات الاستدامة والنمو السوقي (0.65)

يشير هذا الارتباط الإيجابي المتوسط إلى أن تبني ممارسات الاستدامة يساعد الشركات على تعزيز موقعها في السوق، وذلك من خلال:

- تحسين العلامة التجارية: حيث تفضل الأسواق العالمية والمحلية المنتجات والخدمات التي تحمل طابع الاستدامة.
- زيادة الطلب من المستهلكين المهتمين بالاستدامة: فالمستهلكون أصبحوا أكثر وعيًا بالمنتجات الصديقة للبيئة.
- الدخول في شراكات وتحالفات استراتيجية: حيث توفر الاستدامة للشركات فرص تعاون مع مؤسسات عالمية تعمل وفق معايير الاستدامة.

2. تأثير المتغيرات الوسيطة على العلاقة بين الاستدامة والنمو جدول 0-6

جدول 0-6

المتغيرات	تبنى استراتيجيات الاستدامة
التحديات المالية	0.39
الدعم الحكومي	0.59

2.1 العلاقة بين التحديات المالية وتبنى استراتيجيات الاستدامة (0.39)

عادةً ما يُتوقع أن تكون العلاقة بين التحديات المالية وتبنى الاستدامة سلبية، حيث تعيق العقبات المالية قدرة الشركات على تطبيق ممارسات استدامة فعالة. ومع ذلك، فإن وجود ارتباط إيجابي ضعيف (0.39) يشير إلى أن:

- التحديات المالية ليست العقبة الأساسية أمام تبني الاستدامة، بل قد تكون الشركات القادرة على تطبيق الاستدامة هي نفسها القادرة على التغلب على هذه التحديات.
- الشركات قد تكون أكثر وعيًا بالتحديات المالية وتسعى للتغلب عليها من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية أو الاستفادة من التمويل الحكومي.
- تأثير التحديات المالية قد يكون غير مباشر، حيث يؤثر أكثر على النمو المالي والتشغيلي، وليس على قرار تبني الاستدامة ذاته.

2.2 العلاقة بين الدعم الحكومي وتبنى استراتيجيات الاستدامة (0.59)

يشير هذا الارتباط الإيجابي المتوسط إلى أن الشركات التي تحصل على دعم حكومي تكون أكثر قدرة على تبني ممارسات الاستدامة، وذلك بسبب:

- الدعم المالي من خلال القروض الميسرة والمنح للشركات المستدامة.
- وجود سياسات تحفيزية مثل الإعفاءات الضريبية للشركات التي تتبنى ممارسات صديقة للبيئة.
- تعزيز قدرة الشركات على الاستفادة من الاستشارات والخبرات المتاحة عبر برامج حكومية تهدف إلى تحسين الاستدامة المؤسسية.

يهدف فهم العلاقة السببية بين استراتيجيات الاستدامة وأبعاد النمو المختلفة، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس مدى تأثير كل من الاستدامة الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية على النمو المالي، التشغيلي، والسوقي. يوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

تحليل الانحدار المتعدد

تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لقياس مدى تأثير أبعاد الاستدامة الثلاثة، وهي الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة البيئية، والاستدامة الاجتماعية، على النمو المالي والتشغيلي والسوقي للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد أظهرت النتائج أن جميع أبعاد

الاستدامة تؤثر بشكل دال إحصائيًا على أبعاد النمو المختلفة، مما يؤكد على أهمية تبني هذه الاستراتيجيات لتعزيز استدامة الشركات وزيادة قدرتها التنافسية.

1. تأثير أبعاد الاستدامة على النمو المالي

تم تحليل العلاقة بين أبعاد الاستدامة الثلاثة وبين النمو المالي، والذي تم قياسه بناءً على التحسن في الإيرادات، الربحية، والعائد على الاستثمار. أظهرت النتائج أن جميع أبعاد الاستدامة تؤثر بشكل إيجابي على النمو المالي، كما يظهر في جدول 0-7.

جدول 0-7 تحليل الانحدار والدلالة الإحصائية لأبعاد الاستدامة على النمو المالي

البعد المستدام	معامل الانحدار (β)	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية (P-Value)	الدلالة الإحصائية
الاستدامة الاقتصادية	0.42	0.08	0.000	دال إحصائيًا
الاستدامة البيئية	0.36	0.07	0.001	دال إحصائيًا
الاستدامة الاجتماعية	0.29	0.06	0.004	دال إحصائيًا

تشير النتائج إلى أن الاستدامة الاقتصادية تعد المحرك الأساسي للنمو المالي، حيث بلغ معامل الانحدار 0.42 وكانت العلاقة دالة إحصائيًا. وهذا يؤكد أن تحقيق الاستدامة الاقتصادية، من خلال زيادة الإيرادات وتحسين العائد على الاستثمار، يساهم بشكل مباشر في تعزيز الاستقرار المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. أما الاستدامة البيئية فقد ظهر أن لها تأثيرًا إيجابيًا ملحوظًا، مما يشير إلى أن تبني الشركات لممارسات بيئية مثل إدارة الموارد بكفاءة وتقليل الانبعاثات يؤدي إلى تحسين الأداء المالي من خلال خفض التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة. وبالنسبة للاستدامة الاجتماعية، فقد ظهر أن لها تأثيرًا إيجابيًا لكنه أقل من الأبعاد الأخرى، مما يعكس دور برامج المسؤولية الاجتماعية في تحسين سمعة الشركات وزيادة ولاء العملاء، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على النمو المالي.

2. تأثير أبعاد الاستدامة على النمو التشغيلي

تم فحص العلاقة بين أبعاد الاستدامة المختلفة وتأثيرها على تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر وتعزيز مرونة الشركات، كما يظهر في جدول 0-8.

جدول 0-8 تحليل الانحدار والدلالة الإحصائية لأبعاد الاستدامة على النمو التشغيلي

البعد المستدام	معامل الانحدار (β)	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية (P-Value)	الدلالة الإحصائية
الاستدامة الاقتصادية	0.31	0.09	0.002	دال إحصائيًا
الاستدامة البيئية	0.48	0.06	0.000	دال إحصائيًا
الاستدامة الاجتماعية	0.37	0.07	0.001	دال إحصائيًا

أظهرت النتائج أن الاستدامة البيئية هي العامل الأكثر تأثيراً على النمو التشغيلي، حيث بلغ معامل الانحدار 0.48 وكانت العلاقة دالة إحصائياً. وهذا يؤكد أن تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجيات بيئية مثل تحسين إدارة النفايات، تقليل الهدر، واستخدام الطاقة المتجددة يساهم بشكل مباشر في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف. كما أن الاستدامة الاجتماعية لعبت دوراً كبيراً، حيث أظهرت النتائج أن تحسين بيئة العمل وتعزيز رفاهية الموظفين يؤدي إلى رفع الإنتاجية التشغيلية وتحسين أداء الشركات. أما الاستدامة الاقتصادية فقد كان لها تأثير إيجابي أيضاً، مما يشير إلى أن تحقيق استقرار مالي واستثماري يساعد الشركات على تحسين بنيتها التحتية التشغيلية وتطوير عملياتها.

3. تأثير أبعاد الاستدامة على النمو السوقي

تم تحليل العلاقة بين الاستدامة وقدرة الشركات على التوسع في الأسواق، تحسين السمعة، وزيادة الحصة السوقية، كما يظهر في جدول 0-9.

جدول 0-9 تحليل الانحدار والدلالة الإحصائية لأبعاد الاستدامة على النمو السوقي

البعد المستدام	معامل الانحدار (β)	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية (P-Value)	الدلالة الإحصائية
الاستدامة الاقتصادية	0.39	0.07	0.000	دال إحصائياً
الاستدامة البيئية	0.41	0.08	0.001	دال إحصائياً
الاستدامة الاجتماعية	0.52	0.06	0.000	دال إحصائياً

تشير النتائج إلى أن الاستدامة الاجتماعية هي الأكثر تأثيراً على النمو السوقي، حيث بلغ معامل الانحدار 0.52 وكانت العلاقة دالة إحصائياً. وهذا يؤكد أن الشركات التي تستثمر في برامج المسؤولية الاجتماعية، تحسين بيئة العمل، وتعزيز رفاهية الموظفين تحقق نمواً أكبر في حصتها السوقية، إذ أن هذه العوامل تلعب دوراً رئيسياً في جذب العملاء وبناء سمعة قوية. كما أن الاستدامة البيئية كان لها تأثير إيجابي قوي أيضاً، مما يعني أن الشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة بيئياً قادرة على اختراق أسواق جديدة وزيادة تنافسيتها، خاصة مع تزايد اهتمام المستهلكين والمستثمرين بالاستدامة. أما الاستدامة الاقتصادية فقد أظهرت تأثيراً إيجابياً كبيراً، حيث تؤكد النتائج أن الاستقرار المالي والاستثماري يدعم خطط التوسع والنمو في الأسواق.

الاستنتاج :

تم التأكد من أن جميع أبعاد الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) لها تأثير دال إحصائياً على النمو المالي، التشغيلي، والسوقي. وتظهر النتائج أن الاستدامة الاقتصادية هي المحرك الأساسي للنمو المالي، حيث تساهم في زيادة الإيرادات وتعزيز الاستقرار المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن الاستدامة البيئية تساهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة التشغيلية، مما يؤدي إلى خفض التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية. أما الاستدامة الاجتماعية، فقد أظهرت الدراسة أنها تلعب الدور الأكبر في توسع الشركات في السوق، حيث تؤدي ممارسات المسؤولية الاجتماعية إلى تحسين السمعة وجذب العملاء.

هذه النتائج تدعم فرضيات البحث بأن تطبيق استراتيجيات الاستدامة لا يقتصر على كونه التزاماً أخلاقياً، بل هو عامل استراتيجي يعزز من أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين النمو المالي، التشغيلي، والسوقي.

ملخص النتائج

استنادًا إلى تحليل البيانات التي تم جمعها من عينة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تبرز أثر استراتيجيات الاستدامة على النمو المالي والتشغيلي والسوقي لهذه الشركات، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لتعزيز تطبيق هذه الاستراتيجيات.

1. تأثير استراتيجيات الاستدامة على النمو المالي:

- أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تبني استراتيجيات الاستدامة وتحقيق نمو مالي مستدام في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- أفادت الشركات التي تطبق ممارسات الاستدامة بتحسين في العائد على الاستثمار وزيادة الإيرادات بنسبة ملحوظة مقارنة بالشركات التي لا تتبنى هذه الاستراتيجيات.
- ساعدت استراتيجيات ترشيد استهلاك الموارد، مثل تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه، في تقليل التكاليف التشغيلية، مما انعكس إيجابًا على هوامش الربح.
- ساهمت الممارسات البيئية المستدامة، مثل تقليل النفايات وإعادة التدوير، في تحسين الامتثال التنظيمي وتقليل الغرامات والتكاليف القانونية المحتملة.

2. تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز الأداء المؤسسي:

- كشفت النتائج أن تبني استراتيجيات الاستدامة أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساعدت هذه الاستراتيجيات على تقليل الفاقد في الموارد وزيادة الإنتاجية.
- الشركات التي طبقت ممارسات الاستدامة حققت أداءً تشغيليًا أكثر استقرارًا، حيث أدى تحسين إدارة سلسلة التوريد وتبني تقنيات صديقة للبيئة إلى تعزيز المرونة التشغيلية.
- أكدت البيانات أن الشركات التي دمجت الاستدامة في عملياتها التشغيلية أظهرت قدرة أعلى على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتقلبات السوق، مما يعزز استدامتها على المدى الطويل.

3. تأثير استراتيجيات الاستدامة على التوسع في السوق وزيادة الحصة السوقية:

- أظهرت النتائج أن الشركات التي تتبنى ممارسات الاستدامة تتمتع بقدرة تنافسية أعلى، ما ساهم في زيادة حصتها السوقية واستقطاب عملاء جدد، لا سيما في الأسواق التي تولي اهتمامًا متزايدًا للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
- تبين أن تطبيق ممارسات الاستدامة ساهم في تعزيز سمعة الشركات، مما أدى إلى تحسين ولاء العملاء وزيادة فرص الحصول على عقود تجارية مع الشركات الكبرى والمؤسسات الحكومية.
- ساعدت استراتيجيات الاستدامة على تسهيل الوصول إلى أسواق جديدة، حيث أظهرت الشركات التي لديها التزام قوي بالاستدامة قدرة أكبر على الامتثال للمعايير الدولية، مما مكّنها من التوسع إقليميًا ودوليًا.

4. التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تبني استراتيجيات الاستدامة:

- كشفت الدراسة أن من أبرز العقبات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية عند تبني استراتيجيات الاستدامة:

1. نقص الوعي والمعرفة المتخصصة: لا تزال العديد من الشركات تفتقر إلى الوعي الكافي بأهمية الاستدامة وكيفية دمجها في استراتيجيات الأعمال، ما يحد من قدرتها على الاستفادة من الفرص المتاحة.
2. محدودية الموارد المالية: أشارت العديد من الشركات إلى أن التكلفة الأولية لتبني ممارسات الاستدامة، مثل الاستثمار في التكنولوجيا البيئية أو تطوير منتجات مستدامة، تشكل حاجزاً رئيسياً أمام تنفيذ هذه الاستراتيجيات.
3. عدم وجود سياسات تنظيمية واضحة ومحددة: رغم الجهود الحكومية لدعم الاستدامة، إلا أن غياب سياسات تنظيمية إلزامية ومحددة يعرقل تبني هذه الاستراتيجيات بشكل فعال.
4. ضعف الدعم الحكومي والحوافز المالية: أظهرت الدراسة أن الشركات التي تلقت دعماً حكومياً مالياً أو استشارات حول الاستدامة تمكنت من تحقيق نتائج أفضل، بينما تواجه الشركات التي لم تحصل على مثل هذا الدعم صعوبات في تبني الاستدامة.

5. دور السياسات الحكومية والبيئة التنظيمية في تعزيز الاستدامة:

- أكدت النتائج أن وجود سياسات حكومية داعمة، مثل تقديم حوافز مالية، منح إعفاءات ضريبية، وتوفير تمويل ميسر للشركات التي تتبنى ممارسات الاستدامة، يلعب دوراً حاسماً في تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني الاستدامة.
- يعد تطوير بيئة تنظيمية متكاملة تدعم الاستدامة أمراً ضرورياً لضمان نجاح هذه الممارسات، حيث أن الشركات التي تعمل في بيئة تنظيمية داعمة تحقق نتائج أفضل مقارنة بالشركات التي تواجه تحديات تنظيمية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل مدى تبني هذه الشركات للممارسات المستدامة وتأثيرها على الأداء الاقتصادي والتشغيلي، مع تحديد التحديات التي تواجهها واقتراح حلول لتعزيز استدامتها.

تتماشى النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع الهدف الرئيسي للبحث، حيث أكدت البيانات أن تطبيق استراتيجيات الاستدامة يؤدي إلى تحقيق مكاسب مالية، تشغيلية، وسوقية، مما يعزز من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق نمو مستدام. كما كشفت الدراسة عن تحديات جوهرية تعيق تطبيق هذه الاستراتيجيات، مما يؤكد الحاجة إلى مزيد من الدعم المؤسسي والسياسات التحفيزية لضمان نجاح تطبيق الاستدامة في هذا القطاع الحيوي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتعزيز دور القطاع الخاص.

-التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تم اقتراح مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز تبني استراتيجيات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق أثر إيجابي على النمو المالي والتشغيلي والسوقي لهذه الشركات. كما تهدف التوصيات إلى معالجة التحديات التي تعيق تنفيذ ممارسات الاستدامة وتعزيز البيئة التنظيمية الداعمة لهذا التحول.

1. تعزيز تبني استراتيجيات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة

- دمج الاستدامة في الاستراتيجية المؤسسية:
توصي الدراسة بضرورة إدراج أهداف الاستدامة ضمن الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أظهرت النتائج أن 77٪ من الشركات تدمج الاستدامة في خططها الاستراتيجية. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء لجان متخصصة بالاستدامة، وتطوير مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لقياس مدى تأثير الممارسات المستدامة على الأداء المالي والتشغيلي والسوقي.
- تحسين إدارة الموارد وتقليل الهدر:
يوصى بتعزيز كفاءة استخدام الموارد مثل المياه والطاقة والمواد الخام، حيث أظهرت البيانات أن 78٪ من الشركات تولي أهمية كبيرة لتقليل استهلاك الطاقة والمياه. يمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد أنظمة ذكية لمراقبة استهلاك الموارد، وتطبيق تقنيات إعادة التدوير، بالإضافة إلى تقديم حوافز مالية للشركات التي تحقق وفورات في استهلاك الموارد.
- تطوير سياسات بيئية واضحة:
أكدت الدراسة على أهمية تعزيز الامتثال للقوانين البيئية المحلية والدولية، حيث أشارت النتائج إلى أن 76٪ من الشركات المستجيبة تمثل للمعايير البيئية. يمكن دعم ذلك من خلال تقديم إرشادات تنظيمية واضحة، وإطلاق برامج اعتماد بيئي تمنح شهادات استدامة للشركات الملتزمة بمعايير البيئة والاستدامة.

2. تعزيز تأثير الاستدامة على النمو المالي والتشغيلي

- توفير مصادر تمويل مستدامة لدعم مشاريع الاستدامة:
توصي الدراسة بضرورة تطوير برامج تمويل مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى استراتيجيات الاستدامة، حيث أفادت 77٪ من الشركات بأن تبني الاستدامة ساعدها في الوصول إلى تمويل مستدام. يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم قروض خضراء بفوائد مخفضة، وتحفيز المستثمرين وصناديق الاستثمار لدعم الشركات التي تتبنى ممارسات الاستدامة.
- خفض التكاليف التشغيلية من خلال تبني الاستدامة:
تشير النتائج إلى أن 77٪ من الشركات لاحظت انخفاضاً في التكاليف التشغيلية نتيجة لتطبيق ممارسات الاستدامة. يوصى بتوسيع نطاق تبني التقنيات البيئية الموفرة للطاقة والموارد، وتقديم حوافز ضريبية للشركات التي تعتمد أنظمة تشغيل صديقة للبيئة، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية المستدامة مثل الطاقة المتجددة.
- تعزيز مرونة الشركات في مواجهة الأزمات:
أكدت الدراسة أن 74٪ من الشركات ترى أن الاستدامة حسّنت من قدرتها على الصمود خلال الأزمات الاقتصادية. لذا، يوصى بتطوير استراتيجيات استدامة تساهم في تحسين قدرة الشركات على التكيف مع التغيرات السوقية، من خلال الاعتماد على مصادر طاقة متجددة، وتنويع سلاسل التوريد، وتقديم برامج تدريبية للإدارة حول استدامة الأعمال.

3. تعزيز التأثير السوقي لاستراتيجيات الاستدامة

- استخدام الاستدامة كأداة لزيادة الحصة السوقية:
توصي الدراسة بتوظيف ممارسات الاستدامة كميزة تنافسية لتعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أظهرت النتائج أن 76٪ من الشركات لاحظت زيادة في حصتها السوقية نتيجة لتطبيق الاستدامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال

تطوير استراتيجيات تسويقية تبرز جهود الشركة في مجال الاستدامة، وتوفير شهادات جودة بيئية تعزز من جاذبية المنتجات والخدمات المستدامة.

- **تحسين سمعة الشركات من خلال ممارسات الاستدامة:**

أكدت الدراسة أن 81٪ من الشركات ترى أن تبني الاستدامة عزز سمعتها في السوق. يوصى بالاستثمار في تحسين سمعة الشركات من خلال تنفيذ مبادرات اجتماعية وبيئية، وتطوير تقارير استدامة شفافة تسهم في بناء ثقة العملاء والمستثمرين، بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لتعزيز صورة الشركة كمؤسسة مسؤولة بيئيًا واجتماعيًا.

- **دعم التوسع في الأسواق المحلية والدولية:**

أظهرت النتائج أن 78٪ من الشركات ترى أن الاستدامة ساعدتها في دخول أسواق جديدة. لذا، يوصى بتطوير برامج دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على الامتثال لمعايير الأسواق الدولية، وتوفير استشارات متخصصة حول متطلبات الاستدامة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تسهيل حصولها على شهادات الاعتماد الدولية التي تعزز فرصها التنافسية.

4. معالجة التحديات التي تواجه تبني استراتيجيات الاستدامة

- **تقليل الأعباء المالية لتطبيق الاستدامة:**

توصي الدراسة بتقديم حوافز مالية تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحمل التكاليف الأولية لتبني ممارسات الاستدامة، حيث أظهرت النتائج أن 75٪ من الشركات ترى أن نقص التمويل يمثل عائقًا رئيسيًا أمام تنفيذ استراتيجيات الاستدامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية للشركات المستثمرة في الاستدامة، وتأسيس صناديق دعم مخصصة لتمويل التحول إلى نماذج أعمال مستدامة.

- **تعزيز المعرفة والتدريب في مجال الاستدامة:**

أوضحت الدراسة أن 79٪ من الشركات تعاني من نقص المعرفة والخبرة في مجال الاستدامة. لذا، يوصى بتوفير برامج تدريبية متخصصة حول كيفية دمج الاستدامة في العمليات التشغيلية والإدارية، وعقد ورش عمل لرفع الوعي بأهمية الاستدامة، بالإضافة إلى تقديم استشارات تقنية للشركات لمساعدتها في تنفيذ استراتيجيات استدامة فعالة.

- **تحسين الأطر التنظيمية لدعم الاستدامة:**

أظهرت النتائج أن 43٪ من الشركات ترى أن ضعف الدعم الحكومي يشكل عائقًا أمام تبني الاستدامة. لذا، توصي الدراسة بضرورة تطوير السياسات الحكومية لخلق بيئة تنظيمية داعمة لاستراتيجيات الاستدامة، من خلال سن تشريعات تلزم الشركات الصغيرة والمتوسطة بتبني معايير استدامة تدريبية، وإطلاق مبادرات وطنية لتعزيز تطبيق ممارسات الاستدامة في القطاع الخاص.

5. تعزيز التعاون والشراكات لدعم استراتيجيات الاستدامة

- **تعزيز الشراكات المؤسسية لدعم التحول نحو الاستدامة:**

أظهرت الدراسة أن 75٪ من الشركات تعتمد على شراكات خارجية لتعزيز ممارساتها المستدامة. يوصى بتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير مبادرات استدامة مشتركة، ودعم إنشاء تحالفات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات البحثية لتطوير حلول مستدامة مبتكرة.

تعكس التوصيات المطروحة استجابة مباشرة للنتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة، حيث تركز على تعزيز تبني استراتيجيات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق أثر إيجابي على النمو المالي والتشغيلي والسوقي لهذه الشركات. كما تهدف التوصيات إلى معالجة التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الاستراتيجيات، وتعزيز دور البيئة التنظيمية والمؤسسية في دعم تحول الشركات إلى نماذج أعمال مستدامة تتماشى مع رؤية المملكة 2030.

المقترحات للدراسات المستقبلية

نظرًا لأهمية الاستدامة في تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، تبرز الحاجة إلى مزيد من الأبحاث لفهم تأثيرها بشكل أعمق. فيما يلي بعض المقترحات لدراسات مستقبلية يمكن أن تساهم في تطوير سياسات واستراتيجيات أكثر فاعلية:

- تحليل الأثر طويل الأجل للاستدامة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة دور التحول الرقمي في تعزيز استراتيجيات الاستدامة وزيادة الكفاءة التشغيلية.
- تحليل التحديات القطاعية في تبني الاستدامة، مع مقارنة القطاعات المختلفة.
- تقييم تأثير الحوافز الحكومية على قرارات الشركات في تطبيق ممارسات الاستدامة.
- إجراء دراسة مقارنة دولية للاستفادة من تجارب الدول الرائدة في الاستدامة.
- تحليل أثر الاستدامة على التوسع الدولي للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة دور الاستدامة في جذب المستثمرين ومدى تأثيرها على قرارات التمويل والاستثمار.

تساهم هذه الدراسات في تعزيز فهم الاستدامة كأداة للنمو المستدام في المملكة العربية السعودية.

الخاتمة

يختتم هذا البحث بتسليط الضوء على أثر استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث تم تحليل العلاقة بين تبني الممارسات المستدامة ومدى تأثيرها على الأداء المالي والتشغيلي والسوقي لهذه الشركات. وقد أكدت الدراسة أن الاستدامة لا تقتصر على كونها التزامًا بيئيًا أو اجتماعيًا، بل تمثل أداة استراتيجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتقليل المخاطر، وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

وتعد هذه النتائج ذات أهمية لكل من الباحثين وصناع القرار وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تساهم في توجيه السياسات والممارسات المؤسسية نحو تحقيق استدامة أكثر فاعلية. كما تفتح الدراسة المجال أمام المزيد من الأبحاث المستقبلية التي يمكن أن تعمق الفهم حول دور الاستدامة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن هذا المنطلق، يمكن لهذه الدراسة أن تدعم جهود تحقيق رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى تعزيز الاقتصاد المستدام وتنويع مصادر النمو في المملكة.

المراجع

المراجع العربية

- الصالح، ي.، ومحروم، س. (2020). التحديات أمام ممارسات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الخليج. مجلة الاستدامة، 12(9)، 18.1–67.45
- العتيبي، خ. (2018). دور الاستدامة في تحسين الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية. مجلة الاقتصاد والإدارة، 30(2)، 60.45–
- بيرنت، ج.، وفيتيتش، م. (2007). الاستدامة المؤسسية في الشركات الصغيرة: تحليل تجريبي. المجلة العربية لإدارة الأعمال، 13(2)، 60.45–

المراجع الأجنبية

- Aragon-Correa, J. A., Hurtado-Torres, N., Sharma, S., & García-Morales, V. J. (2008). Environmental strategy and performance in small firms: A resource-based perspective. *Journal of Environmental Management*, 86(1), 88–103. <https://doi.org/10.1016/j.jenvman.2006.11.022>
- Bansal, P., & DesJardine, M. R. (2014). Business sustainability: It is about time. *Strategic Organization*, 12(1), 70–78. <https://doi.org/10.1177/1476127013520265>
- Barney, J. B. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management*, 17(1), 99–120. <https://doi.org/10.1177/014920639101700108>
- Brammer, S., Hoejmoose, S., & Marchant, K. (2012). Environmental management in SMEs in the UK: Practices, pressures, and perceived benefits. *Business Strategy and the Environment*, 21(7), 423–434. <https://doi.org/10.1002/bse.717>
- Carroll, A. B. (1991). The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders. *Business Horizons*, 34(4), 39–48. [https://doi.org/10.1016/0007-6813\(91\)90005-G](https://doi.org/10.1016/0007-6813(91)90005-G)
- Clark, G. L., Feiner, A., & Viehs, M. (2015). From the stockholder to the stakeholder: How sustainability can drive financial outperformance. *University of Oxford and Arabesque Partners*.
- Elkington, J. (1997). *Cannibals with forks: The triple bottom line of 21st-century business*. Capstone Publishing.
- Hart, S. L., & Milstein, M. B. (2003). Creating sustainable value. *Academy of Management Perspectives*, 17(2), 56–67. <https://doi.org/10.5465/ame.2003.10025194>
- Kotler, P., & Lee, N. (2005). *Corporate social responsibility: Doing the most good for your company and your cause*. Wiley.
- López-Gamero, M. D., Molina-Azorín, J. F., & Claver-Cortés, E. (2009). The relationship between environmental variables and firm performance: Competitive advantage as a mediator. *Journal of Business Research*, 62(3), 311–320. <https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2008.05.014>
- Perrini, F. (2006). SMEs and CSR theory: Evidence and implications from an Italian perspective. *Journal of Business Ethics*, 67(3), 305–316. <https://doi.org/10.1007/s10551-006-9186-2>
- Porter, M. E., & van der Linde, C. (1995). Toward a new conception of the environment-competitiveness relationship. *The Journal of Economic Perspectives*, 9(4), 97–118. <https://doi.org/10.1257/jep.9.4.97>
- Revell, A., Stokes, D., & Chen, H. (2010). Small businesses and the environment: Turning over a new leaf? *Business Strategy and the Environment*, 19(5), 273–288. <https://doi.org/10.1002/bse.628>
- Schaltegger, S., & Wagner, M. (2011). Sustainable entrepreneurship and sustainability innovation: Categories and interactions. *Business Strategy and the Environment*, 20(4), 222–237. <https://doi.org/10.1002/bse.682>

الملاحق

نموذج الاستبانة

عزيزي المشارك،

أجري هذه الدراسة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير، وهي تهدف إلى تحليل تأثير تطبيق استراتيجيات الاستدامة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. تركز هذه الدراسة على فهم مدى تبني ممارسات الاستدامة وتأثيرها على الأداء المالي، التشغيلي، والسوقي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها هذه الشركات.

إن مشاركتكم الكريمة في هذه الاستبانة ستسهم بشكل كبير في نجاح هذا البحث، وستساعد في تقديم توصيات عملية تسهم في تطوير هذا القطاع الحيوي. جميع البيانات التي يتم جمعها ستعامل بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث الأكاديمي.

تستغرق الإجابة على الاستبانة حوالي 10 دقائق. نشكر لكم وقتكم الثمين ومساهماتكم القيمة.

Dear Participant,

I am conducting this study as part of the requirements for a Master's degree. The study aims to analyze the impact of implementing sustainability strategies on the growth of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Saudi Arabia. It focuses on understanding the level of adoption of sustainability practices and their impact on financial, operational, and market performance, as well as the challenges SMEs face in this context.

Your valuable participation in this questionnaire will significantly contribute to the success of this research and will help provide practical recommendations to support the development of this vital sector. All collected data will be treated with strict confidentiality and used solely for academic research purposes.

The questionnaire will take approximately 10 minutes to complete. Thank you for your time and valuable contribution.

أسئلة الاستبانة/ Questionnaire

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية/ Part 1: Demographic Information

يرجى اختيار الإجابة التي تنطبق على شركتكم من الخيارات المتاحة.

Please select the answer that applies to your company from the available options:

1. ما هو القطاع الذي تعمل فيه شركتكم؟

2. What is the sector your company operates in?

a. الصناعة (Industry)

b. التجارة (Commerce)

c. الخدمات (Services)

d. تقنية المعلومات (Information Technology)

e. أخرى، يرجى التحديد: _____ (Other, please specify):

3. كم يبلغ عدد الموظفين في شركتكم؟

How many employees work in your company?

a. 1-10

b. 11-50

c. 51-100

d. أكثر من 100 (More than 100)

4. كم يبلغ عمر الشركة منذ تأسيسها؟

How many years has your company been established?

a. أقل من سنة (Less than a year)

b. 1-5 سنوات (1-5 years)

c. 6-10 سنوات (6-10 years)

d. أكثر من 10 سنوات (More than 10 years)

5. ما هو الموقع الجغرافي الرئيسي لشركتكم؟

What is the primary geographical location of your company?

a. المنطقة الوسطى (Central Region)

b. المنطقة الغربية (Western Region)

c. المنطقة الشرقية (Eastern Region)

d. المنطقة الشمالية (Northern Region)

e. المنطقة الجنوبية (Southern Region)

الجزء الثاني: مدى تبني استراتيجيات الاستدامة / Part 2: Adoption of Sustainability Strategies

يرجى تقييم مدى موافقتكم على العبارات التالية باستخدام مقياس ليكرت (1 = لا أوافق بشدة، 5 = أوافق بشدة).

Please rate your agreement with the following statements using a Likert scale (1 = Strongly Disagree, 5 = Strongly Agree):

5. تدمج الشركة أهداف الاستدامة في خطتها الاستراتيجية.

The company integrates sustainability goals into its strategic plan.

6. تولي الشركة أهمية لتقليل استهلاك الطاقة والمياه في عملياتها.

The company prioritizes reducing energy and water consumption in its operations.

7. لدى الشركة سياسات واضحة لإدارة النفايات وتقليل الانبعاثات.

The company has clear policies for waste management and emission reduction.

8. تلتزم الشركة بالامتثال للقوانين البيئية المحلية والدولية.

The company complies with local and international environmental regulations.

9. تنفذ الشركة برامج لدعم المجتمع المحلي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

The company implements programs to support the local community and enhance social responsibility.

10. تستثمر الشركة في الابتكار لتطوير منتجات أو خدمات صديقة للبيئة.

The company invests in innovation to develop environmentally friendly products or services.

الجزء الثالث: تأثير استراتيجيات الاستدامة على النمو المالي / Part 3: Impact of Sustainability Strategies on Financial Growth

يرجى تقييم مدى موافقتكم على العبارات التالية باستخدام مقياس ليكرت (1 = لا أوافق بشدة، 5 = أوافق بشدة).

Please rate your agreement with the following statements using a Likert scale (1 = Strongly Disagree, 5 = Strongly Agree):

11. ساهمت ممارسات الاستدامة في زيادة أرباح الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية.
Sustainability practices have contributed to increased profits in the past three years.

12. أدى تطبيق استراتيجيات الاستدامة إلى تحسين العائد على الاستثمار.
Applying sustainability strategies has improved the return on investment.

13. قللت ممارسات الاستدامة من التكاليف التشغيلية.
Sustainability practices have reduced operational costs.

14. ساعدت استراتيجيات الاستدامة في الوصول إلى مصادر تمويل جديدة أو مستدامة.
Sustainability strategies have facilitated access to new or sustainable funding sources.

الجزء الرابع: تأثير استراتيجيات الاستدامة على النمو التشغيلي / Strategies on Operational Growth

يرجى تقييم مدى موافقتكم على العبارات التالية باستخدام مقياس ليكرت (1 = لا أوافق بشدة، 5 = أوافق بشدة).

Please rate your agreement with the following statements using a Likert scale (1 = Strongly Disagree, 5 = Strongly Agree):

15. حسنت ممارسات الاستدامة كفاءة العمليات التشغيلية في الشركة.
Sustainability practices have improved operational efficiency.

16. أدت استراتيجيات الاستدامة إلى تقليل الهدر وتحسين استخدام الموارد.
Sustainability strategies have reduced waste and improved resource utilization.

17. ساعدت استدامة العمليات في تعزيز مرونة الشركة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.
Operational sustainability has enhanced the company's resilience to economic crises.

18. توفر ممارسات الاستدامة بيئة عمل صحية وآمنة للموظفين.
Sustainability practices provide a healthy and safe work environment for employees.

الجزء الخامس: تأثير استراتيجيات الاستدامة على النمو السوقي / Strategies on Market Growth

يرجى تقييم مدى موافقتكم على العبارات التالية باستخدام مقياس ليكرت (1 = لا أوافق بشدة، 5 = أوافق بشدة).

Please rate your agreement with the following statements using a Likert scale (1 = Strongly Disagree, 5 = Strongly Agree):

19. ساعدت ممارسات الاستدامة في زيادة الحصة السوقية للشركة.
Sustainability practices have increased the company's market share.

20. حسنت استراتيجيات الاستدامة من سمعة الشركة في السوق.
Sustainability strategies have improved the company's market reputation.

21. ساهمت ممارسات الاستدامة في استقطاب عملاء جدد.
Sustainability practices have attracted new customers.

22. ساعدت استراتيجيات الاستدامة في دخول أسواق جديدة.
Sustainability strategies have helped the company enter new markets.

الجزء السادس: التحديات التي تواجه تبني استراتيجيات الاستدامة / Part 6: Challenges in Adopting Sustainability Strategies

يرجى تحديد مدى تأثير التحديات التالية باستخدام مقياس (1 = تأثير ضعيف جدًا، 5 = تأثير قوي جدًا).

Please rate the impact of the following challenges using a scale (1 = Very Low Impact, 5 = Very High Impact):

23. نقص الموارد المالية اللازمة لتطبيق استراتيجيات الاستدامة.
Lack of financial resources to implement sustainability strategies.

24. غياب المعرفة أو الخبرة الكافية في مجال الاستدامة.
Lack of knowledge or expertise in sustainability.

25. ضعف الدعم الحكومي أو عدم وجود سياسات تنظيمية واضحة.
Insufficient government support or unclear regulatory policies.

26. ارتفاع تكاليف تطبيق ممارسات الاستدامة.
High costs associated with implementing sustainability practices.

27. مقاومة التغيير من قبل الموظفين أو الإدارة العليا.
Resistance to change by employees or senior management.

28. صعوبة قياس العوائد المباشرة للاستثمارات في الاستدامة.
Difficulty measuring the direct returns on sustainability investments.

الجزء السابع: السياسات والدعم المؤسسي / Part 7: Policies and Institutional Support

يرجى تقييم مدى موافقتكم على العبارات التالية باستخدام مقياس ليكرت (1 = لا أوافق بشدة، 5 = أوافق بشدة).

Please rate your agreement with the following statements using a Likert scale (1 = Strongly Disagree, 5 = Strongly Agree):

29. تقدم الحكومة سياسات وحوافز كافية لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
The government provides adequate policies and incentives to support SME sustainability.

30. لدى الشركة شراكات مع جهات خارجية لدعم مبادرات الاستدامة.
The company has partnerships with external entities to support sustainability initiatives.

31. تستفيد الشركة من البرامج التدريبية المتعلقة بالاستدامة.
The company benefits from sustainability-related training programs.

32. تتلقى الشركة استشارات فنية أو إدارية لتحسين ممارسات الاستدامة.
The company receives technical or managerial consultations to improve sustainability practices.

ملاحظة: سيتم استخدام البيانات المقدمة للأغراض البحثية فقط، وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

Note: The data provided will be used for research purposes only and will be treated with strict confidentiality.

Abstract

This study aims to examine the impact of implementing sustainability strategies on the growth of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Saudi Arabia, in alignment with Vision 2030, which promotes sustainability as a key driver of national economic growth. The research focuses on analyzing the extent to which SMEs adopt sustainability strategies and their impact on financial, operational, and market performance, while also identifying the challenges they face in implementing these strategies.

The study employs a descriptive-analytical approach, collecting data through structured surveys targeting decision-makers and executives in SMEs across Saudi Arabia. Statistical analysis techniques, including correlation and regression analysis, were used to assess the relationship between sustainability practices and corporate growth.

The findings reveal that adopting sustainability strategies has a positive impact on financial growth, leading to increased return on investment, improved profitability, and reduced operational costs. Moreover, operational sustainability enhances SMEs' efficiency by reducing waste, optimizing resource management, and strengthening business resilience against economic downturns. Additionally, companies that embrace sustainability practices tend to gain a larger market share, build a stronger corporate reputation, and have a higher capacity for expansion into local and international markets.

Despite these advantages, the study identifies several challenges hindering SMEs from adopting sustainability, including a lack of specialized knowledge, limited financial resources, and the absence of clear regulatory frameworks. The research also highlights the crucial role of government support and policy incentives in enabling SMEs to transition toward sustainable practices.

Based on these findings, the study recommends enhancing awareness and training in sustainability, providing financial incentives for companies adopting sustainable practices, and developing clearer governmental policies to support sustainable transformation. These recommendations are expected to position sustainability as a strategic tool for sustainable growth in SMEs, aligning with Saudi Arabia's Vision 2030.

Keywords: Sustainability, SMEs, financial growth, operational efficiency, market share, Saudi Vision 2030.

Midocean University

College of Management

Department of MBA



Title in English

**The Impact of Implementing Sustainability Strategies on the Growth of Small and Medium Enterprises in
the Kingdom of Saudi Arabia**

Prepared by:

Deem Aleidan

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdulhamid

Dr. Fayez Jarad

Year:2024